**جامعة سعد دحلب بالبليدة**

**كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**

قسم اللغة العربية وآدابها

# مذكرة ماجستير

التخصص: دراسات لسانية قديمة وحديثة

## العلة والتعليل في كتاب نتائج الفكر لعبد الرحمان بن عبد الله السهيلي
## دراسة وصفية تحليلية

**من طرف**

**الاسم – اللقب**

**نادية عماري**

أمام اللجنة المشكلة من

| | | | |
|---|---|---|---|
| بن لعلام مخلوف | أستاذ التعليم العالي، | جامعة البليدة | رئيسا |
| بوحساين نصر الدين | أستاذ محاضر أ، | جامعة البليدة | مشرفا ومقررا |
| بوعبد الله لعبيدي | أستاذ محاضر أ، | جامعة البليدة | عضوا مناقشا |
| سرير عبد الله فوزية | أستاذة مساعدة أ، | جامعة البليدة | عضوا مناقشا |

البليدة، جوان 2012

# شكـــر

من لم يذق مر التعليم ساعة ... تجرع ذل الجهل طول حياته

أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى العلي العليم الذي أنار لي درب العلم والتعلم ووفقني

في طريق دراستي للوصول إلى هذه الدرجة

فنحمده سبحانه ونشكره .

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف بوحساين نصر الدين الذي أعانني ووجهني لإتمام

هذا العمل ولم يبخل علي بالنصح والتوجيه وصبره معي وعلي،

أعانه الله ووفقه في عمله .

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذة جامعة سعد دحلب بالبليدة

وأخص بالذكر أستاذة قسم اللغة العربية وآدابها "

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من دعمني من قريب أومن بعيد

بالكلمة الطيبة والدعاء والتشجيع لمواصلة العمل

والتفاني فيه .

# ملخـــص

لقد نشأت علوم اللغة العربية في خدمة القرآن الكريم، ومن أهم هذه العلوم علم النحو الذي كان له فائدة على الإسلام والمسلمين.

لا يعتبر التعليل إحدى الظواهر التي اهتم بها النحاة منذ القرون الأولى لظهور علم النحو.

لقد مرّ التعليل بعدّة مراحل وهي النشأة، الأصالة، التأثر بعلم الكلام والفلسفة وتقهقر الجمود وقد ميزت كل مرحلة بعلماءها وبخصائص معينة.

لقد أصبح التعليل صنعة نحوية تدل على القدرة في الغوص في أغوار اللغة والاجتهاد في أعمال الفكر، فأبدع النحاة عللا منها من اقتضى فيها أثر السابقين ومنهم من تميز به ويعتبر السهيلي من خلال كتابه نتائج الفكر من الذين أضفوا شيئا مميزا في التعليل النحوي.

إن أهم ما يهدف إليه هذا البحث هو تبيان أن السهيلي أولى اهتماما كبيرا للعلل ولم يقتصر على العلل الثوالث وإنّما واصل تساؤلاته التعليمية إلى أن وصلت إلى السوادس وفي جهده لابتكار هذه العلل قام بتوسيع مسالك العلّة حتى بلغ تسعة.

بإضافة إلى تبيان أن الإبداع في التعليل النحوي لم يقتصر فقط على التحليل وسيبويه وآخرين من المتقدمين ومن جاء بعدهم كان مقلدا لهم وإنما تميز هذا النحوي بآراء جديدة ميزته عن غيره من نحاة عصره أو مما سبقوه.

وقد انطلق البحث في تعريفنا للعلّة عند النحاة والقدامى والمحدثين ثم تبيان أنواعها ثم شروطها ثم تطرقنا بعد ذلك إلى مفهوم العلة النحوية عند السهيلي وأنواعها وصيغها.

وخلص البحث في الأخير إلى الأهم ما تميز به السهيلي من أراد في درس العلة والتعليل.

# قائمة الأشكال


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مخطط يبين أنواع العلة النحوية | 36 |

# الفهـرس

ملخـص
شكـــر
قائمة الأشكال
الفهـرس
مقدمـــة.....05
التمهيد:.....09
1.مفهوم العلة النحوية وطبيعتها..... 13
1.1.مفهوم العلة النحوية.....13
1.1.1.مفهوم العلة النحوية لغة واصطلاحا.....13
1.1.2 . طبيعة العلة النحوية.....18
2.1. تطور العلة وأنواعها.....22
1.2.1. تطور العلة النحوية.....22
2.2.1. أنواع العلة النحوية.....39
3.2.1. شروط العلة النحوية.....37
2.مفهوم العلة النحوية عند السهيلي.....42
1.2. مفهوم العلة النحوية عند السهيلي.....42
2.2. أنواع العلة النحوية عند السهيلي.....58
3.2. طبيعة العلة النحوية عند السهيلي.....130
3. آليات إجراء العلة النحوية عند السهيلي.....138
1.3. آليات إجراءها عند السهيلي.....138
2.3. تميز السهيلي في درس العلة والتعليل.....161
خاتمة.....181
قائمة مراجع.....183

# مقدمـــــة

لقد منَّ الله تبارك وتعالى على البشرية جمعاء بأن بعث رسولا محمدًا صلى الله عليه وسلم، وانزل عليه الذكر الحكيم بلسان عربي مبين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فإن اللغة العربية هي اشرف اللغات، وأغناها بالدلالات، وهي لغة الدين الحنيف، ولغة الثقافة والحضارة الإسلاميتين في مختلف العصور.

وقد شاءت حكمة الله تعالى أن ينزل هذا القرآن الكريم عربيا، معجزًا بلفظه، متعبدًا بتلاوته، فكان من ثم مرتبطا باللغة العربية أوثق ارتباط، إذ بها تفهم معانيها، وتفقه مقاصده، وتستنبط أحكامه، وتدرك حكمه، وتتبين وجوه إعجازه.

ولهذا نشأت علوم اللغة العربية في خدمة القرآن الكريم، وانبثقت من مقتضيات الثقافة الإسلامية، ومن بين أهم هاته العلوم وأعظمها فائدة على الإسلام والمسلمين، علم النحو الذي واكب هذه الثقافة منذ انطلاقتها الأولى.

ومن الظواهر النحوية التي لفتت انتباه الباحثين في العصور القديمة والحديثة ظاهرة التعليل، حيث خصصت لهذه الظاهرة الإنسانية الفطرية مؤلفات كثيرة.

والمتتبع للدرس النحوي العربي، يجد أن التعليل والنحو توأم نشأ معا، حيث نجد هذا الأخير (التعليل) بدأ فطريا عفويا ليصبح فيما بعد علما قائما بذاته.

ومعلوم أن هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع التعليل باعتباره أصل من أصول النحو العربي، فهناك فئة دافعت عن أصالته واعتبرت التعليل ضرورة علمية، غير أننا نجد فئة معارضة للفئة الأولى عرفت باللغويين الوصفيين، اقتصر عملهم على وصف اللغة فقط، ولذلك لم يعتبروا التعليل من صميم البحث اللغوي.

لقد حظي التعليل في النحو العربي بدراسات كثيرة لأنه قضية مفصلية أساسية متنوعة في النحو العربي، فتناولوها بالعرض والتحليل والنقد في دراسة مستقلة أو في دراستهم لقضية من قضايا أصول النحو كالقياس أو العامل أو العلة، أو في دراستهم لجهود علم من أعلام النحو أو في تحقيقهم لكتاب من كتب النحو، ولعل أهم الكتب في هذا المجال: "الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي" و"العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق" و "الاقتراح" لجلال الدين السيوطي".

لقد أصبح التعليل صنعة نحوية تدل على الحذق والقدرة على الغوص في أغوار اللغة ومكامنها والاجتهاد في أعمال الفكر والتدقيق في نظام اللغة، فأبدع النحاة عللا منها من اقتفى فيها أثر السابقين ومنها ما تميز به عن المتقدمين ويعتبر أبو القاسم عبد الرحمان السهيلي (508-581هـ) من خلال كتابه "نتائج الفكر" من الذين أضفوا شيئا مميزا للتعليل النحوي من خلال عرضه لمسائل نحوية مختلفة.

أما الإشكالية التي شغلت ذهننا طوال البحث هي:ماهية العلة النحوية عندالسهيلي، وآليات إجراء التعليل عنده من خلال كتابه نتائج الفكر.

ومن اجل الوقوف على هذه الإشكالية انطلقنا من أسئلة جزئية تعتبر إشكاليات صغرى توصلنا إلى الإجابة عن الإشكالية الكبرى وقد صغناها في أسئلة هي: ما هي العلة عند النحاة؟ وما هي طبيعتها؟ وكيف تطور مفهومها وما هي أنواعها وشروطها؟ وما هو مفهوم العلة عند السهيلي وأنواعها في كتابه؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي آليات إجرائها عنده وبما تميز في درس العلة والتعليل؟

كل هذه الأسئلة ننطلق فيها من فرضية مفادها أن كتاب السهيلي (نتائج الفكر) يعتبر من أهم الكتب في التعليل النحوي خاصة في زمانه، وأنه تميز بعلل لم يسبقه إليها احد.

إن هذه الفرضية وهذه الإشكاليات المتوصل إليها وليدة معطيات بنينا عليها خطة بحثنا، وهي أن:

كتاب السهيلي يعد من أهم وأقدم كتب النحو، حيث استوفى فيه آراء النحاة السابقين لعصره وخاصة سيبويه والخليل، فكان بحق من الذين امتلكوا ناصية الكشف عن حكمة هذه اللغة.

في كتاب نتائج الفكر تظهر آليات إجراء العلة ومنهج النحاة في تناولها خاصة سيبويه والزجاجي.

إن التعليل هو إحدى أدوات العمل النحوي وليس شيئا طارئا على الثقافة العربية كما زعم بعض الباحثين.

إن النحو العربي مستقل استقلالا تماما عن المنطق والفلسفة اليونانية.

لقد اثبت السهيلي أن اللغة تخضع لنظام دقيق محكم،و بالتالي يبرز حكمة الواضع ومعرفة علة وجود حكم الأصل في الفرع.

وانطلاقا من طبيعة الموضوع كان لابد من اختيار منهج وصفي تحليلي، وهو ما جعلنا نقف على بيان مفهوم العلة عند السهيلي وآليات إجراء هذه العلل والوقوف بطريقة وصفية تحليلية تخلص بنا إلى معرفة خصائص آليات إجراء التعليل في كتاب نتائج الفكر.

وعليه فقد قسمت البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول:

- التمهيد تناولت فيه نشأة السهيلي، شيوخه، مكانته بين النحاة، أهم آثاره والتعريف بكتابه (نتائج الفكر).

- الفصل الأول قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم العلة وطبيعتها عند النحاة القدامى والمحدثين، حيث قسمناه إلى مطلبين:المطلب الأول تناولنا فيه تعريف العلة لغة واصطلاحا. أما المطلب الثاني فبينت فيه طبيعة العلة النحوية (هل هي حسية أم معنوية وهل هي موجبة أم مجوزة).

وتناولت في المبحث الثاني مراحل تطور العلة عن طريق تتبع مسار تاريخ النحو العربي وأنواعها حسب كل وجه من الوجوه التي اخترعها النحاة.

أما المبحث الثالث فقد خصصته لشروط العلة (الدوران، الطرد، العكس، التعدية، المناسبة والإخالة).

وقسمت الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، حيث خصصت المبحث الأول للحديث عن مفهوم العلة النحوية عند السهيلي من خلال المسائل النحوية التي تناولها في كتابه، وأما المبحث الثاني فقد خصصته للحديث عن أنواع العلة عند السهيلي، ثم خصصت المبحث الثالث للحديث عن طبيعة العلة عنده.

وأخيرا قسمت الفصل الثالث إلى مبحثين، تحدثت في المبحث الأول عن آليات إجراء العلة عند السهيلي، وتحدثت في المبحث الثاني عن تميزه في درس العلة والتعليل من خلال استنتاج أهم مميزات منهجه، والعلل التي تميز بها عن غيره من النحاة السابقين لأخلص في الأخير إلى خاتمة تجمع أهم ما توصلت إليه.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور بوحساين نصر الدين الذي أفادني بنصائحه وتوجيهاته ومعارفه أثناء البحث وأثناء السنة الدراسية كما أفادتني رسالة الدكتوراه للأستاذ مخلوف بن لعلام (ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه) وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذة جامعة البليدة سعد دحلب وأخص بالذكر الدكتور محمد الحباس، الدكتور محمد الرتيمة، وزميلي في الدراسة عطاء الله بوسالمي، والأستاذ حطاب محمد، والأستاذ شطاح.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات التقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح الذي استفدت من كتبه، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بن حجر محمد الذي أعارني رسالة ماجستير (العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء) فاستفدت منها كثيرا، ولم يدخر هذا جهدا في توجيه ومساعدتي في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود بشكله المتواضع ،كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد، والحمد لله حمدا كثيرا.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان ولا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ ولكنني قد حاولت جهدي، وفوق كل ذي علم عليم، ومازال في الموضوع بقية تستنهض الباحثين بتوفيق من الله عز وجل وعلا وهو المستعان عليه توكلت وإليه أنيب.

# التمـهـيـد

## حيـاة السهـيـلـي:

### 1. اسـمـه ومـولـده:

أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن، أصبح بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس قال الحافظ أبو الخطاب الإمام المشهور صاحب كتاب "الروض الأنف " في شرح سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ولد السهيلي سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة بالأندلس.

### 2. كنيـتـه:

لقد أشتهر السهيلي عند من أرخ له بثلاث كنى، وهي أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمان ذكرهما.ابن دحية في المطرب وصاحب وفيات الأعيان نقلا عنه وغيرهما وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه يكنى أيضا بالحسن، ولكن ما اشتهر به السهيلي في كتب النحو وغيرها أبو القاسم.

### 3. شيـوخـه:

أخذ القراءات عن أبي داوود الصغير سليمان بن يحيى وأخذ بعضها عن أبي منصور ابن الخير، وسمع من أبي عبد الله بن معمر والقاضي أبي بكر ابن العربي، وشريح بن محمد وأبي عبد الله بن نجاح الذهبي وطائفة وأجاز له أبو عبد الله ابن أخت غانم وناظر في كتاب سيبويه علي أبي الحسين ابن الطراوة وسمع منه كثيرا من كتب الأدب.

## 4. شـهـرته ومكانـتـه:

قال أبو جعفر بن الزبير، كان السهيلي واسع المعرفة غزير العلم نحويا متقدما لغويا عالما بالتفسير وصياغة الحديث، عارفا بالرجال والأنساب عارفا بعلم الكلام وأصول الفقه حافظا للتاريخ القديم والحديث، ذكيا نبيها صاحب اختراعات واستنباطات مستغربة، قال: ابن دحية: " كان يتسوغ بالعفاف، ويتبلغ بالكفاف حتى في خبره إلى صاحب مراكش فطلبه فأحسن إليه وأقبل عليه".

ويعتبر الإمام السهيلي أحد أعلام القرن السادس الهجري وصاحب سهم وافر في نهضتها العلمية وإسهامه الفكري مما لا يسع أحدا من الدارسين جهله أو تجاهله.

ذكر السهيلي رحمه الله في مقدمته أنه عزم على جمع نبذ نتائج الفكر على طريقة كتاب الجمل للزجاجي حيث قال: "لميل قلوب الناس إليه وقد يفهم من هذه العبارة أن كتاب «نتائج الفكر» شرح لكتاب «الجمل» والواقع أن كتاب نتائج الفكر لا يعد شرحا لكتاب الجمل بالمعنى الإصطلاحي لتلك الكلمة وأقصى ما يمكن أن يقال عن علاقة كتاب نتائج الفكر بالجمل أن فيه تعليقا على بعض مسائل أشار إليها صاحب الجمل «الزجاجي».

ولكنه صار على صب ترتيب أبواب الجمل لما ذكر لا بمعنى أنه أحصاها كلها وعاق عليها بمعنى انه التزم ترتيب الجمل فيما علق عليه منها وكان السهيلي رحمه الله صاحب نظرة خاصة فيما يذكر من مسائل نحوية بعيدا عن الإختلافات والآراء الأخرى بل له فيما يقرر من مسائل رأيه الخاص الذي يسجل فيه مذهبه النحوي.

## 5. وفـاتـه:

توفي بصفرة مراكش يوم الخميس ودفن وقت الظهر وهو السادس والعشرون من شعبان من سنة إحدى وثمانين وخمسمائة رحمه الله وكان مكفوفا، ذكر أنه عمي بصرع وعمره سبعة عشر عاما.

## 6. آثـاره:

لقد ترك السهيلي وراءه ثروة لغوية أثرت خزانة اللغة العربية نذكر منها:

- أمالي السهيلي.
- الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين.
- التعريف والأعلام بما أبهم في القرآن والأعلام.
- تفسير سورة يوسف.
- الروض الأنف والمشرع الروي وهو كتاب شرح فيه سيرة ابن هشام ذكر أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفا.
- الفرائض وشرح آيات الوصية.
- نتائج الفكر في النحو.
- كتاب: نتائج الفكر للسهيلي

## 7. التعريف بالكتاب:

يعد كتاب نتائج الفكر من أهم الأعمال العلمية التي ينبغي على الباحث بذل جهده فيها.

يوجد الكتاب (النسخة الأصلية) بمدينة فرض الله بتركيا تحت رقم 228 وعدد أوراق الكتاب (110) ورقة مسطراتها 25 سطرا.

كتب على الكتاب عنوان الكتاب « نتائج الفكر في علل النحو» وقع في نهايتها قوله «انتهى الكلام في نتائج الفكر الحمد لله حمدا كثيرا، كما هو أهله والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين » كما توجد مخطوطة ثانية بمكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية تحت رقم 174 عدد أوراقها 149 ورقم مسطرتها 21 سطرا.

يتكون الكتاب من مقدمة التحقيق ومقدمة المصنف ثم تلها المسائل وعددها ثلاث وخمسون مسألة تشرح وفق أبواب وعددها ستة وهي على الترتيب الآتي:

باب أقسام الكلام يتكون من خمسة مسائل وفصلين من [ص50 .....ص62].

باب الإعراب ويتكون من ثمانية مسائل من [ص66 .....ص87].

باب الأفعال يتكون من خمس عشرة مسألة وأربعة فصول من [ص88....ص156].

باب النعت ويتكون من سبعة مسائل وخمسة فصول [ص159 .....ص186].

باب العطف ويتكون من ثمان عشر مسألة وسبعة فصول [ص196.....ص307].

باب الإبتداء يتكون من عشرة فصول [ص313 .....ص 315].

وأخيرا نجد فهرس المحتويات ص 339.

ونختم قولنا بمقتطف من قول السهيلي في مقدمة مصنفه: « وكل علم- ولون تميز حامله عن البهيمة...فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شمية، ويحيى فؤاد صاحبه كما يحيى الذمة الهشيمة، لا ما أودع الله –عز وجلّ- كتابه العلي من أنوار المعارف وتضمنه كلام النبي العربي صلى اله عليه وسلم».

من الفوائد واللطائف فذلك العلم الذي ينتهض حامله إلى أعلى المراتب ويأخذ بضع طالبه حتى يقعده على هام الكواكب، ويكثف عن بصر فؤاد صاحبه فينزهه في رياض البدائع والعجائب، ثم لا يطمع في الإستبصار والإستكثار من فوائده ونضاره والإستبحار في فنون فوائده ومباحث أنواره إلا بعد معرفة باللسان الذي انزل به القرآن ولغة النبي الذي أحلنا عليه في البيان فإنه سبحانه وتعالى يقول: « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم» وقال سبحانه « بلسان عربي مبين».

فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب لا يتولج فيها إلا من أبوابه ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابه فواجب على الناشئين تحصيل أصولها وختم على الشادين البحث عن أسرارها و تعليلها.

# الفصل 1
# العلة النحوية عند النحاة

## 1.1.مفهوم العلة وطبيعتها

### 1.1.1.مفهوم العلة لغة واصطلاحا

أحسب أنه من المفيد قبل الحديث التفصيلي عن إشكالية البحث، ومحاولة كشف المعطيات التي تساعد على حلها وتوضيحها، ينبغي أن نشير إلى تعريف العلة عند النحاة (لغة وإصطلاحا) للإنتقال بعد ذلك إلى تبيان طبيعتها ومراحل تطورها وأقسامها، وهذا لتوضيح الفوارق التي تميز بها السهيلي في المنحى التعليلي الذي أخذ فيه مكانا مهما في النحو العربي.

**تعريف العلة لغة:**

ذكر أهل اللغة في كتبهم معنى العلة وجلّهم يذكر أنها بمعنى المرض، لكن وجدت أشمل من أَوغل في ذكر معانيها وتوضيح مبانيها وهو ابن فارس في كتابه معجم المقاييس فإنه قال:

علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: -

أحدهما:- تكرار أو تكرير.
والآخر:- عائق يعوق.
والثالث:- ضعف في الشيء.

فالأول:- العلل هو الشربة الثانية، ويقال:علل بعد نهل، والفعل يَعِلُّونَ علا وعِلَلاً، ويقال أعلّ القوم إذا شربت إبلهم عللا، قال ابن الأعرابي في المثل ما زيارتك أيانا إلا على سَوْمِ عَالَةِ أَيْ مَثَلُ الإبل التي تَقِلُّ وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربتها الشاي.

والأصل الآخر: -العائق يعوق: قال الخليل«العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: أعلته عن كذا أي أعاقه، قـال: **فاعلته الدّهر وللدهر عَلَلٌ**

والأصل الثالث: العلة المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي:(علّ المريض يعلُّ علَّة فهو عليل، ورجل عَلَلَةٌ أي كثير العلل...الخ) [1] ص12 . وزاد ابن منظور معنى رابعا فقال: « وهذا علة لهذا أي سبب، وفي حديث عائشة: فكان عبد الرحمان يضرب رجلي بعلة الراحلة أي بسببها، يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله، وإنما يضرب رجلي» [2] ص868 . هذا لان السبب هو« ما يتوصل به إلى غيره» [2] ص869. وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يتوصل به إلى الماء، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى شيء، فبوجود الحبل (السبب) يحصل التوصل إلى الماء فيحدث تغيير.

جاء في تاج العروس نقلا عن خالد بن جنبة:« ولا يدعى الحبل سببا حتى يصعد به وينحدر به»[3] ص32 . وفي الصعود والانحدار تغير إلى ما يصعد أو ينحدر إليه، وإنما يحصل ذلك بوجود السبب(الحبل) ومن ثم فبالسبب يحل تغير، لأن به يحدث التوصل.

وهناك من قال أن العلة توضع موضع العذر، فقد قيل:«ما علتي وأنا جلد نابل؟» أي: ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضعت العلة موضع العذر. وفي المثل:«لا تعدم خرقاء علة» يقال هذا لكل من معتل ومعتذر وهو يقدر، وفيه أيضا«لا علة، لا علة هذه أوتاد واخله» يضرب لمن يعتل بما لا علة له فيه [2] ص870.

وقال ابن منظور: « العلة المرض، عل يعل واعتل أي مرض، فهو عليل».

وقال الجرجاني أيضا:« العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير حال المحل بلا اختيار»، فقد اخذ هذا المعنى من تسمية المرض علة، ولذلك عقب فقال:«ومنه المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف».

قال الإمام الغزالي:« والعلة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ولذلك سمي المرض علة» [4] ص20.

ولعل هذا مدار المعاني الأخرى والمشترك فيها عند النحاة على ما سيظهر من خلال تعريفها اصطلاحا.

والعلة اصطلاحا: فقد اختلف النحاة في تعريفها، فلا نجد اتفاقا شاملا على مفهوم محدد للعلة ويرجع سبب كثرة التعريفات وتعددها إلى ارتباط العلة بكثير من العلوم، ولعل الوحيد الذي عرف العلة بالحد هو الرماني، حين قال:«العلة تغيير المعلول عما كان عليه» [5] ص67 .ومن هنا انطلقت الدكتورة خديجة الحديثي في تعريفها للعلة:-« هي الصفة المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه» [6] ص317.

وهو تعريف كما يبدو فضفاض غير منضبط، تنقصه الدقة، لأنه يخلو من ذكر مواصفات هذه الصفة أو المميزة، ومن بين الذين عرفوا العلة الدكتور حسن الملخ فقد قال:-« تأخذ العلّة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية قياس على حده»[7] ص159. نلمس من تعريف الدكتور الملخ أنه يحصر العلاقة بين المقيس والمقيس عليه في المشابهة وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون الجامع بينهما على سبيل الضدية، كما هو الحال الجامع في حمل ضد على ضد كالنصب ب (لم) حملا على الجزم ب( لن)» [8] ص106.

ومنهم الدكتور جميل علوش في كتابه (ابن الأنبا ري وجهوده في النحو) فإنه قال:-«يقول أن العلّة ليس جوهرا ملموسا يقع تحت الحواس، وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطا تلازميا، لاينفك عنه بأي حال من الأحوال، وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علّة دون حكم ولا حكم دون علّة» [9] ص194.

وهذا التعريف ناقص لأنه يحصر العلّة في المعنى التقديري وهذا يناقض ما جاء به ابن جني وحاول إثباته بأن العلّة النحوية حسية، بل هو مخالف أيضا للمتعارف عليه من حسية العوامل في النحو العربي.

وأيضا من الذين عرفوا العلة الدكتور وليد السيراقبي حيث قال:-« إن العلة التي استنبطها النحاة ليست عللا يقينية، ولم يقل احد منهم إنها كذلك وإنما هي عندهم الوصف الذي يعتقدون أنه وجه الحكمة في اتخاذ هذا الحكم أو ذاك» [10] ص122.

وهذا التعريف قريب من تعريف الدكتور مازن المبارك، فإنه قال:-« العلة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: أمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة» [11] ص90.

وهذان التعريفان اقرب إلى ما يؤكده ابن جني في الخصائص من أن علل النحاة هي علل العرب السليقيين أنفسهم، لأن فطرتهم تهديهم في استعمال اللغة إلى استخفاف كل ما استثقلوه، بتغييره وفق مقاييس يحسونها ولا يعبرون عنها.

ولعل أدق تعريف للعلة هو تعريف الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح في كتابه(علم العربية واللسانيات العامة):- حيث فسر العلة بالمانع، معتمدا في ذلك على ما قاله الخليل في معجم العين من أن« العلة: الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه» [12] ص88.

وقد علق الأستاذ على تعريف الخليل بقوله:« فهذا الذي يصيبه حادث هو شارد عدل به عن المسلك، أو الطريق، أو المنهاج، أي عن سبيل توجهه، فالحادث مانع» [13] ص293 .

لقد حذا سيبويه حذو أستاذه في تعريفه للعلة حيث اعتبرها بمعنى<< المانع>>« فكان أوّل ما ذكره من عبارات سيبويه قوله على لسان الخليل في (هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ الجمع).

«وإنّمـــا تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر» [14] ص202 .

وقوله في (هذا الباب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام):« فلو قلت يفعل من حيّ ولم تحذف لقلت يحي فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك كما كرهوه في تضعيف، وإن حذفت فقلت يحي أدركته علة ولاتقع في كلامهم، فصار ملتبسا بغيره، يعني يعي ويقي ونحوه، فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف» [14] ص388 .

والعبارة تفيد أن حضور العلّة بسبب خروج الظاهرة اللغوية عن أصلها، والعدول بها عنه وأن غيـــاب العلة سبب في رجوعها إلى أصلها الأول.

وقولـه فـي هذا (بـاب الإضـافة إلـى فعيل أو فعيل من بنـات اليـاء والـواو التـي اليـآت والـواوات لاماتهن وما كان في اللفظ بمنزلتهما):« وتقول في الإضافة إلى قسي وثدي وقسوي لأنها فعول، فتردها إلى أصل البناء وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما، وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل» [14] ص290.

وهنا يوصي الخليل النحويين بأن يشخصوا الظاهرة الشاذة – ثم يبحثوا عن سبب شذوذها أو بأخرى سبب خروجها عن القياس، أي عن الأصل.

وقوله في هذا (هذا باب إثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما)

«فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا، كما ثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل» [14]ج1،ص 388 .

فالعلة إذن على رأي سيبويه عامل اضطراب للقياس الأصلي، وهذا يعني أن العلّة لا تدخل على الأصول، وإنما تدخل على ما يخرج عن الأصول، لأن الأصول ثوابت إليها يحتكم في معرفة مجاري الكلام، وقد عبّر سيبويه عن فكرة المنع بالعرض الطارئ وهو الاضطراب الذي يخرج الكلام عن قياسه الأصلي. كقوله:(هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) ثم قال:«اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا» [14],ج1،ص08 .

فالعلة عند الدكتور سبب عدول الظاهرة ما عن مسلك بابها الذي تنتمي إليه والذي لولا العلة لكانت جارية فيه مجرى كل الظواهر التي تشبهها وفي هذا يقول سيبويه في (باب ما تميز فيه الهاء التي هي علامة إضمار)،«أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا إلا أن تدركها العلة التي اذكرها لك وليس ما اذكره لك من أن يخرجوها على الأصل» [14]،ج1،ص293-294 .

فالعلة إذن على رأي سيبويه عامل اضطراب للقياس الأصلي وهذا ما ذكرناه سابقا، ويؤكد الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على أن العلة بمعنى المانع لعنصر من عناصر به اللغة من أن يجري مجرى أمثاله وأن يسبب للعدول إلى مجرى آخر تليق به هي التي استعملها سيبويه وأستاذه، بل وكل البصريين والكوفيين التفسير وتوجيه كل ما خرج عن قياس أصلي.

إذن فإن« مفهوم العلة موجود في النحو العربي الأصيل، لكن كعامل اضطراب لمجرى قياس أول، وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة– أي الخارجة-عن بابها» [15] ص10.

وخلاصة القول هو ما قاله أستاذنا الدكتور مخلوف بن لعلام « أن المؤسسين جعلوا النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يكتفوا باستنباط الأصول وتجريدها

والاستدلال عليها، بل باب من أبواب النحو أصلا قدر وسعهم، وقد رأينا فيما مضى كيف أن أبواب النحو وقواعده وقوانينه إنما تعقد على الأصول.

فللفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها أصل، ولاسم الفاعل واسم المفعول ونحوها أصل أيضا، وما يخرج عنها إنما يخرج لعلة ولا يكون ناقصا للباب، فإذا كان المبتدأ في الأصل اسما معربا معرفة مرفوعا متقدما على خبره، ثم وجدنا في موضعه اسما مبنيا، أو ما بمنزلة الاسم مما يؤول بمصدر، أو وجدناه اسما نكرة، وفيه مسوغ للابتداء بالنكرة، أو وجدناه متأخرا عن الخبر، فكل ذلك لا ينقض الأصل الذي عقد عليه الباب، وإنما سبيله أن ينظر في علته ما هي؟

وكذلك اسم المفعول من الثلاثي، إذا علمنا أن أصل بابه أن يكون على المفعول، ثم وجدنا ما يخرج عن هذه الصيغة نحو: مقول ومقضي ومبيع في الاستعمال قدرنا فيه هذا الأصل لتبين وجه عدوله عن الأصل، ثم فسرنا العدول، وبينا علته، وذلك يكشف النحاة عن العلاقات التفريعة التي تربط الفروع بالأصول، فلا تنقض بذلك هذه الاستعمالات المخالفة لأصل القاعدة، ولا يعترض عليها بها» [16] ص94.

والخلاصة أن مفهوم العلة عند النحاة الأوائل كان بمعنى **المانع** لأنها تحول دون جريان بعض أفراد الباب الواحد في مجراها، ولكن انحرف معناها إلى معنى السبب بظهور علم الكلام.

### 1.1.1.طبيعة العلّة النحوية

لقد أدرك النحاة أن العرب –رغم معرفتها بالعلل– لم تبح إلا بالقليل من التعليل فراحوا يجردون العلل تجريدا مرتبطا بالتأصيل، وغايتهم أن يجعلوا الحكم من الأصل إلى الفرع أمرا معقولا، وليحولوا دون الأصول المجردة، لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المتقبل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه، على أن العلة تتسلط على التفريع لا على التأهيل – ومن هنا كان ضروري معرفة طبيعة العلة ومدى قربها أو بعدها عن أنواع التعليل الأخرى المعروفة كالتعليل عند المناطقة، وعند علماء الكلام من المسلمين.

1.حسية أم معنوية:

«ونعني بكون العلة حسية أنها تدرك بإحدى الحواس، لأنها شيء مادي، ونعني بكونها معنوية، أنها معنى في شيء يدرك بالعقل» [17] ص96 .

وفي طبيعة العلة النحوية يقول النحاة أن العلة النحوية حسية أي أنها تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي، وهذا النحو يفرق بين العلة النحوية والفقهية حيث يتمكن في الاتكال على الحس أو عدمه أي على استقرار، ولعل ذلك ما يقصده ابن جني إذ يقول:«اعلم أن العلل النحويين، وأعني بذلك حذاقتهم المستفهمين لا ألفاظهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل متفقهين وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو حفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه، لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منها» [18] ص48.

ويتابع ابن جني كلامه فيستعمل أن العلل النحوية حسية بذكر أمثلة صرفية ونحوية تظهر فيها علل العدول عن القياس الذي كان ينتظر أن تكون عليه لولا استثقال الذي يجده متكلم ممثلا للعلة النحوية« قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول:إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا، قيل:الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء، في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القدير سبحانه، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه» [18] ص49.

ومن الأمثلة الصرفية «ومن ذلك قولهم إن ياء نحو (ميزان) و( ميعاد) انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا، معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به، وكذلك قلب الياء في (موسر) و(موقن) واو، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويجدر طلب الاستخفاف عليه، إذا كانت الحال مأخوذة بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها» [19] ص90 .

ولعل في عبارات ابن جني السابقة ما يؤكد على حسية العلل النحوية، فقد قال عن النحاة (أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس)، وقال عن رفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته (ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون) وشبه أمر العلل الكلامية (في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه) وعلل انقلاب الواو ياء والياء واوا في بعض التصاريف باستخفاف ما يستثقل من ذلك فقال (وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه) ليخلص في الأخير إلى النتيجة التي كان قد قدمها في أول فقرة من هذا الباب وهي قوله (وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها).

ولما رأى ابن جني أن العلل النحوية تعود في جملتها إلى الاستثقال الذي يضطر المتكلمين إلى الاستخفاف، ارتأى أنها علل حسية، وأنها من أجل ذلك تشبه العلل الكلامية في اتفاق النفوس على انتحائها والانصياع إليها.

وخلاصة القول أن العلة عند ابن جني حسية أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، أي نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال [20] ص86 .

2. موجبة أم مجوزة:

ونعني بالإيجاب هو صدور الأثر عن العلة ضرورة إلا لمانع، وهو إما الإيجاب الذاتي، ولذلك عرف الجرجاني الموجب بالذات بقوله:«هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل أن كان علة تامة له من غير وإرادة، كوجوب الإشراق عن الشمس والإحراق عن النار» [17] ص16 .

ولذلك قال بعض النحاة أن العلة إذا كانت ضرورية كانت موجبة أي صدور أثر عنها لمانع، وإذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة، أي صدور أثر عنها على وجه الإمكان حيث يكون قصد أو إرادة، والنحو مليء بالواجب والجائز جنبا إلى جنب فما كان من علل النحو ضروريا، فذلك اقر ابن جني بقرب علل النحاة من علل المتكلمين وما كان منها غير ضروري، وقف به دون أن يقطع الصلة بين علل النحاة وعلل الفقهاء.

فالعلل عند ابن جني«ضربان ضرب واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين والآخر ما يمكن تحمله على استكراه وهذا لاحق بعلل الفقهاء، فالأول ما لابد منه

كقلب الألف واواً للضمة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقتا الألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن والثاني ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة، إذ يمكن أن نقول في العصافير"عصافور" لكن يكره» [18]ج1،ص168 «فهل كان النحاة عالة على المتكلمين أو على الفقهاء في استخراج العلل لأحكام النحو وأقيسته؟.

الواقع أن ابن جني نفسه ربما ألقى بعض الضوء على الإجابة فإذا كانت العلل موجبة تقرب بالتعليل النحوي من التعليل الكلامي» [18]ج1،ص169 . فإن ابن جني نفسه يقول:« أعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجوزها على هذا مفاد كلام العرب» [21] ص165 .

« وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب، لا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل إمالة لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه فهذه زاد علة الجواز لا علة "الوجوب"، وهذه الفقرة الأخيرة من كلام ابن جني تمنحنا تفريقا هاما بين "العلة "و"السبب" لأن الأولى للإيجاب والثاني للإجازة، ولعل فرقا آخر (إن صح) أن يكون أوضح مما مضى، فالحكم يدور مع "العلة" وجوداً وعدماً ولكنه لا يدور كذلك مع السبب، فالفرق بين العلة والسبب فرق في أما السبب فهو Variable dependant التأثير أي أن العلة تعتبر بالمصطلح الحديث Independent Variable» [21] ص166 .

وقد عقب السيوطي على كلام ابن جني فقال: فظهر بهذا الفرق بين العلة وسبب وأن ما كان موجبا يسمى علة وما كان موجزا يسمى سببا.

والمفاد من قول ابن جني:

1. أن أكثر العلل عند النحويين علل موجبة للحكم وعلى هذا مفاد كلام العرب أي اطراد كلامهم.
2. هناك نوع آخر من أنواع العلل غير موجب بل هو مجوز ويطلق عليه السبب وقد ذكروا ابن علان في شرح الاقتراح «ما كان موجبا للحكم يسمى علة شيء».

وخلاصة القول أن العلة النحوية في غالب الأحيان مادية حسية، وهي غير موجبة بالذات، وإنما بقوة العرف اللغوي، باستعمال جماعة المتكلمين، اللهم إلا تلك التي يوجبها جهاز النطق، لعجزه عن غيرها.

## 1.1.تطور العلة وأنواعها

### 1.1.1.تطور العلّة

التعليل جزء من جسم النحو العربي، نشأ معه وتطور بتطوره إلا أن التأريخ لمنهج من مناهجه يستعين بالنحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيه، ذلك أن التراث النحوي مختلط بطبيعته، و قد مرّ التعليل النحوي بأربعة مراحل لكل منها ملامحها المميزة التي تحدد الامتداد الزماني لها هي: مرحلة النشوء والتكوين، مرحلة النمّو والارتقاء، مرحلة النضج والازدهار، مرحلة المراجعة والاستقرار.

إن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة انتقال متداخلة كما أن الحكم على المراحل على سبيل الإجمال لا التفصيل، فقد يكون بين النحاة مرحلة المراجعة والاستقرار.

#### 1.مرحلة النشوء والتكوين:

تعود بداياته الأولى للتعليل النحو إلى روايات وضع النحو العربي، التي تشير على واضع النحو أيا كان، وذلك لاستنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد يقيس الناس ولا سيما غير العرب» [22] ص36. وتشير الدراسات أن التعليل نشأ إحساسا فنيا يرفض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح إصلاحا علميا يعلل ذلك الرفض فقد قيل أن رجلا قرأ قوله تعالى «**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**» [23] الاية03 . بالجر فغضب الأعرابي عند سماع القراءة لذلك قيل أن النحو وُلد على يد أبي الأسود الدوؤلي وترعرع على يد ابن إسحاق الخضرمي الذي ارتبطت به البداية الحقيقية للتعليل فقد قيل «أنه أول بَعج النحو ومد القياس والعلل» [24] ص14 .

ويبدو أن التعليل عند ابن إسحاق له مظهران أولهما: إعطاء حكم ما توجد فيه العلة نفسها من كلام العرب المطرد كما في اعتراضه على قوله الفرزدق.

**مستقلين شمال الشام تضربنا ** على زواحف تزجي مخها رِيرِ**

رد قال له إنما هي رِيرُ» [25] ص213 . لذلك نجد أن ابن إسحاق يفتح بابا جديدا لاحتواء غير المطرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى.

أما ثانيهما:« فهو تأويل وهو التماس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطرد» [26] ص70.

وقد كان تأويل ابن إسحاق حملا على المعنى لا يكاد تجاوزه إذ روى عن أبي عمرو ابن العلاء معاصر ابن إسحاق أنه قال عندما سمع الفرزدق ينشد:

**وغض زمان يا ابن مروان لم يدع * * من المال مسحتا أو مجلفو**

فقال. أصبت وهو جائز أن المعنى لم ينفي سواه» [27] ص85.

1.1. سمات التعليل في مرحلة النشوء والتكوين:

أ.تأسيس أصل التوافق مع أحكام النحو:

فقد ارتبط التعليل بحكم النحو حيث أصبح المعيار النحوي مقياس للصواب وعلة لرد الخطأ واللحن.

ب.استخدام علة المعنى:

حيث استخدم النحاة علة المعنى في احتواء بعض النصوص الخارجة عن علة الاطراد.

ج. نشأة الاجتهاد في التعليل :

لقد تفاوتت قدرات النحاة على التعليل ولاسيما في المعاني غير المتوافقة مع ظاهر التركيب جاء الاجتهاد في التعليل ليدل على قدرة النحو على الاستنباط والتأويل.

1.2. مرحلة النمو والارتقاء:

وتمتد هذه المرحلة بما وصل إلينا من أثار نحوية من عهد الخليل (ت175هـ) نهاية القرن الثالث هجري ولعل أكثر ما يؤرخ لهذه المرحلة هو التعليل عند سيبويه الذي أخذ شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقرار، والوصف والتعقيد « فمن تعليلات الوصف أنه كان يناظر بين النصوص

وروى سويدي عن الخليل تردد المنادى بين البناء والإعراب» فقال « زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله والنكرة حين قالوا يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، ورفعوا المفرد فقد جعل الخليل تناظر المنادى والمضاف بقوله «فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد شبهه بهما مضافين، إذا كان مضافا» [14] ص199 .

وقد أفرز الاستقرار اختصاص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء وهذا الاختصاص أتاح لسيبويه أن يقيم بينهما تناظر يعلل كثيرا من أحكامهما فقال:

«والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ومن ثم لم يضمروا الجازم لما لم يضمروا الجار» [14] ص09. لذلك نجد التعليل في كتاب سيبويه أداة للربط بين نظامين.

1. نظام اللغة بنصوصها.
2. 2.نظام النحو بتصوراتها وأحكامها.

ونجد المبرد نزع إلى إقامة معايير ثابتة عللها الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري بها، فقال:«اعلم أن الأفعال يعني المضارعة دخلت الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولو لا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المعربة» [27] ص171 .

1 .2.2. سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ.بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب:

وذلك أن النحاة نظروا في كلام العرب فوجوده أشباه ونظائر، فصنفوه في أبواب نحوية مختلفة وجعلوها عللا.

ب. انتشار التعليل وشموله:

حيث أصبح كل حكم نحوي يعلل.

ج. ارتباط التعليل بالتعليم:

رحلة من طابع البحث العلمي بعد إنتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم. ويمكن إدراج المرحلتين السابقتين ضمن مرحلة الأصالة حسب الدكتور عبد الرحمن حاج صالح حيث نجد هذا

الأخير أن النحاة في هذه المرحلة حصروا التعليل في مستوى واحد وهو مستوى ما خرج عن المقاييس الأصول التي هي قوانين ضبطوا بها مجاري اللغة في مفرداتها وتراكيبها، فبينوا أن ما خرج منها عن مقاييس الأصوات وعدل به عنها إنما كان لعلل كما قال الدكتور حاج صالح " إنما انحراف ما انحرف عن هذه المقاييس لموانع منعتها من الجريان مجرى نظائرها ويبدو أن النحاة بعد سيبويه عمموا فكرة التعليل لتشمل المقاييس، والأول لاشتراكها مع ما كان لعلله سيبويه من المقاييس الثانوية في علاقة اللزوم، وهي العلاقة التي كان يصف بها سيبويه الأقيسة المستمرة أو المطردة ونعني العلاقات الضرورية الموجودة بين لسانيتين.

## 1 .3. مرحلة النضج والازدهار:

بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجري وضع أطر منهجية نظرية للنحو العربي باعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه وأحكامه ومسائله وجزئياته في الكتب الأولى ولاسيما كتاب سيبويه «فالنضج في هذه المرحلة نقلة منهجية نحو التنظير» [28] ص20 .

ويمثل هذه المرحلة مجموعة من النحاة من بينهم ابن السراج الذي نظر إلى إعتلالات النحويين فوجدها ضربين.

أ . ضرب مؤدي إلى كلام العرب وضرب يسمّى علّة العلة لذلك نجده يجعل النحو إلى مستويين:
المستوى الأول :غايته انتحاء سمت كلام العرب في لغتهم تصريفا وتركيبا.
والمستوى الثاني: يبحث عن علّة العلّة متجاوزا علة الصواب الأولى.

1.الزجاجي حيث نجده يقرّ بتراتيب نظرية التعليل لذلك استنبط أنواع العلل النحوية وحدودها وطبيعتها وقسمها إلى ثلاثة علل: تعليمية، قياسية، جدلية.

2. الرماني، عرف عنه مزجه النحو بالكلام مزجا منطقيا وانتهج هذا الأخير منهجا تعليليا يبدأ بالبحث عن العلة ثم ينتهي بتصحيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة وقد جعل الرماني العلة نماذج تطبيقية في دراسة النحو وقسم العلة كما ذكرنا سابقا إلى قسمين: قياسية وحكمية.

3. العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر بالإضافة إلى ابن الأنبا ري والعكبري والجرجاني.

## 1 .3.3. سمات التعليل في هذه المرحلة:

### أ . ظهور محاولات تنظيرية في التعليل:

بدأت هذه المحاولات بنظرات جزئية في الاعتلالات كتصنيف ابن السراج في علل النحويين حيث صنفها إلى صنفين ثم جاء الزجاجي وجعل علل النحو ثلاثة أصناف، ولكن أقدم محاولة تنظيرية في التعليل شبه متكاملة هي محاولة ابن جني في الخصائص حيث عدها أقرب إلى علل المتكلمين حيث جاء الأنباري فألحقها بعلل الفقهاء، فأصبح في الدرس النحوي خليط من العلل نحوية خالصة وفيه علل كلامية وفيه علل فقهية.

### ب. بروز منهج التعليلي في صياغة النحو:

فقد صاغ بعض نحاة النحو العربي بأبوابه وأحكامه صياغة تعليلية تقوم على توضيح جر الباب وعلله ثم شرح أحكامه واللافت أن أئمة النحو في هذه المرحلة لم يوصفوا بالتميز في التعليل مع أنهم راسخوا القدم في هذا المجال وقد يعود السبب أنهم لم يغالوا في الاتكاء على العلل.

### ج. بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية:

لم يرض بعض النحاة الإسراف في استعمال العلل النحوية لعدم اعتباره وسيلة ناجحة في الدرس النحوي فاستضعفوا بعض العلل وأبطلوها ولاسيما العلل الثواني والثوالث.

ونلاحظ أن العلة في هذه المرحلة ابتعدت عن مفاهيم الخليل وسيبويه، وبقيت بعيدة عن نظام العلل الميتافيزيقية الأرسطية حيث نجد أن النحويين تأثروا بعلم الكلام والفلسفة إذ أرادوا تصحيح عللهم وفق مقتضيات المنطق وصرامته العقلية وأن يدافعوا على مفاهيم النحوية على أرض الفلسفة والمنطق.

## 1 .4. مرحلة المراجعة والاستقرار:

تبدأ هذه المرحلة من القرن السابع الهجري وتمثل تعليلات النحاة في القرن موقفا من العلة في التراث النحوي وظهر واضحا في اتجاهين غلبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة.

* الأول: نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل والترجيح بينها في مطولات نحوية كشرح الكافية للرضي للأستراباذي وهمع الهوا مع للسيوطي .

* الثاني: إلى اختيار علّة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى، كما في الكافية لابن الحاجب وقطر الندى لابن هشام .

ونجد التعليل النحوي في المرحلة مال إلى الاستقرار على المستوى النظري والتطبيقي وقد مثل هذه المرحلة السيوطي.

1 .4. 4. سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ . الإكثار من العلل: وجد النحاة منذ القرن السابع للهجرة أنفسهم أمام تراث نحوي قد نضج أو كاد، فوجهوا همتهم إلى مسائل الخلاف والعلل حتى أصبح الإكثار من العلل سمة غالبة على كثير من مؤلفاتهم بالإضافة إلى تعليل ما جاء مختصا على أصله كتعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف.

ب . مزج العلّة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية: ابتلى النحو في هذه المرحلة بتوغل المصطلحات الفلسفية والمنطقية فيه، مما أدى إلى مهاجمة النحو. وأصبح البحث في العلل النحوية جمعا أو اختيار معياره النحوي نفسه لهذا شاع عندهم التعليل بكل أشكاله وأحواله، وجرى التعليل سريعا بعيدا عن النحو أحيانا.

ولعلّ أهم تقسيم زمني لمراحل تطور العلّة هو ما ذكره الدكتور الفاضل الحاج عبد الرحمان صالح، حيث قدمها في أربعة مراحل أيضا وهي:

1 . مرحلة الأصالة: والتي تمتد من بدء نشأة النحو إلى سنة وفاة سيبويه مئة وثمانون للهجرة وهي مرحلة الكبرى التي ولد فيها النحو حيث حصر سيبويه وأستاذه الخليل التعليل في مستوى واحد، وهو مستوى ما خرج عن مقاييس والأصول التي هي قوانين ضبطوا بها مجاري اللّغة في مفرداتها وتراكيبها، فبينوا أن ما خرج منها عن هذه المقاييس الأصول وعدل به عنها إنما كان لعلل، ويبدوا أن النحاة بعد سيبويه عمموا فكرة التعليل لتشمل المقاييس الأصول لاشتراكها مع ما كان يعلله سيبويه، من المقاييس الثانوية في علاقة اللزوم، وهذا التوسيع لمفهوم العلة هو الذي سيؤدي إلى أن تشرب معنى العلة الفاعلة يوم يدخل المنطق الأرسطي إلى الثقافة العربية بقوة، ولكنها الآن رغم هذه النقلة لا تزال تحتفظ بمعناها الإجرائي الذي عرف عند سيبويه والخليل، والذي سيؤدي إلى ظهور علم الكلام وتبني الكثير من النحاة له.

2. مرحلة هيمنة علم الكلام:

وتمتد من سنة مائة وثمانون هجرية إلى مائتين وتسعة وسبعون هجرية تاريخ علم الكلام ونلاحظ تغير مفهوم العلّة بظهور فكرة المعاني التي جاء بها معمر بن عباد السلمي (ت 210) والتي تدور حول أي جوهر لا يصدر منه فعل إلا لمعنى ولا يكون هذا المعنى إلا بمعنى آخر، وهكذا يتسلسل الأمر إلى غير نهاية»،[19] ص22 . فخرجت كلمة "معنى" من معناها البسيط إلى معنى مجرد بصدق على كل كنه أو كيان مفهومي، وهنا أمكن أن يتسرب إلى النحو العربي مفهوم كلمة المعنى مما أثر على تعريف العلّة لأنه رأوها تلتقي وكلمة (معنى) عند سيبويه في مثل قوله:« إلا أنها ضارعت-أي الأفعال المضارعة الفاعل لاجتماعهما في المعنى»[14] ص22 . حيث يفهم من كلام سيبويه هنا أنه يقصد بالمعنى الجامع بين المضارع واسم الفاعل، والذي به أمكن أن يحمل عليه.

يبدوا أن امتداد معنى العلة إلى القانون العلي عند علماء العربية على الخصوص وإلى العلة الفاعلة واستقر في عصر الجاحظ (ت255)، وصار المتكلمون ابتداء من الربع الثاني من القرن الثالث يهتمون بالبحث في علل الظواهر الطبيعية، وبالتالي لم تبقى العلة بمعنى "المانع" وإنما صارت بمعنى (المحدث) أو (المولد) على رأي المعتزلة.

3.مرحلة هيمنة الفلسفة والمنطق اليوناني: تمتد هذه المرحلة من 279 هـ إلى 392 هـ تاريخ وفاة ابن جني حيث اكتسحت الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي الثقافة العربية بما فيها النحو ومع بداية الربع الأخير من القرن الثالث كان أثرها أخطر من علم الكلام.

لقد تغير مفهوم العلة بصورة واضحة جراء الهجمة العنيفة للفلسفة اليونانية، وكتاب (الإيضاح) للزجاجي (ت 337 هـ) الذي يعتبر أفضل شاهد على ذلك ففيه صور واضحة للاضطراب الذي لحق المفاهيم النحوية على الخصوص، فقد ذكر هذا الأخير أن نحاة بغداد آنذاك صاروا يهتمون بتعريف المعاني النحوية بالحد المنطقي، أي بالجنس والفصل، وننقل على سبيل المثال كلامه في تعريف الاسم فانه يقول:«الاسم كلام في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وإنما قلنا في كلام العرب لأن له نقصد وعليه نتكلم» [28] ص23 .

لقد شهد الربع الأخير من القرن الثالث نشاط الحركة العلمية في بحث العلل النحوية، وقد ألفت فيها الكثير من الكتب المتخصصة، فالعلّة في هذه الثقافة رغم ابتعادها عن مفاهيم الخليل وسيبويه بقيت

بعيدة عن نظام العلل الميتافيزيقية الأرسطية، لأن النحويين أرادوا أن يصححوا عللهم وفق مقتضيات المنطق، وأن يدافعوا عن العلل على أرض الفلسفة والمنطق.

4 .مرحلة الجمود والتقهقر:

وتبتعد من سنة أربعة مائة وسبعون للهجرة تاريخ وفاة الشيخ عبد القاهر الجرجاني، لقد شهد هذا العصر تقزم التفكير العلمي إلى أن صار أشكالا قولبية دون ابتكار ولا أصالة، حيث أصبح الفكر تأملي محض مبتذلاً غير أننا نجد بعض الاستثناءات في هذا العصر كالسهيلي (ت 581 هـ) الاستراباذي (ت 688 هـ).

## 1.1.1.أنـواع العلّــة النحوية :

تقسيمات العلل النحوية تقسيمات اعتبارية، تقسم فيها العلل تبعا لوجه من الوجوه كالتأثير في المعلول، أو الإطراد، أو اللفظ والمعنى.

1. تقسيم العلة من حيث التأثير:

تنضوي أحكام النحو العربي في مجموعتين من القواعد، أولهما القواعد الوجوبية التي توجب الحكم النحوي، كوجوب رفع المبتدأ، ويمكن أن تلغى بعض القواعد الوجوبية كوجوب إلغاء عمل "إن" إن اتصلت بها "ما الكافية".

وثانيهما: القواعد الجوازية التي تترك حرية الحكم النحوي، كجواز تابع المنادى العلم على الموضع أو المحل.

وتنقسم العلل النحوية من حيث التأثير إلى علل موجبة، مجوزة، مهملة، اعتباطية.

1 .العلل الموجبة:

هي العلل التي تفسر حكما نحويا واحداً أو حالة تركيبية واحدة، ثبت كل منها بالسماع عن العرب، ولا مناص للخروج عن القاعدة النحوية فيها، أو ردها. لأنها تستند إلى الأثر الذي تحدثه القواعد الوجوبية من إعراب أو بناء أو تقديم أو تأخير أو حذف. لهذا يمكن أن تتعدد أو تتغير، أو يحذف فيها خلاف لأن تأثيرها تفسيري لا يغير شيئاً، وقد وضع السهيلي هذا عندما تحدث عن علة

تضمن معنى الحرف التي فسر بها وجوب بناء الأسماء المبنية، فقال: "وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ولا إيجاب شرعي ولكنه إيجاب لغوي اقتضته اللغة، فصار أصلا يبنى عليه».[29]ص24

1.العلل المجوزة:

2.هي العلل التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب، فمثله إضافة الظرف إلى المبني تجيز بناء الظرف، كما تجيز إعرابه.

فيقول الشاعر: ***على حين عاتبت المشيب على الصبا ***

يروى بجر "حين" على الأصل، كما يروى بناءها على الفتح [30] ص24 · ويمكن أن تعد علل أمن اللبس عللاً مجوّزة فيها توسعه في الكلام واعتبار لموقفه.

3. العلل المهملة:

« وهي العلل الموجبة التي تؤثر في معلولها لعارض كفها عن التأثير أو لحذف معلولها كمافي كف "ما" الكافة إن عن نصب المبتدأ في قوله تعالى«**إنّما المؤمنون إخوةٌ**»[31]ص24 وقريب من العلل المهملة ما يسميه ابن جني "بخلع الأدلة" وهو سلب دلالة اللفظ الطارئ، فعلّه خلع الدلالة على الأدمية من التاء والكاف والإبعاد على دلالة الخطاب التركيب في نحو "أنت" وذلك إذا تخلص للخطاب» [18] ص24 .

4. العلل الاعتباطية:

هي أن يظهر المعلول من العلّة توجبه، أو تجوّزه، أو تهمله كقول الزمخشري: « والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط» وقد شرحه ابن يعيش بقوله: يعني من غير علة موجبة إنما ذلك لنوع من التخفيف.

ويظهر أن جمهور النحاة لا يعترفون بالعلل الاعتباطية لأنها نادرة في مؤلفاتهم ولأنهم دأبوا على تعليل نحو العربية بأي علّة يرونها مناسبة إلاّ علة الاعتباط في الغالب.

2. الاطراد:

يشير الاطراد إلى مدى دوران العلّة مع معلولها إذ تقسم تبعاً له إلى قسمين:

2.1. العلل المتعدية : وهي العلل التي تجري مع معلولاتها، فلا تتخلف أو تنقض في أي حالة كتعليل رفع اسم كان ونصب خبرها بعلة الشبه بالفاعل والمفعول وهو شبه لا يتخلف في مختلف صور تركيب كان واسمها وخبرها وتعليل رفع المبتدأ بعلة الشبه بالفاعل.

2 .العلل القاصرة ( الجارية) :

« هي العلل التي لا تطرد في مثيل معلولاتها من ذلك قول من اعتل لبناء نحو "كم" و"من" و"ما" و"إذ" ونحو ذلك بأن هذه الأسماء كما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو "هل" و"بل" و" قد" فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها وذهب ابن جنّي إلى أن هذا النحو من العلل كثير. وتعدّ علل الشذوذ وعلل الضرائرالشعرية القوية قاصرة لأنها واقفة على معلولها» [18] ص25 .

«ويحتاط النحاة لعللهم من القصور بالتخصيص، فيقيدونها بوجوه مناسبة كتعليل عمل إن وأخواتها بالشبه وتخصيص هذا الشبه بالفعل الماضي الثلاثي الصحيح الآخر المتعدي» [32] ص25.

3. اللفظ والمعنى:

قضية بناء النحويين اللفظ والمعنى من القضايا الشائكة في النحو التي ما تزال تحتاج إلى دراسة موسعة ومستقلة، وعلى العموم يمكن تقسيم العلة حسب هذا النوع إلى ثلاثة أقسام:

3.1.علل لفظية معنوية:

« وهي أعلى مستويات التعليل من جهة اللفظ والمعنى كما في تعليل ابن يعيش عمل إن وأخواتها بقوله وذلك من وجهتين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى. فأما من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح الأفعال الماضية، وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها» [33] ص25.

3.2.علل لفظية:

يبدوا من القراءة الانطباعية لا الإحصائية أن العلل اللفظية هي ألاّ شيع في النحو فقد خصص سيبويه بابا من كتابه سماه هذا باب استعمال الفعل في لفظ، لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار...» [14] ص25 .

ورأى الرضي الاستراباذي أن مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى أمثلته تعليل عمل "كان" بالشبه بالفعل من جهة اللفظ .

3.3. علل معنوية:

« المعنى في النحو قرينة تؤثر في إعراب الكلمة وتحديد موقعها من الجملة إذ قال الفرّاء " فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعل قد نسق عليه بـ "واو" أو "فاء" أو "ثم" أو "أو" فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته، فعرفته»[34] ص25 .« فنصب الفعل المضارع بعد الأدوات السابقة موجبة المعنى» [35] ص25.

ومما يروى عن العرب أن أحدهم قال:«جاءته كتابي فاحتقرها فقال:أتقول جاءته كتابي ؟! فقال: أليس بصحيفة؟ وعقب ابن جنّي بأن الأعرابي علل، ونظر إلى المعنى، فكان مدعاة للنحاة المترسمين بمسالك التعليل، أن يعللوا ويحتجوا».

وقد بنى ابن الوراق على المعنى أن العرب تقول:«ثلاث طلقات إيذانا بإرادة الشجر "وثلاث طلحات " إيذانا بإرادة الأناسي» [7] ص26 .

غير أن قضية المعنى واللفظ تطرح مشكلة إذ لم يتطابق كل من اللفظ والمعنى، لأن الثاني (المعنى) فرع الوجود، وتصوره ذهني فالأولى الاتكاء على اللفظ عملاً بالظاهر.

2.4 . قسيم العلل حسب طبيعتها:

أ.تقسيم الزجاجي:

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب "إيضاح علل النحو" القول في علل النحو: أقول "أولاً" إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة لذلك قسم علل النحو إلى ثلاث أضرب:

1. العلل التعليمية:

والتي سمّاه ابن مضاء القرطبي العلل الأولى فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقدمنا عليه نظيره مثال ذلك أننا لما سمعنا "قام زيدٌ فهو قائم" فعرفنا اسم الفاعل:"قلنا ذهب فهو ذاهب" وهذا النوع من العلل قولنا:"إن زيداً قائم" إن قبل: لم نصبتم زيداً؟ قلنا:بـ إن لأنها تنصب الاسم و ترفع الخبر، لأنّ كذلك علمناه ونعلمه...» [8] ص26 .

2.العلة القياسية:

فإن يقال: لم نصب زيدٌ بـ"إن" في قوله: "إن زيداً قائم" ولم وجب أن تنصب" إن" الاسم؟ والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي في مفعول فحملت عليه وعملت أعماله لما ضارعته. فالمنصوب بما شبه بالمفعول لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله عل فاعله نحو" ضرب أخاك محمد" ويعرفها ابن مضاء العلل الثواني.

3. العلة الجدلية النظرية:

وعرفها ابن مضاء القرطبي العلل الثوالث، فكل ما يقبل به في باب "إن" يعد هذا مثل أن يقال فمن أي شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المتقلبة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع؟ فأي علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل إلى غير ذلك من التساؤلات فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر» [8]ص26 .

2.5. تقسيم العلة من حيث الحكم:

وإذا نظرنا إلى ابن جني فقد قسم العلل على أساس الحسن والذوق اللغوي أي من حيث الحكم إلى ضربين:

1. واجب: لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناهُ غيره **و الآخر** لا يمكن تحمله إلاّ أنه على تحشم واستكراه له".

أما العلل الأخرى فهي شرح وتفسير وتتميم للعلّة الأولى فإن تكلف جواباً عن هذا تصاعدت العلل أدى ذلك إلى هجته القول ولضعف القائل به.

**فالأول** ما لابد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قلبها وياء للكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن نقول في عصافير، عصافور ولكن يكسره. أما أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليل في كتابه" ثمار الصناعة" إعتلالات النحويين صنفان:

علّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أعراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم» [8] ص27 .

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلاّ أن مدار المشهورة منها أربعة وعشرين نوعا: وهي: علة السماع، التشبيه، استغناء، استثقال، فرق، توكيد، تعويض نظير، نقيض، حمل على المعنى، مشاكلة، معادلة، قرب ومجاورة، جواز،تغليب، اختصار تخفيف دلالة الحال، أصل، وجوب، تحليل، إشعار، تضاد، أولى. وهذا التقسيم قد تبناه السيوطي في كتابه الاقتراح ونقله عن النحاة.

أما الصنف الثاني فلم يعرض له الجليس ولا بيّنه، وقد بين ابن السراج في الأصول فقال اعتلالات النحويين ضربان:

ضرب منها المؤدي لكلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب.

أما الثاني فهو علّة العلّة كقولنا لما صار الفاعل مرفوعاً وقد تبنى هذا المصطلح ابن جني.

2 .6. أقسام العلّة من الشكل:

تنقسم العلة في هذا الإطار إلى قسمين هما:

1. العلة البسيطة: يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك.

2. المركبة: قد تكون العلّة مركبة من عدة أوصاف، اثنين فصاعداً كتعليل قلب واو ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلّة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جداً.

## مخطط يبين أنواع العلة

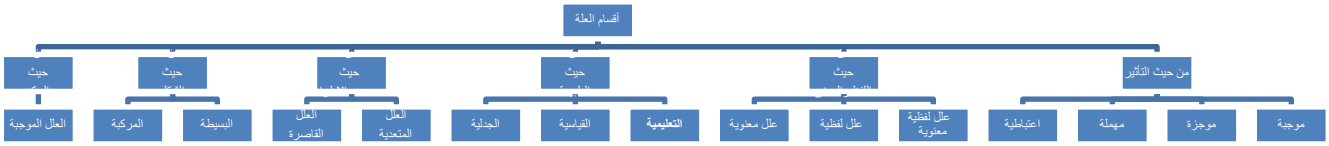

## 1.1.شروط العلة النحوية

لم يحسم النحاة في أمر شروط العلة حيث ظلت شروطها مرتبطة بنظرة النحاة لطبيعتها إذ أنهم وضعوا ضوابط، فوقع الخلاف في تحديد شروطها. وسنوجز أهم هذه الشروط في:

### 1. الدوران:

إذا ما أردنا تعريف الدوران فإنه في « اللغة الطواف حول الشيء واصطلاحا هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلاح العلية كترتيب الإسهال على شرب السقمونيا والشيء الذي سمي دائرا والثاني مداراً، وهو على ثلاثة أقسام: الأول أن يكون المدار مدار للدائر وجوداً لا عدماً، والثاني أن يكون المدار للدائر عدما لا وجودا، والثالث أن يكون المدار للدائر وجودا وعدما كالزنا الصادر عن المحصن لوجوب الرجم إليه، فإنه كلما وجد وجب الرجم، ولما لم يوجد لم يجب».[17]ص29

إن الدوران " بفتحتين عند الأصوليين من مسالك العلّة أي من طرق إثبات كون العلّة علّة وهو ترتيب الحكم على الوصف وقد قيل ترتبه عليه وجوداً وعدماً، بأن يوجد في جميع صور وجود الوصف (العلّة) ويعدم عند عدمه...والوجود عند الوجود هو الطرد، والعدم عند العدم هو العكس، والمجموع هو المسمى بـالدوران» [36] ص29 .

### 2.الطرد:

الأطراد «هو مرادف للطرد، والاطراد في باب العلل هو الدوران قال نور الأنوار شرح المنار: الاطراد معناه دوران الحكم مع الوصف وجوداً، وقيل وجوداً فقط والعلّة الثابتة بالطرد تسمّى طردية»[36] ص29 . « إن الطرد بذلك والعكس عند الأصوليين هو الدوران» [36] ص29.

فظهور« الدليل يرتبط بالطرد والعكس وهو في العكس أبين» [37] ص29 .

أن مما ذكره الجدليون، وتردد فيه القاضي « الطرد والعكس بالطرد والعكس، وهو في العكس أبين»، فذهب كل من يعزى إليه الجدل إلى أنه أقوى ما يثبت به العلل، وذكر القاضي الطيب الطبري أن هذا المسلك من أعلى المسالك المظنونة» [37] ص29 .

« الطرد شرط من شروط العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع» [38] ص29

إن ابن الأنباري في إلحاقه للعلة النحوية بالعلة العقلية، وهي الكلامية كما يسميها ابن جني خصها بخصائص من بينها أنها:

« لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص» [38] ص29 . فتتواجد بتواجد الحكم، وتنتفي بانتفائه، كما أورد خاصية أخرى للعلة العقلية مؤكدا بأنه «لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة» [38] ص29 ·وهو ما جعله يقتصر على علة واحدة في التعليل، ويرفض ما زاد عليها، ثم يورد خاصية أخرى، وهي أن العلة العقلية « مؤثرة لأنها وف ظهر أثرها في جنس الحكم المعلل بها» [36] ص30 فكانت العلة النحوية عند الأنباري ملحقة بالعقلية، فجعلها مطردة، ومؤثرة حيث يقول:« إذا عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع أصبحت بمنزله العلل العقلية، فينبغي أن تجري مجراها» [38] ص30 .

3 . العكس:

إذا أردنا تعريفه فهو في العلة «عبارة عن رد الشيء إلى سننه أي على طريقة الأول مثل عكس المرآة إذا ردت بصرك بصفائها إلى وجهك بنور عينك، وفي الاصطلاح: عبارة عن تعليق نفيض الحكم المذكور بنقض علته المذكورة ردا إلى أصل آخر كقولنا ما يلزم بالشروع كالحج وعكسه ما لا يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع، فيكون العكس على هذا ضد الطرد»[17] ص30 .أن العكس « هو التلازم في الانتفاء بمعنى كلما بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود، وقيل: العكس عدم الحكم لعدم العلة» [17] ص30 .

وهو ما وقف عليه ابن الأنباري في تعريفه للعكس حيث يقول:«وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها (أي العلة) [38] ص30. فهو يجري العلة النحوية مجرى العلة العقلية، وهو ما جعله يشترط العكس فيها حيث يقول:«وإنما وجب أن يكون العكس شرطا في العلة، وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية» [38] ص30 .

يضرب الأنباري مثالا للعكس حيث يقول: فإن قال قائل، فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بالا؟ «قيل لأن (ما) إنما عملت لأنها أشبه( ليس) من جهة المعنى، وهو النفي، و(إلا) تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل» [32] ص30 فزوال العلة (المشابهة) أدى إلى زوال الحكم (العمل).

**4.** التـعـديــة:

إذا أردنا تعريف التعدية فهي التعدي، وهو «مجاوزة الشيء إلى غيره يقال عديته فتعدى إذا تجاوز» [39] ص30 .« فالتعدية هي نقل الحكم من الأصل إلى الفرع بمعنى جالب للحكم»[17] ص30 فالعلة المتعدية هي «التي تتعدى الأصل، فتوجد في غيره» [36] ص30 .

يخصص ابن جني بابا في التعدية أسماه (باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) حيث يقول:« ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر، نحو: جوار وغواش، أنه عوض من ضمة الياء، وهذه علة غير جارية ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة الياء يرمي، فتقول: هذا يرم، ويقض، ويستقض» [18] ص30 .

أن ابن جني يشير إلى أن العلة غير الجارية، وهي مرادفة للعلة القاصرة التي تقتصر على الأصل، فتختص به ولا تتعداه إلى غيره وهي عكس المتعدية، وقد مثل لذلك بتنوين العوض، الذي كانت علته حسب أبي إسحاق العوض من ضمة الياء، وهي علة غير جارية اقتصرت على الجمع نحو (جواز، وغواش)، ولم تتعداه ذلك أن الياء لم تبدل تنوينا في الأفعال نحو (يرمي، ويقضي) مع أنها ياء مضمومة، فلما لم تتعد لم تصح يعلق ابن جني على رأي أبي إسحاق في قوله بأن النون لا تلحق الأفعال حيث يقول:

«ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك هو علم للصرف كقول العجاج:

*** من طلل كالأتحمي أنهجن***

وقول جرير:

***وقولي أن أصبت لقد أصابن***

ومع هذا فهل التنوين إلا نون، وقد ألقوا الفعل النونين الخفيفة والثقيلة» وهو رفض من ابن جني للاعتلال بالعلة القاصرة، وهو يعبر عنها أيضا بمصطلح آخر حيث يقول :

«فهذا وجه فساد العلل إذا كانت ولقفة غير متعدية» [18] ص31 . فالعلة القاصرة هي العلة الواقفة لوقوفها عند حدود الأصل، وعدم تجاوزه إلى غيره.

إن ابن الأنباري يشير في جانب آخر أن النحاة: «اختلفوا في التعليل بالعة القاصرة فجوزها قوم، ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم (ما جاءت حاجتك وعسى الغوير أبؤسا)، فإن(جاءت) (عسى) أجريا مجرى (صار)، فجعل لهما اسم مرفوع، وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين فلا يقال: (ما جاءت حالتك) أي صارت، ولا(لا جاء زيد قائما) بإجرائه مجرى صار واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك علما للصحة، فلا أقل من أن لا يكون علما على الفساد» [8] ص31 . فهذه العلة غير جارية في مواضع أخرى، ومع ذلك، فقد أجازوها لأنها تضمنت الاخالة والمناسبة، وهي الشبه في المعنى.

يذهب ابن الأنباري إلى من ذلك حين يدافع عن العلة القاصرة حيث يرد على من اعتقد أن العلة القاصرة لا فائدة، ولا ضرورة لها، وانهل لم تثبت الحكم، فهو ثابت بالنص حيث يقول:« وأجيب بأنها لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لاخالتها ومناسبتها لا لتعديتها، ولا نسلم أيضا عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص عليه، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة» [8] ص31 . أن قصور العلة عن تجاوز الأصل إلى الفرع لا ينفي كونها علة مادامت تتضمن الاخالة كما أن قولهم:عسى الغوير أبؤسا يعد خروجا عن الوضع، فلما نصت عليه العرب، وارتضته كان ذلك لعلة وهي علة شبه معنوي، وهو ما أشار إليه الأنباري حيث يقول:« ونحن نقطع على الحكم بكلام العرب (النص)، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم» [38] ص31 .

5. المناسبة والاخالة :

يذهب التهانوي في المناسبة والاخالة إلى أن « المذكور في أصول الشافعية أن المناسب هو المخيل، ومعناه تعيين العلة في الأصل» [36] ص31 . كما يؤكد بأنه « يسمى بالاخالة لأنه بالنظر إليه يحل أو يظن أنه علة،« ويسمى تخريج المناط أيضا لأنه إبداء مناط الحكم أي عليته، وهو من أحد مسالك إثبات العلة» [38] ص31 . فالمناسبة أو الاخالة تعني التوافق والتلاؤم بين الحكم والعلة، يشير السيوطي إلى هذا الشرط حيث يقول:« ويسمى قياسا علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد» [8] ص31 . وهو ما يؤكد بأن الاخالة هي أن تكون العلة موجبة الحكم في المقيس عليه أي الأصل، فقد حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد وهي العلة التي أوجبت حكم الرفع في الفاعل،

وهو الأصل، وهو ما جعل ابن الأنباري يفرق بين قياس العلة وقياس الشبه حيث يقول:«هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه عبر العلة التي علق عليها الحكم في الأصل» [38] ص32.

يؤكد ابن الأنباري أن « قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن وهذا القياس (قياس الشبه) يوجب غلبة الظن، فجاز التمسك به، ولأن مشابهة الفرع تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه» [38] ص32 .

فلما كانت المشابهة في تمثيله لقياس الشبه بحمل المضارع على الاسم في الإعراب قائمة حمل عليه، فأعرب مثله، وإن لم تكن تلك المشابهة هي التي أوجبت الإعراب للاسم إلا أن من النحاة من يرفض أن تكون المشابهة علة إعراب المضارع، وهو ما أشار إليه السيوطي حيث يقول:«ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم أن علة إعراب المضارع مشابهة للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه، وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست موجبة للإعراب في الاسم» [8] ص32. فكأنه يؤكد على أن العلة الموجبة للإعراب في المضارع هي علة منع اللبس لأنها علة إعراب الاسم، وبهذا تتوفر الاخالة أو المناسبة.

**وأخيرا** فان هذه المسالك تمثل منهجا متكاملا في تشخيص العلة، يشد بعضها بعضا، ويسند بعضها بعضا، بحيث يمكن أن تقول أنها جامعة.

# الفصل 2

# مفهوم العلة النحوية عند السهيلي

## 2.1. مفهوم العلّة النّحويّة عند السّهيلي:

لمّا كانت العلل منذ بدايتها مستقاة من طبيعة هذه اللّغة، ومستمدّة من خصائصها الذّاتيّة، فإنّها لا بدّ أن تظلّ دائما الأساس الّذي يعتمد عليه لمعرفة الظّواهر والعوارض الّتي تطرأ على الصّيغ والأبنية، ولهذا فإنّنا نجد العلل الّتي تردّدت في كتاب سيبويه تتردّد في "علل النّحو" للزجاجي فضلا عن أنّ كتاب سيبويه كان المعين الثّري الّذي استقى منه السّهيلي أحكامه واستدلالاته، إنّ السّهيلي لم يورد في كتابه مفهوما معينا للعلّة إلاّ أنّ رؤيته لا تختلف عن رؤية سيبويه الّذي لا طالما اقتبس من كتابه حيث يؤكّد بأنّ «ليس شيء ممّا يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها» [14] ص33 . ينطلق السّهيلي من قول سيبويه فنجده يؤمن في كتابه بأنّ العرب لم تنطق عبثا أو اعتباطا بل أخذت كلّ شيء بعلله لقول قائلهم:

***ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سيلقي أقول فأعرب*** [41] ص33 .

وقد جعل السّهيلي يعمل فكره لاستخراج العلل مستندا إلى خبرته في تقصّي مقاصد العرب في استعمالاتهم إذ يبعد كتابه نتائج الفكر وما اشتمل من مباحث لغويّة وتقريرات نحوية وبيان أسرار آيات قرآنيّة قد ضمنه ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد فالقارئ لكتاب ابن القيم هذا نجد أنّ اسم السّهيلي قد تردّد فيه كثيرا ومواطن كثيرة من كتاب بدائع الفوائد حيث يميل السّهيلي إلى استخدام العقل والقياس أسوة بسيبويه.

ونجد السّهيلي «قد عزم على جمع نبذ من نتائج الفكر على طريقة "كتاب الجمل" للزّجاجي حيث جاء نتائج الفكر تعليقا عن بعض مسائل كتاب الجمل وقد رتّبه حسب ترتيبه لكن بنظرة خاصّة وعقليّة فذّة بعيدا عن الآراء الأخرى» [41] ص33 .

لهذا نجد مفهوم العلّة عنده لا يختلف عن مفهومها عند الخليل وسيبويه وذلك لأنّه فسّر العلّة بـ **(المانع)** معتمدا على ما قاله الخليل في معجم العين من أنّ من العلّة «الحدث بشغل صاحبه عن وجهه» [12] ص34 .ويقصد بالحدث بالعائق الّذي يعوق بعنى المانع وهذا ما جاء في تعليق الدّكتور عبد الرحمان حاج صالح بقوله: «فهذا الّذي يصيبه حادث وهو شارد عدل بمن المسلك أو الطّريق أو المنهاج عن سبيل توجيهه، فالحادث مانع» [13] ص34 .

ولا نجد السّهيلي يعرّف العلّة بطريقة مباشرة وإنّما حاولت استنباطها من خلال المنهج الّذي اعتمده في تعليلاته.

سنحاول من خلال المسائل الّتي تطرق إليها السّهيلي أن نستنبط مفهوم العلّة الضّمني الموجود في كتابه حيث قال في مسألة **[المصدر]**« ها هنا سؤال لطيف وهو أن يقال المصدر في اصطلاح النّحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السّؤال أنّ مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الموضع الّذي يكون فيه الفعل، فتسمية النّحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الّذي يراد به الحدث أو مفعل الّذي يراد به الموضع؟»[41] ص34. أضاف السهيلي الألف للتمييز بين الحدث والموضع «فإن قلت وكيف أجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة، كأنّه الموضع الّذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الّذي نشأت عنه، ولابدّ من المجاز فإنّ القولين جميعا ، لأنّ الكوفي إذا قال أنّه بمعنى "الصّدر" فلا بدّ من حذف عنده في تسمية الضّرب مصدرا، كما لا بدّ من حذف في تسمية الرّجل صوما وزورا، أي: ذو صوم وذو زور، وإذا جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز والنّقل من المصدر الّذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا، وكتسمية المجاز مجازا، فإنّ أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشّيء مجاز عليه.

ثمّ نقله أصل الصّناعة للمعنى الّذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها والتسمية الشّيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز إذا بسببه انتقل اللّفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يسمّى به غيره» [29] ص34 .

يرى السّهيلي في هذه المسألة أنّ أصل المصدر هو مفعل الّذي يراد به الحدث حيث خرج إلى قول الكوفيين في قولهم: « إنّ المصدر صادر عن الفعل والأصل له» أي أنّ المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده والسّؤال الّذي طرحه السّهيلي هو ما هو المانع الّذي جعل الاسم غير مصدر؟ والمصدر إذن عند السهيلي مصدر على جهة الإستعارة للدلالة على الموضع والمكان الذي صدر فيه الفعل.

«ويقول في مسألة من الباب نفسه في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالا على معنى في الاسم، فلا يحتاج من الأفعال الثّلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصّيغة هي لفظ الماضي لأنّه أخفق وأشبه بلفظ الحدث، إلاّ أن تقوم الدّلالة على اختلاف أقوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل، ألا ترى كيف تختلف صيغته بعد "ما" الظّرفيّة من قولهم "لا" أفعله مالاح برق، ولا ما طار طائر، لأنّهم يريدون الحدث مخبرا (به) على الإطلاق من غير تعرّض لزّمان ولا من حال من أحوال الحدث، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخفّ أبنية الفعل، وكذلك فعلوا بعد التّسوية ونحو قوله تعالى: « **سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ**» [41] ص34 . أراد التّسوية بين الدّعاء والصّمت على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فذلك لم يحتج إلاّ إلى صيغة واحدة، وهي صيغة الماضي.

فالحدث إذا على ثلاث أضرب:

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتقّ منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث» [29] ص35.

السّهيلي في هذا المقام ينحو نحو سيبويه والكثير من النّحويّين في مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، حيث نص شيخه (سيبويه)، في اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في هذا الباب «أمّا الانفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث، الأسماء وبينت لما مضى ولما هو كائن لم ينقطع ولما سيكون»[41] ص35 . ولدّليل على أنّ الفعل مشتق من المصدران منها وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك أنّ الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص.

فكان مشتقّ وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب، كما نجد العكبري يؤيّد رأيه من خلا مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّن بقوله وتحقيق هذه المسألة «بأن الاشتقاق يرد به الكثير من المعاني، وهذا المعنى لا يتحقّق إلاّ في الفرع الّذي هو الفعل وذلك أنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزّمان بلفظه والفعل بمنزلة الّفظ المركّب لانّه يدل على الزمان

والحدث فإنّه يدلّ على أكثر ممّا يدل عليه المفرد، ولا تركيب ألا بعد المفرد، ولا دلالة على الحدث والزّمان المنصوص إلا بعد الدّلالة على الحدث وحده».

ومنه المصدر دليل الحدث وحده فهذا يتحقّق كونه الفعل فرع لهذا الأصل، وتنتجّ آخرون بأن:

1).المصدر مفعل و بابه أن يكون صادرا عن غيره فأمّا أن يصدر عنه غيره وكذا جوابه.

فليس بشيء بذلك أن المصدر ومشتق من صدرت عن الشّيء إذ وليته صدرك وجعلته وراءك ومن ذلك قولهم: المورد والمصدر يشار به إلى الّذي أراد عليه الإبل ثم تصدر عنه، ولا معنى لهذا إلى أن الإبل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدورها، فيقال: قد مرّت الماء، وقد شاع في الكلام قول القائل فلان موقف فيما يورد ويصدر في موارده ومصادره وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه، وهذا يتحقق كون الفعل مشتق من المصدر لأنه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه (الموضع).

وفي مسألة أخرى **[في الحرف]**، نثبت فيها أن العلة عند السهيلي بمعنى المانع « فأصل كل حرف أن يكون عاملا ، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك تسأل، وأما الفعل فلابد أن يكون عاملا في الاسم، فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا "لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرف دخل على الجملة قد حصل بعضها بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه ذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمر خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ،لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولا توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها و دخوله عليها، كما فعلوا في "إنّ" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه وليته ولعله، فأعلموها في الجملة إظهار بتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن، نعم وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفا من حرفين نحو "هل" فربما يوهم الوقف عليه، أو خيف ذهول السامع عنه فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو قولك: هل زيد بقائم وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الوجوب تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه، ولذلك أعمل أهل الحجاز "ما" النافية تأكيدا لتشبثها بالجملة ،ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة في التأثير عن العمل الذي هو النصب» [41] ص35 .

« وإنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "هل" لمشاركة "ما"ل ليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب والعمل في باب "ليس" أقوى لأنها كلمة كليت ولعل وكان، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من أعمال ليس وإبطال معنى الابتداء السابق، ولذلك إذا قلت ما زيد قائم لم يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان إلا لا يكون إيجابا إلا بعد نفي فلم يتوهم الجملة عن ما وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءا وبها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب فلم يحتاج إلى أعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه» [29] ص36 .

« و إما حرف "لا" فإنه إن كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل وإن لم يكن "لا" حرف عطف نحو: "لا زيد قائم ولا عمرو" فلا حاجة إلى أعمالها في الجملة لأنه "لا" يتوهم انفصال الجملة بقوله: "ولا عمرو" ولأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة، وتربط الكلام فيها، فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول "لا"".

فإن قلت: فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف وقلت "لا زيد قائم" فما حكم لا؟ قلت: هذا لا يجوز لأن "لا" ينفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول: هل قام زيد؟ فيقال: لا فقال سبحانه **"لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ"**. وليست "لا" ها هنا نفيا لما بعدها كما لو قلنا: "ما أقسم" ألا ترى أن "ما" لا تكون أبدا لا نفيا لما بعدها: فلذلك قالوا: "ما زيد قائم" ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: لا زيد قائم لخيف أن يتوهم أم الجملة موجبة وأن لا كنحو ما هي في لا أقسم إلا أن تعطف فتقول: لا زيد في الدار ولا عمر، وكذلك في النكرات نحو: لا لغو فيها ولا تأثيم إلا أنهم في النكرات قد ادخلوا على المبتدأ وخبر تشبيها لها ليس لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة أشد ابتداء بأول الكلام» [41] ص36 .

وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا؟

« فإن كانت عاملة فكما أعملوا "أن" حرصا على إظهار تشبثها بالحديث، وإن كانت غير كاملة، كما ذهب إليه سيبويه، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح .

وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم والذي يظهر لي الآن أن "يا" تصويت بالمنادى نحو " جوت " و "ها" ونحو ذلك، والمنادى المنصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه: انه منصوب ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو صاحب زيد أقبل يا يوسف أعرض عن هذا، وإن كان مبنيا عندهم فإنه بناء كالعمل ألا تراه ينعت عن اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل» [41] ص36 .

نجد السهيلي في هذه المسألة يبحث عن علة التي منعت بعض الحروف عن العمل أي البحث عن العائق (**المانع**) الذي عاقها من العمل باعتبار الأصل في الحروف العمل.

ويجسد السهيلي حد العلة بمعنى المانع أو الشارد الذي عدل به عن المسلك أو الطريق أي سبيل توجيهه وهذا ينطبق على تعريف سيبويه للعلة الذي عرفها بأنها عامل اضطراب للقياس الأصلي، أي أن العلة لا تدخل على الأصول، وإنما تدخل على ما خرج عن الأصول، لأنها ثوابت إليها يحتكم في معرفة مجاري الكلام، وعبر سيبويه عن فكرة المنع بالعرض الطارئ أي المفاجئ الذي يفسر الاضطراب والانحرافات التي تعتري الكلام فتخرجه عن قياسه الأصلي.

ويظهر فكرة المنع في كتاب السهيلي من خلال مسألة **[في الحروف الناصبة والجازمة عنه في المضارع]** حيث يقول: وما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال والفعل مع فعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه لاشك بعامل، وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم فهلا **منع** هذا العامل لهذه الحروف الداخلة من العمل، كما **منع** العامل، الذي هو الابتداء، الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في أن وأخواتها؟» [41] ص37 .

وعلل ذلك بوجهين:

« أحدهما أن العامل في المبتدأ وإن كان معنويا كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي لكنه أقوى منه لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا كما أنه مرفوع معنا وعقلا، ولذلك استحق الفاعل رفع دون المفعول لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبه من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك لأن تابع للمعنى وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يقوقوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى

من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ .

والجواب الآخر:أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة أنها بمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، ويتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به» [41] ص37 .

والظاهر أن هناك اختلاف في مسألة عامل الرفع التي يطردها السهيلي الذي يميل كثيرا لرأي البصريين من خلال « اعتباره الرافع للفعل المضارع معنوي وهذا ما ذهب إليه البصريون ومنهم سيبويه حيث اعتبروا أن المضارع يترفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء كما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله وهو قول الكسائي، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، قاله ابن الانباري في أسرار العربية، (28-29) ثم قال: أما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب الرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم على أن الزائد ليس هو العامل، وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع » [41] ص37 .

ويظهر تعريف العلة بمعنى المانع في قوله مسألة من باب معرفة **[علامات الإعراب]** فإن قيل: **"فلم تثبت الألف في حال النصب إذا أضيفت إلى ضمير المتكلم فتقول: "فتحت فأي، كما نقول "عصاي"؟**

قلنا: الفرق بينها أن الألف من عصاي ثابتة في جميع أحوال الكلمة، وهذه لا تكون إلا في حال النصب، وقد قلبت تلك ياء في لغة طيئ فقالوا: عصي وقفي، فهذه أحرى بالقلب وأولى.

« وأما "ذومال" فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب، وأن يكون الاسم على حرفين كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك،يدلك على ذلك قولهم في الجمع "ذو مال" و "ذوات مال" إلا أنه قد جاء في القرآن: "ذواتا أفنان" و "ذواتي أكل" وهذا بشيء أن الاسم ثلاثي ولاماه ياء، انقلبت ألفا في تثنية المؤنث خاصة» [41] ص38 .

وقولهم في التّثنية "ذواتي" ليس هوالقياس، وإنما القياس "ذاتي" والجمع كان أحق بالرد إلى الأصل من التثنية ،لان التثنية أقرب إلى لفظ الواحد، لأنها أقرب إليه في المعنى، ألا تراهم يقولون: "أخت وأختان" ويقولون في جمع "أخوات" وكذلك "ابنة ابنتان" ولا يقولون في الجمع "أبنات" فكذلك كان القياس حين قالوا: "ذوات"، فلم يردوا لام الكلمة ألا يردوا في التثنية وإنما يكون منها أبعد.

« والعلة في ذلك أن "ذات" وإن كان ألفها منقلبة (عن واو) فإن انقلابها ليس بلازم، وإنما هو عارض لدخول التأنيث، ولولا التأنيث لكانت "واو" في حال الرّفع غير منقلبة و"ياء" في حال الخفض.

والتثنية أقرب إلى الواحد لفظ ومعنى فلذلك حين ثنوها جعلوها "واو" كما هي في الواحد إذا كان مرفوعا ومثنى ومجموعا، فكان حكم "الواو" أغلب عليها من حكم "الياء" والألف، ثم ردوا لام الفعل لأنهم لو لم يردوها لقالوا "ذوتا مال" في حال الرفع، فيلتبس بالفعل نحو "رمتا" و "قضتا" إذا أخبرت عن امرأتين» [41] ص38 .

"وكذلك "ذوتا" من "الذوي" إذا أخبرت عن روضتين أو شجرتين، فكان في رد اللام رفع لهذا اللبس، وفرق بين ما يصح عنه في المذكر نحو "ذات" و "ذو" وبين ما يصح عنه في مذكر ولا في جمع نحو "شاة" فإنك تقول في تثنيته شاتان، كما كان القياس في ذات وليس في جمع ذات ما يوجب رد لامها كما في تثنيتها ، وأما "سنتان" و "شفتان" فليس يلزم فيها من الالتباس بالفعل ما لزم في ذوتا لو قيل لان نون الاثنين لا تحذف منها حذفا لازما لأنهما غير مضافين في أكثر الكلام، بخلاف ذواتا فإن النون لا توجد فيها البتة ،لأنها لا تنفك عن الإضافة» [41] ص38 .

كما تظهر فكرة المنع في قوله مسألة **[ما لا يجمع جمع السلامة]** « ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن "فعل" مضاعفا، نحوم رجل، بر، وثط، وفظ وما أشبهه، كأنهم كرهوا التباسه بفعول فكسروه، وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه فعلون مثل: صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء إلتباسا كما في ما قبله، إذ ليس في الكلام فعلول، ومن ثم قالوا في مؤنثه: صعبات وخولات بتسكين العين حملا على مذكره ولو كان اسما غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيد لمنع الجمع، وكيلا يتوهم لخفاء الألف أنك أردت جفنة فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو "جفان" فإن قيل: فما بال "فعيل" إذا كان وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم و عليم؟» [41] ص38 .

« و يقول في تعليل ذلك "قلنا" جمع السلامة" جائز، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء، وأما الشعراء فليس بجمع شاعر على القياس ولكنه جمع فعيل من شعر فليس ما هو في وزن فاعل جاريا على فعل ولا يوجد ذلك ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر: شعير، عدلوا عنه إلى فاعل الذي فيه معنى النسب نحو: رامح، وتأمر ولابن واستغنوا به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقته اللفظ للفظ الشعير، الذي هو آخر الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحا معناه، ذو رمح، وليس هو من رمح وتامر ولا بن ذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس لعدم الاشتباه والالتباس، فالعلة المانعة هي استثقال» [41] ص39 .

وقوله في **[باب الفعل والمفعول به]** قوله: «لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحد، وإذا تأخر ثني وجمع، للضمير الذي يكون فيه، فإذا كان في الفعل ضميره لحقته في التثنية علامة الإضمار وهي الألف، وفي الجمع الواو والفعل في كل حال مفرد لأنك لم ترد أن تضم فعلا إلى فعل ولا يفعل إلى يفعل آخر. فإن قيل لم اضطرت علامة الإضمار في التثنية والجمع ولم تظهر في الواحد؟ وعلل ذلك قلنا الفعل الذي يدل على فاعل مطلق ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه ،لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلا، وليس كذلك في التثنية والجمع لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل» [41] ص39 .

وتظهر جليا فكرة المنع لديه من خلال مسألة **[حروف المضارعة]** في قوله حروف المضارعة « ووجه ثان **مانع** من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ،ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، وذلك قبح، زيد سأضرب وزيد سيقوم مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد فتقول زيد سيفعل» [41] ص39 .

ومعنى هذا الكلام أنه من الخطأ القول مثلا غدا سيقوم زيد: أي لا يجوز تقديم الظرف وتأخير السين لوجوه منها أن السين وسوف مثلها مثل الحروف الداخلة على الجمل كحروف الاستفهام والتمني لذلك وجب تقديمها ونستنتج من المسائل السابقة أن حضور العلة سبب خروج الظاهرة اللغوية

عن أصلها والعدول بها عنها وأن غياب العلة سبب في رجوعها أي أصلها الأول: فيفهم من هذا كله أن العلة هي دائما سبب عدول الظاهرة ما عن مسلك بابها الذي تنتمي إليه والذي لولا العلة لا كانت جارية فيه مجرى كل الظواهر التي تشبهها .

ويظهر ذلك في قوله في مسألة **[في التثنية والجمع الذي حد التثنية]** « فإن قيل لك إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أحوالها بالألف للعلة التي ذكرتم فلم يطردوا على الجمع بالواو فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟

وعلل ذلك فالجواب أن الألف منفردة في الكثير من أحكامها عن الواو والياء، كانفرادها في الردف واختصاصها بالتأسيس وغير ذلك "والياء والواو أختان في باب الإقواء وأشياء كثيرة فكأنهم إذا قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا الواو بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياء بعدوا عنها". فما بال سنتين ومئين وبابهما جمع على حدة التثنية وليس صفات العاقلين ولا أسمائهم الأعلام؟ وذكر العلة بأن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه أربعة شروط:

أحدها أن يكون معتل اللام.
الثاني: أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد و لين.
الثالث: أن يكون مؤنثا.
الرابع: أن لا يكون له مذكر.

فخرج من هذا الباب: شفة، وشاة، وعضة، لأن المحذوف منهن هاء وليست حرف مد و لين".

وخرج من هذا الباب أمة لأن لها مذكرا وإن لم يكن على لفظها فقالوا في جمعها: إموان، ولم يجمعوها جمع سنين كيلا يظن أن جمع المذكر إذا كان له جمع مذكر في معناه، وجمع سائر الباب جمع السلامة من أجل أنه مؤنث، والمؤنث كله يجمع جمع السلامة وإن لم يكن على هذا اللفظ فلما حصل فيه جمع السلامة بالقياس الصحيح وكانت عادتهم رد اللام المحذوفة من الجموع، وكانت اللام المحذوفة واوا أو ياء أظهر في الجمع السالم ياء أو واو ولم يكن في الواحد، و ساق القياس إليها سوقا لطيفا حتى حصلت بعد زوالها، فأشبهت حال هذا الجمع (حال الجمع) المسلم في العاقلين من حيث كان جمعا، وكان مسلما، وإن لم تكن واو الجمع هي لام الفعل، ولكنها واو لم تكن في الواحد، فلم يبق

إلا النون وقد لا يكون في الجمع نون إذ أضيف فصار كأنه هو، فألحقوه النون إذا لم يضيفوا ،وأجروه مجراه في وجوه الإعراب».

وقد قيل: ما بال الأرضين؟.

قلنا في التعليل " ليس الأرض" في الأصل كالأسماء الأجناس مثل:"صخر" و "كلب" ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها كالفوق والعلو، ولكنها وصف بها هذه الأرض المحسوسة، فجرت مجرى قولهم: "امرأة ضيف وزور" يدلك على ذلك قول الراجز:

***ولم يقلب أرضها البيطار*.**

يعني قوائم الفرس، فأفرد اللفظ- وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفرق والتحت ،والعلو والسفل، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها، خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، حيث عين جزءا محسوسا منها، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضممت إليه جزءا آخر فتقول: رأيت أرضين، أوهما أرضان ولا يقال للواحدة: أرضة، بتاء التأثيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو "تمرة" و "برة" من "تمر" و "بر" لأن الأرض ليس باسم جنس.

ولايقال أيضا "أرضة" من حيث قلت "ضربة" و "شتمة" لأنها في الأصل تجري (مجرى) السفل والتحت، ولا يتصور في العقول أن يقال "تحتة" ولا "سفلة" كما تصور ذلك في بعض المصادر.

فلما لم يمكنهم أن يجمعوا أرضا على أرضات، من حيث رفضوا "أرضة" ولا أمكنهم أن يقولوا: "أرض" ولا: "أرض" من حيث لم يكن مثل صخر وكلب، وكانوا قد عينوا جزء محدودا فقالوا فيه: أرض، وفي تثنيته أرضان، وأرضين- إذ لم ينكروا إذا أضافوا إلى جزأين مثل عددهما أو قريب منه أن يجمعوه على حد الثنية، فقد تقدم السر في الجمع الذي على حد التثنية وأنه مقصود إلى آحاده، على التعيين كالتثنية، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليها ههنا، فإن لفظ "أرض" تأتي على ذلك كله، لأنها كلها بالإضافة إلى "السماء" تحت وأسفل، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظا ومعنى، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها، إذ يصلح أن يعبر به عن كل ماله فوق وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس، فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله، ألا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله عليه الصلاة

والسلام "طوقه يوم القيامة من سبع أرضين" لما إعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بذم أو سفل في مقابلة علو» [41] ص40.

كما إستعمل السهيلي كلمة المانع صراحة من خلال عدة مسائل نذكر منها:**مسألة [في المثنى والجمع السالم]** « وأما فعل، جماعة النساء كذلك أيضا إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي، فعلامة الإضمار **منعت** من ظهوره لاتصالها بالفعل ولأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها، كما لم يمكن أيضا أن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء من غلامي ولا يمكن أيضا أن يكون الإعراب في نفس النون لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره، ولا يمكن أيضا بعدها، لأنه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعرابا وبينه وبين (حرف) الإعراب اسم أو فعل فثبت أنه مقدر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المعربة (التي) لا يقدر على ظهور الإعراب فيها **لعلة مانعة**» [41] ص41 .

كما تظهر كلمة المنع من خلال **مسألة [ تقديم الفاعل ]** فإن قبل « فما **المانع**، له من إضافة "بعض" إلى الضمير إذا كان مفعولا دون الفاعل، فتقول:"ضرب بعضهم بعضا" قلنا: الأصل أن يذكر "الضمير" فيهما جميعا، فلما أرادا حذفه من أحدهما تخفيفا ،كان حذفه مع المفعول- الذي هو كالفضلة في الكلام- أولى من حذفه مع الفاعل الذي لابد منه ولا غنى عنه،وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه، نعم قد يضاف إليه "بعض" وهو مفعول، وإذا كان البعض الآخر مجرورا، كقولك خلطت القوم بعضهم ببعض، لأن رتبة المفعول هنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم) على المفعول فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم . حيث يعلل حذف الضمير مع المفعول لعدم استغنائهم عن الفاعل.

و في مسالة أخرى يقول: « أعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هنا اشتقت البناء وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله عن البناء، ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء وليس الفعل المضارع كالماضي لأن مضارعته الإسم هيأته للدخول العوامل عليه» [41] ص41 .

«فالأصل في الأفعال أن تكون عاملة "لا معمولة" والفعل المضارع خرج عن أصله وذلك لعلة **مانعة** وهي مضارعته للاسم، وهو يضارعه في عدة أوجه يذكرها السهيلي في قوله: «دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم

أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فان الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي» [41] ص41 .

وفي مسالة **[البدل]** علل السهيلي فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكره النكرة والتبيين بها؟

فالجواب أن نقول: الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهل ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لأختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه .وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها ،وأما قوله سبحانه: **(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ)** [29] ص41 . ثم قال (شيئا)، على البدل من (رزقا) و"رزق" أبين من "شيء"، لأنه أخص منه، والأخص أبين من الأعم فإنما ذلك من أجل تقدم النفي، لأن النكرة إنما تفيد بالإخبار عنها بعد النفي، فلما اقتضى النفي العام ذكر الاسم العام الذي هو أنكر النكرات، ووقعت الفائدة به من أجل النفي، صلح أن يكون بدلا من "رزق" ألا ترى أنك لو طرحت الاسم الأول واقتصرت على الثاني لم يكن إخلالا بالكلام، على أنه قد قيل: إن سميناها هنا مفعول بالرزق، وإن الرزق مصدر، والأشهر أنه اسم لأنه على وزن الطعن والذبح، ولو أراد المصدر لفتح الراء، كما جاء في الشعر نحو قولـــه في عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

*** وأقصد إلى الخير ولا أتوقه * وارزق عيال المسلمين رزقه***

هذا هو الأصل وهذا يدل على أن مفهوم العلـة عنده لا يقتصر في كونها مانع جميع الكلام من أن يجري على القياس في أصل الوضع باعتبار أنه قام بتعليل عن ما جاء على أصله، فهو مثله مثـل الخليل آمن بأن العـرب لم ينطقوا عينا وإنما لحكمه ومثل ذلك باب**[ التوكيد ]**قوله: « الأسماء التي يؤكد بها المذكر: كله، ونفسه وعينه"، الكلام في كل في ثلاثة فصول: في كونه توكيدا، وفي كونه مبتدأ مضافا ،وفي كونه (مفردا عن الإضافة مخبرا عنه، والأصل من هذه الثلاثة أن يكون توكيدا لجملة أو ما هو في حكم الجملة مما يتيقن، لأن موضوعه الإحاطة من حيث كن لفظه مأخوذا من لفظ الإكليل والكلة، والكلالة، مما هو في معنى الإحاطة بالشيء وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه، أو لم يكن معناه معنى الجمع كما جاز أن يؤكد به الجمع، لأن التوكيد تكرار للمؤكد فلا يكون إلا مثله، إن كان جمعا فجمع، وإن كان واحدا فواحد.

وأما كونه مضافا غير توكيد فحقه أن يكون مضافا إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة، فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك: كل إخوتك ذاهب، قبح إلا في الابتداء، لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد، تنبيها على أن أصله أن يضاف إلى نكرة لأن النكرة شائعة في الجنس وهو إنما يطلب جنس يحيط به (فكأنما تقول): كل واحد من إخوتك ذاهب" فيدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو أصل وهو إضافة إلى اسم مفرد نكرة» [41] ص42 .

« فإن لم تجعله مبتدأ وأضفته إلى جملة معرفة كقولك: رأيت كل إخوتك، وضربت كل القوم لم يكن في الحسن لمنزلة ما قبله، لأنك لم تضفه إلى جنس ولا معك في الكلام خبر، مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس (كما كان في قولهم: كلهم ذاهب، وكل القوم عاقل، فإن أضفته إلى جنس) معرف بالألف واللام كقوله عز وجل: **" فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ "** [42] ص57 . حسن ذلك لأن الألف واللام للجنس لا للعهد ولو كانت للعهد لقبح، كقولك: خذ من كل الثمرات التي عندك والتي من شأنها كذا، لأنها إذا كانت جملة معرفة معهودة، وأردت معنى الإحاطة فيها، فالأحسن أن تأتي بالكلام على أصله، فتؤكد المعرفة ب كل، فتقول: خذ من الثمرات كلها لأنك لم تضطر إلى إخراجها عن التوكيد، كما اضطررت في النكرة حين قلت: "لقيت كل رجل" لأن النكرة لا تؤكد، وهي أيضا شائعة في الجنس» [41] ص41 .

"فإن قبل: فإذا استوى الأمران في قوله: كل من كل الثمرات، وكل من الثمرات كلها، فما الحكمة في إختصاص أحد الجائزين بأن يكون من نظم القرآن دون الآخر؟ قلنا: لو كان هذا السؤال من كلام غير هذا الكلام العزيز لم يحتفل به، لأن الفصيح يتكلم بما يشاء من الوجوه الجائزات ولا إعتراض عليه، ولكن الكلام الإلهي والنظم المعجز الخارق للعادات يقتضي حكمة ومزيد فائدة في إختصاص أحد الوجهين دون الآخر. أما قوله تعالى: **"فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ"** [42] ص57 . فمن هاهنا لبيان الجنس لا للتبعيض والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، إنما يريد الثمرات بأنفسها، لا أنه أخرج منها شيئا، وأدخل من لبيان الجنس كله.

ولو قال: « أخرجنا به (من) الثمرات كلها، لقيل: أي شيء أخرج منها؟ وذهب الوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف، وأن مفعول أخرجنا فيما بعد،ولم يتوهم ذلك مع تقديم كل، لعلم المخاطبين أن كلا إذا تقدمت تقتضي الإحاطة: بالجنس وإذا تأخرت– وكانت- توكيدا- اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصة جنسا شائعا كان أو معهودا معروفا» [41] ص172.

وفي باب **[العطف]** « العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول وكأنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع.

أما القياس فإنه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، لعلة تذكر هناك، ووجه آخر، وهو: أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين (فكيف) بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه ،وبينهما واسطة وهو الحرف؟

وأما ما يدل على إضمار العامل من السماع، فقول الأنصاري:

***بل بني النجار، إن لنا فيهم قتلى وإن تره***

أراد: قتل من وترة، ثم أظهر "إن" فدل على ما قلناه.

وهذا الأصل منتسب في جميع حروف العطف إلا في" الواو" الجامعة وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح إنفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمروا فإن "الواو" هاهنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذ قتلت: اجتمع زيد و وعمرو.

ومعرفة هذه الواو أصل بتبني عليه، فروع كثيرة، منها أنك تقول، رأيت الذي قام زيد وأخوه، على أن تكون "الواو" جامعة، وإن كانت عاطفة لم يجز، لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه، فخلت الصلة من عائد يعود على الموصول.

ومنه قوله سبحانه: « **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ** » [42] ص41. غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت، طلع الشمس والقمر، يقبح ذلك إلا أن تريد الواو الجامعة، وأما في الآية فلابد أن تكون جامعة، لأن لفظ "جمع" يدل عليها» [41] ص195-196 .

كما نجده يبرر الخاص في مسألة **[المبهمات]** في قوله « والمبهم نحو: هذا وهذان" تسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من "أبهمت الباب" إذا أغلقته، واستبهم على الجواب:أي:

استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم المتكلم اسمه، وأراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض فأكتف بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب.

وإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال واحدها (دون الألف) خلافا لبعض البصريين،يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلنا هذه وتلك، وخصت الذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشار إليه فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأن الجوارح خدم القلب، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهابا معقولا ذهبت الجوارح.نحو ذلك الشيء ذهابا محسوسا» [41] ص177 .

كما نلمس تعليله للأصل من خلال مسألة **[عرفت و علمت]** ونحوهما في قوله: « وأما نصب "علمت" و"ظننت" لمفعولين، فليس هما مفعولان في الحقيقة وإنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر ويلغى "الفعل" لأنه لا تأثير له في الاسم (وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم) المفرد تعيينا وتمييزا، ولكنهم أرادوا تشبث "علمت" بالجملة التي هي الحديث، كليلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله، لأن المبتدأ عامل في الاسم وقاطع مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال "عملت" فيه ونصبه له إظهارا لتشبثها،ولم يكن عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر، فعلمت فيهما معا، وكذلك "ظننت" لأنه لا يتحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم إما مظنونا وإما معلوما، فإن كان مشكوكا فيه أو مجهولا عنده لم يسغ له الحديث، فمن ثم لم يعملوا "شككت" ولا "جهلت" فيما عملت فيه ظننت وعلمت، لأن الشك تردد بين أمرين من غير اعتماد على أحدهما، بخلاف الظن فإنك معتمد فيه على أحد الأمرين، وإما العلم فأنت فيه قاطع بأحدهما، ومن ثم تعدى الشك بحرف "في" لأنه مستعار من " شككت الحائط بالمسمار» [41] ص262 .

حيث ذكر السهيلي لفظ الحكمة في قوله ما الحكمة " وخلاصة الأمر أن السهيلي جعل العلة بمعنى المانع لعنصر من عناصر اللغة من أن تجري مجرى أمثاله وأنه سببا للعدول به إلى مجرى آخر سبق به لتفسير وتوجيه ما خرج عن قياس أصلي، لذلك نجده من خلال كتابه جعل النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، وذلك من خلال استنباط الأصول وتجريدها، ففكرة العلة عنده مرتبطة بالأصول إرتباطا وثيقا لأنها لا تكون إلا حيث يقع الانحراف عند هاته الأصول، لذلك قسم كتابه إلى أبواب يندرج ضمنه فصول وتعد هذه الفصول فروع. و قال في مسالة في حكم الحال من النكرة حق النكرة إذا جاء بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ،و أما نصب على الحال فيضعف عندهم

لاختلاف اللفظ من غير ضرورة .هذا منتهى قول النحويين .أما القياس أجاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة و الحال منها إذا قلت : جاءني زيد الكاتب و جاءني زيد كاتبا ،و بينهما من الفرق في المعنى ،فما **المانع** من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت : مررت برجل كاتب ،أو مررت برجل كاتبا ،إذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها. رأينا في الفقرة الأخيرة أن السهيلي استعمل لفظ المانع صراحة .

و في مسالة **[العامل في النعت]** :« العامل في النعت اثنان ، احدهما : العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، و كان سيبويه حين منع أن يجمع بين الاسمين إذا اتفق إعرابهما و اختلف العامل فيهما.و الأخر إن العامل في النعت معنوي، و هو كونه في معنى الاسم المنعوت ، فلولا العامل في المنعوت لما رفع النعت و لا نصبه فكان الفعل هو العامل في النعت ،**فامتنع** اشتراك عاملين في معمول واحد و لو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة ،و لكنهما عاملان فيما هو في المعنى. ومجمل القول من خلال تناولنا لهاته المسائل نستنتج أن العلة عند السهيلي بمعنى **المانع** أي **العائق** وهذا يطابق تماما ماجاء به من سبقوه من النحاة كالخليل ،وسيبويه، الخليل، الزجاجي وغيرهم.

## 2.2. أنواع العلة عند السهيلي:

تحضر العلة بكثرة في كتاب السهيلي حيث ترددت مسميات مختلفة لكنها لا تخرج عن مسميات التي شاعت عند النحاة قبله مع بعض التفريع والتوسع والاسترسال، وسنحاول بسط ما انتهينا إليه من علل في هذا الكتاب في هذا المبحث.

### 1. علة الفرق وأمن اللبس:

«تتناول هذه العلة تحت هذا المصطلح على الرغم من أن بعض علماء النحو فرقوا بين الفرق وأمن اللبس كالسيوطي مثلا حيث نجده يعقد فصلا في كتابه الأشباه والنظائر أسماه الفرق ثم فصلا آخر بعنوان اللبس محدود» [45] ص318-337 .

إن سبب هذا الإختلاف هو أن النحاة من نظر إلى الفرق على أنه أحد أنواع أمن اللبس، ومنهم من نظر إليه على أنه لكثرته، وقياسيته كثيرة من صورة يستحق أن يفرد عن بقية أنواع من اللبس.

«أن المتكلم إن كان يميل في كلامه إلى التخفيف من الجهد العضلي الذي يبذله في كلامه، فإنه حريص في الوقت نفسه على أن يكون كلامه واضحا ليحصل الفهم عنه وهو ما يدفعه إلى أن يفرق

بين ما ينتابه من الكلام بعلامات حتى لا يقع لبس، وحتى يؤدي الكلام وظيفته، وهي الفائدة حيث يذكر ابن جني عن علل النحويين "أنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق» [18] ص144 .

وهو ما إعتمده السهيلي في كتابه باب الأفعال مسألة **[في الأداتين لم، لما]** « فإن قيل فما وجه مضارعه الفعل المستقبل والحال؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء وصلح فيه من الوجوه مالا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع اللبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ماعلل به النحويون في مضارعه الفعل للاسم من كلام وهي القواعد من منهاج التحقيق متباعد» [41] ص111 .

ونجد أن السهيلي يستعمل كلمة اللبس حيث «يقر أن الفعل المضارع ليس كالماضي،لأن مضارعه للاسم صيانة لدخول العوامل عليه والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع الحال، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في التفرقة بين الماضي والمضارع فقال أن المضارع معرب لمشابهة الأسماء ،حيث يقول: أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ويتبين لما مضى ولم يقع ولما كائن ولم ينقطع» [14] ص251 .

وقد أيد الزجاجي السهيلي في تقسيمه للأفعال حيث يقول « الأفعال الثلاثة، فعل ماضي وفعل مستقبل وفعل في الحال. يسمى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس وهو مبني على الفتح أبدأ نحو قام وقعد ومستقبل ما حسن فيه غد وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: باء أو تاء أو نون أو ألف، وهو مرفوع أبدأ حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، أما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن، ويقم غدا فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخل عليه السين أو سوف فقلت سيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا (لاغير)» [46] ص21-22 .

وقد عرف سيبويه الفعل بقوله: «أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما لم يقع ولما كائن ولم ينقطع» [14] ص212 .

وندعم قولنا في مسألة أخرى من نفس الباب**[ في الفعل بعد الجوازم]:**« لام الأمر و"لا" في النهي، وحروف المجازاة: هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم ولكن إذا كانت "لا" في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها: أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع الدعاء في لفظ واحد، فجازوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلا بالإجابة فقالوا: (لاخيبك الله) و "لا رحم الكافر» [41] ص111-112 .

فإن قبل، وكيف لم يخافوا اللبس كما خافوه في النهي؟"

«قلنا: للدعاء هيبة ترفع **<u>الإلتباس</u>**، وذكر الله، تعالى- مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس، فنأمله فإنه بديع في النظر والقياس، فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهي في معنى الأمر أو النهي، منها قول عمر – رضي الله عنه: **"جمع رجل عليه ثيابه" صلى رجل في إزار ورداء"**.....الحديث (وقول العرب: **أنجز الحر ما وعد"** و"حلات حالته عن كوعها" وقول الحارث بن هشام: **"واتقي الله إمرؤا..."** وهو كثير في الكلام، ولكنه في معناه كله الأمر، ولكنه جاء يلقط الخبر الحاصل قصد إلى المعنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة، كأنهم يريدون بقولهم: "أنجز حرما وعد" أي ثبت ذلك في المروءة واستقر، وحالات حالته أي جرت ذلك في العادة واستمر جمع رجل عليه ثيابه" حكم قد وجب في الديانة وظهر وما استمر، فالإشارة إلى هذه المعاني سيرته إلى هذا البناء، وإن كان في معنى الأمر، ألا ترى أنه (لا) شيء بعده الاسم إلا نكرة (المعموم) هذا الحكم وشيوع النكرة في حينها على العموم، فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأفعال اسما معرفة تدحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر فقلت: **"اتقي الله زيدا"** و**"أنجز عمرو ما وعد"** خبرا لا أمرا» [41] ص113 .

ونلمس هذه العلة في مسألة أخرى: **[مسألة في التثنية والجمع الذي على حد التثنية]** «وأما كسر السين فلئلا **<u>يلتبس</u>** بما على وزن فعول في الواحد نحو "نوور" و"سنون" – الذي يسن- فكان كسر السين تحقيقا للجمع، إذا ليس في الكلام (اسم) على وزن فعول "ولا فعيل». وهنا نجد أن السهيلي ينتهج منهج سابقيه في هذه المسألة من خلال أقوال سيبويه.

وفي مسألة أخرى يذكر عامة السين من خلال مسألة **[مالا يجمع جمع السلامة]**« ومن الصفات المشتقة من الأفعال مالا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام وهو ما كان على وزن "فعل" مضاعفا، نحو: رجل بر، ونط، وفظ، وما أشبه كأنهم كرهوا أشابه بفعول فكسروه"، وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه "فعلون" مثل: صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء – **<u>التباسا</u>** كما في ما

قبله، إذ ليس في الكلام فعلول ومن ثم قالوا في مؤنثه: صعبات وخولات، بتسكين العين- حملا على مذكره، ولو كان أيضا غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيد لمنع الجمع، وكيلا يتوهم، لخفاء الألف، أنك أردت "جفنه" فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، وكانت الفتحة ولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو "جفان"، فإن قيل: فما بال "فعيل" إذا كان وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم وعليهم » [41] ص125 .

«قلنا: جمع السلامة فيه جائز، ولكنه فيه مستثقل لتولي الكسرات مع الياء إذ قلت: رحيمين والخروج من الكسرة إلى الضم إذا قلت: رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلا- وأما " شعراء فليس بجمع "شاعر" على القياس، ولكنه جمع "فعيل" من شعر يشعر فليس ما هو (في) وزن فاعل جاريا على فعل، ولا يوجد ذلك، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر: شعير عدلوا عنه إلى "فاعل" الذي فيه معنى النسب نحو: رامح، وتامر، ولابن واستغنوا به. فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس وكأنهم وإنما كل هو موافقة اللفظ للفظ الشعير، الذي هو أخر الحنطة فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحا معناه: ذو رمح، وليس هو من "رمح" وتامر ولابن كذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس لعدم الإشتباه و**الإلتباس**» [41] ص126.

« يشير السهيلي إلى هذه العلة في جوابه عن أصل الألف والواو في الجمع والتثنية حيث يجيب» وكانت الألف علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل كانت (علامة) في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم، وكانت أولى بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في "فعلا، فأرادوا أن لا يغيروا الفعل عن البناء على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد، لأن "الواو" في الجمع يكون ما قبلها مضموما فتغير آخر الفعل عما كان عليه» [41] ص116 . وهذا الجواب يطابق جواب الزجاجي: في هذه المسألة حيث قال: « إنما جعلت الألف في رفع الاثنين لأن الرفع أو الإعراب لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما والتثنية أول الجموع لأن معناه ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء، فلو جعل رفع الاثنين بالواو وكان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضا بالواو لأن الباب واحد، وما وجب تثنيه وجب للجمع، فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق، فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو، وترك الجمع على حاله بالواو، لأنه لم يعرض ما ينقله عنه إذا **الفرق** بين الجمع والتثنية، قد وقع بالألف، ولم تجعل تثنية المرفوع بالياء لأن الياء للخفض، والخفض في الأسماء ثابت غير منتقل عنها، والرفع والنصب قد يشترك فيهما الأسماء والأفعال، فكان الجر أغلب على الياء من الأسماء، فبقي على بابه، فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف فجعلت فيه» [28] ص124 .

وقد أقر سيبويه من قبل حيث يرد في كتابه « سألت الخليل عن (ما أحسن وجههما) فقال لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزله قول الاثنين: نحن فعلنا ولكنهم أرادوا أن **يفرقوا** بين ما يكون منفردا، وبين ما يكون شيئا من شيء» [14] ص241.

كما ذهب إلى القول:« فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، ولكل شيء عائق حتى شيء عيوق ولكل شيء سمك وارتفع سماك فإنك قائل له لا، ولكن بمنزلة العدل، والعديل فالعديل، ما عدلك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البنائين **ليفصلوا** بين المتاع وغيره ومثل ذلك بناء حصين– وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخيروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه والمرأة محرزة لفرجها، ومثل ذلك الرزين والحديد، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه، فلم يخف وهذا أكثر...» [14] ص267-268 .

2. علة الاستثقال: تحدث سيبويه عن الثقل المعنوي حيث ذهب إلى « أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا. واعلم أن مضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكون في موضع الجر مفتوحا استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه البناء» [14] ص06 .

« يتناول السهيلي هذه العلة في مواقع كثيرة من كتابه في مسألة **[الجزم خاص بالأفعال والخفض بالأسماء]:** سؤالهم عن الامتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا (أبي الحسين) (رحمه الله تعالى) لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه، فلا يحتاج إلى إعراب راجع، لأنه لا مدلول له.

وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل اسم فله النصب، لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء، فأستحق من الأفعال ما هو في تأويل الاسم أو رافع موقع الاسم، (وفعل لا في تأويل الاسم ولا واقع موقع الاسم) فله الجزم ليس من إعراب الأسماء.

ليست هذه عبارة الشيخ (أبي الحسين)، في الأفعال ولكنه قال «الأفعال واجب وممكن ومنتف، أو في حكم المنتفى، فالرفع للواجب، والنصب للممكن والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاؤها للمنفي أو ما هو في حكمه.

وكل ما قاله صحيح إلا أن قوله: لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال" فإن للسائل أن يقول: لم أرد إعرابا رابعا، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلا من الخفض، والخفض بدلا من الجزم فيجاب حينئذ لما اعتل به النحويون من اعتلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل **لثقل** الحركة» [41] ص72 .

ويرى السهيلي أن الجزم يختص بالأفعال والخفض بالأسماء وهذا ما ذهب إليه سيبويه حين قال: "وليس في الأسماء جزم لتمكننا.

كذلك نلمس هذه العلة في مسألة **[مالا يجمع جمع السلامة]:** « فإن قيل فما بال "فعيل" إذا كان وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم عليم؟ قلنا جمع السلامة فيه جائز»[14] ص72. ولكنه فيه **مستثقل للتوالي الكسرات** مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسرة إلى الضم إذا قلت: رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء وأما "شعراء" فليس بجمع "شاعر" على القياس، ولكنه جمع "فعيل" من شعر يشعر فليس ما هو (في) وزن فاعل جاريا على فعل، ولا يوجد ذلك، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر، شعير، عدلوا عنه إلى "فاعل" الذي فيه النسب نحو: راجع، وتامر ولابن، واستغنوا به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس وكأنهم إنما كرهوا مواقفه اللفظ للفظ الشعير، الذي هو أخو الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحا معناه: ذو رمح، وليس هو من "رمح" وتامر ولابن كذلك ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس» [41] ص126 .

فقد جوز السهيلي الجمع في فعيل لكن لاحظ أن هناك **استثقال** الحركة لتتابع الكسرات وهذا سبب لساني، بحت حيث العرب عطب الخفة أخذ بما جرى عليهم نطقهم لذلك جموعها على وزن فعلاء رحيم، رحماء.

ويدعم أقواله في هذا النوع من خلال مسألة **[أقسام الأفعال]** حيث قال:« الفعل غير المتعدي هو الذي لزم محله ولم يجاوزه إلى غيره، فهو فعل الفاعل في نفسه، ولذلك جاء مصدره **مستثقلا** بالحركات، إذ **الثقل** من صفة ما لزم محله ولم ينقل وجميع مصادر الأفعال المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها فكان خفة اللفظ في هذا الباب موازيا للمعنى الذي هو ثبوت في سجل الفعل وإختصاص به وعدم تجاوز له فما لزم مكانه فهو ثقيل، وما تجاوزه وتعداه فهو لخفيف لفظ ومعنى.

ومن هنا يرجع قول سيبويه أن "دخلت البيت" غير متعد إلى مفعول، لأن مصدره الدخول، فهو كالخروج والقعود ونحوه، إلا أن الفعل منه لم يجئ على "فعل" لأنه ليس بطبع في الفاعل ولا خطة ثابتة فيه، فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة، نقل بضم العين، كظرف وكرم» [41] ص126 .

فهذا الباب ألزم للفاعل من باب "قعد" فكان أثقل منه لفظا، وباب "قعد" ألزم للفاعل من المتعدي إلى المفعول، فكان أثقل منه مصدرا، وإن اتفقا على لفظ الفعل.

ونجد السهيلي يعرف الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله ولا يحتاج إلى مفعول به وهذا رأي جمهور النحاة والمتعدي هو الذي يحتاج إلى مفعول به وفي مسألة أخرى في **[عمل الحروف]** قوله: قلنا " ليس في "أن" معنى زائد على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه، فصح أن يكون الحديث المؤكد بها معمولا لما قبلها، حيث منعت هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها، فتسلط العامل الذي قبلها على الحديث، ولم يكن له مانع في صدر الكلام بقطعة عنه كما كان ذلك في غيرها.

فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعارا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها.

فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة لما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل، وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام، لأن معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره.

وكان الكسر بهذا الموطن أولى لأنه أثقل من الفعل، و**الثقل** أولى ما يعتمد عليه ويصدر الكلام به، والفتح أولى بما جاء بعد الكلام لخفته، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وحمامه، مع أن المفتوحة قد تلي الضم والكسر من قولك: لأنك وبأنك، وعلمت أنك، فلو كسرت **لتوالي الثقل**» [41] ص267 .

ويرى السهيلي أن الكسرة أولى بأن لأنها **أثقل** من الفعل لأن علة الاستثقال عند السهيلي نابعة من الحيانة، لأن الاستثقال يدفع المتكلمين إلى طلب الخفة وذلك بأحداث تغيير في الكلام بحيث

يستحق معه وهذا ما تحدث عنه ابن جني في طيات حديثه عن علة واحدة لأشياء كثيرة حيث ذهب إلى أن معظمه إلى المستخف والعدول عن المستثقل وهو أصل الأصول» [14] ص161.

« هذا المبدأ يؤيده اللغويين المحدثون كما ظهر لهم من دراسة مختلف اللغات، وهو ما عبروا عنه بقانون الإقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف وجعلوا هذا المبدأ أصلا في كثير من مظاهر التطور الصوتي في كثير من اللغات على أن العلل التي تقضي إلى معنى الثقل، وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية، وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية، فإن كثيرا من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة يحس الإنسان بثبوتها على لسانه، وأكثر هذه العلل التي قمت إلى مبدأ النقل بسبب وثيق مردها أيضا إلى ما ذهب إليه النحويون من تباين أنواع الكلم في الأولية بالمعنى المعروف، والذي يوافق ما تمخضت عنه النفسية التجريبية» [47] ص49 .

3.علة استخفاف (تخفيف):

إن للتخفيف أسباب كثيرة منها الاستثقال الحسي أو المعنوي، ومنها كثرة الاستعمال إذ تعتبر منة أهم ما جعل السهيلي ينحو نحو التخفيف لأنها تدعوا إلى تعبير عناصر عن صورتها التي يقتضيها الوضع أو صرفها أو إضمار تخفيفا.

ومنه يقول السهيلي « فإن قيل ولم إذا خففت "لكن" وجب إلغاؤها، بخلاف "إن" و"أن" و"كأن" فإنه يجوز فيها الوجهان مع التحقيق كما قال:

**كأنه ظبية تعطو إلى وارق السلم؟**

قلنا: زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذ **خففن**، ولذلك ألزموا "لكن" إذ **خففت** الإلغاء، تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب، هذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها، فيقال له: "فلم خصت" لكن بذلك دون "إن" و "أن" ولا جواب له على هذا» [41] ص201 .

وإنما الجواب في ذلك إنما لما كانت مركبة من "لا" و"إن" ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر"الكاف" بقي عمل"إن" لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهي فتح آخرها. وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهب الهمزة للتركيب، ولم يبق إلا النون الساكنة- وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل، بخلاف أخواتها إذ خففنا، فإن معظم لفظا باق، فجاز أن

يبقى حكمها، على أن الأستاذ أبا القاسم بن الزماك- رحمه الله تعالى- قد أفادتني رواية عن "يونس" أنه حكى الأعمال في "لكن" مع تخفيفها».

وعلل السهيلي إهمال عمل لكن عند التخفيف فتح آخرها. ومنه ضارعت الفعل أي شبهها بالفعل وحذف الهمزة فوجب إبطال حكم العمل.

كذلك نجد السهيلي يجسد هذه العلة من خلال مسألة في **[الواو لا تدل على الترتيب والتعقيب]** في قوله: « وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الفرض أصلا يقف بك على الأصح، ويرشدك بعون الله إلى الطريق الأوضح، فنقول: ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان: والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال.

فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هي الأسباب الخمسة أو بأكثر سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق. وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك. نعم وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى: كقوله: "ربيعة، ومضر" وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم **آثر الخفة** لأنك لو قدمت "مضر" في اللفظ كثرت حركات وتوالت، فلما أقرت وقف عليها بالسكون.

قلت: ومن هذا النحو"الجن والإنس" فإن الإنس أخف لفظا لمكان النون-الخفيفة والسين المهموسة. فكان تقديم الثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجماحه. وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قدم الجن على الإنس في الأكثر والأغلب» [41] ص210.

وفي مسألة أخرى يميل السهيلي إلى الخفة **[ في الفعل بعد الجوازم]** « وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارا للخفض، لأن هذه العلة لا تستقبل بنفسها، إذ يلزم فيما يختص بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: لن، وكي، ولام الأمر. ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد الحروف المجازة- وإن كان مستقبلا- فإنه ماض بالإضافة إلى جوابهن لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتبا عليه، نحو قولك "إن قام زيد غدا قام عمرو بعده" فصار"قيام زيد غدا" بإضافة إلى قيام عمروا" ماضيا، فأتوا بلفظ الماضي تأكيدا للجزاء وتحقيقا لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى وقطعت الإشكال» [41] ص113.

كما وقف على هذه العلة في مسألة **[النقل والتعدية]** في قوله:«المفعول الثاني من نحو قولك: "ألبست زيدا الثوب" ليس منتصبا بأفعلت، لما تقدم من أنك لا تنقله عن الفاعل ويصير الفاعل مفعولا حتى يكون الفعل حاصلا في الفاعل ولكن المفعول الثاني منتصب بما كان منتصبا به قبل دخول الهمزة والثقل، وذلك أنهم اعتمدوا طرحها حين كانت زائد، كما فعلوا في تصغير "حميد" و "زهير"، وكما فعلوا حين قالوا: (أورث النبت فهو وارس)، ولم يبنوه على "أورس". وقال الله سبحانه وتعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا) فلم يجيء بالمصدر على "أنبت".

ومما يوضح لك هذا (أنهم) أعلوا الفعل فقالوا: (أطال الصلاة وأقامها) فلم يقولوا: "أطول"، ولا "أقوم" مراعاة لحكم الفعل قبل دخول "الهمزة" ألا ترى أنهم حيث نقلوه في التعجب واعتقدوا ثبات "الهمزة" لم يعدوه إلى مفعول ثان بل قالوا: ما أضرب زيدا لعمرو باللام، لأن التعجب تعظيم لصفة المتعجب منه، وإذا كان الفعل صفة في الفاعل لم يتعد، ومن ثم صححوه في التعجب فقالوا: "ما أقومه وأطوله" حيث لم يعتقدوا سقوط الهمزة، كما صححوا الفعل من"استحوذ" و"استنوق الجمل"، حيث كانت الهمزة والزوائد لازمة له غير عارضة فيه» [41] ص210 . حيث ذهب إلى أن الأصل في هذا الباب أن يتعدى بحرف الجر وإنما حذف حرف الجر **استخفافا**.

4.علة الأصل:

وتعني هذه العلة « بقاء بعض الألفاظ على القياس في أصل الوضع أو قسمة التركيب وهي استصحاب حال الأصل» [48] ص 23 .

وضرب السهيلي أمثلة كثيرة عن هذه العلة حيث ذهب إلى أن « المصدر في اصطلاح النحويين ها هنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو "ذهبت مذهبا" ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرا هل هو مفعل الذي يراد به الحدث، أو مفعل الذي يراد به الموضع؟

فإن قلت: هو مفعل الذي يراد به الحدث، خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل (والفعل) الأصل له، وذلك أنك إذا جعلته مصدرا صار بمعنى الصدور والصدر، وصار الضرب ونحوه إذا سميته مصدرا كقولك: "رجل صوم وزور وفطر"، أي صائم وزائر ومفطر، فيكون الحدث أيضا صادرا من حيث جعلت المصدر مفعلا لمعنى الصدور الصدر.

فإن قلت: وكيف أجعله اسما غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال. والأصل الذي نشأت عنه، ولا بد من المجاز على القولين جميعا. لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى "الصدر" فلابد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدرا. كما لا بد من حذف في تسمية الرجل هو صوما وزورا. أي: ذو صوم وذو زور، وإذ جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدا، وكتسمية المجاز مجازا. فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات لشيء مجاز عليه. ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز، إذا سببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه وجاز أن يسمى به غيره» [18] ص148. وقد اقر هنا السهيلي أن المصدر له معنى واحد.

واعتبر ابن جني بقاء هذه الألفاظ على أصلها تنبيها على أصل الوضع حيث يقول :"وكذلك صحتا في التورد والحركة والغيب (أي الواو والياء) تنبيها على أصل باب، ودار وعاب" [49] ص105

ويدخل في علة البقاء على الأصل الاستصحاب وهو كما عرفه "ابن الأنباري" هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عن عدم دليل النقل على الأصل وهو يقول ومثال التمسك باستصحاب الحال في "الاسم المتمكن" أن تقول "الأصل في الأسماء الإعراب..." ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقيا أصله في البناء» [49] ص105 .

كما نجد علة الأصل في مسألة **[التصغير]** حين قال السهيلي «تنفرد الأسماء بالتصغير، والتصغير عبارة عن تغير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك.

فإن قيل: وما الحكمة في أن ضم أوله و فتح ثانية، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في اللفظ التصغير دروب من التصغير غير هذا؟

فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر بخلاف الجمع، فهو مقابل جمع على "فعالل" لأنه هذه، وقد زيد في جمع "فعالل" ألف ثالثة، فزيد، في التصغير "ياء" ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم نكن

آخر مثل علامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على سبب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المبينة عن معنى التأنيث طرفا في اللفظ).

بخلاف "الياء" في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر، وكانت "ياء" ولم تكن ألفا لأن الألف قد اختصت بجميع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة، ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه.

وإذا كان الفتح ينبئ عن اللغة والكثرة، فالضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة، لذلك تجد المعلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم- حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها، لأنه ضم بين إبهامه وأصبعه، وهذا بين في الحكمة لمن تأمله، ونافع في التعليل لمن حصله. أما "الواو" معنى لها في التصغير لوجهين:

أحدهما: دخولها في درب من الجموع نحو "الفعول" فلم يكونوا ليجعلوا علامة في التصغير، فيلتبس التعليل بالتكثير.

والثاني: أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعرابها كما كسر ما بعد علامة التكثير في نحو "مفاعل"، ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان. وكثيرا ما تفعل العرب ذلك، توازن ما بين اللفظين، إذا كان معناها متضادين، ألا ترى أن "علم" على وزن"جهل" و"روى" على وزن"عطش" وشرف فهو شريف، على وزن وضع فهو وضيع؟ وهذا كثير في كلامهم من أن يحصى، فلم يمكن إدخال "الواو" مكان "الياء" لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها، فإذا امتنعت الواو- والألف قد اختص بها الجمع- فلم يبق إلا الياء. و(قد) جعلت مفتوحا ما قبلها من أجل الضمة التي (هي) في أول الكلمة. لئلا يخرج من ضم إلى كسر» [41] ص70-712-72 .

وبين السهيلي في هذه المسألة أن التصغير يختص بالأسماء وذلك بضم أولها وفتح ثانيها وزيادة ياء ثالثة وضم أولها لأن الضمة تدل على الحقارة عكس الفتح وعدم زيادة الواو بدل الياء الواو تدل على المجموع وأنها لا يجوز كسر ما بعدها.

وفي مسألة **[من إلحاق علامة التأنيث بالفعل]** حيث قال: « ومما يسألون عنه أن يقال إذا كان لفظ الجماعة مؤنثا، فلفظ الجمع مذكر، فلم روعي لفظ التأنيث، ولم يراع لفظ التذكير"؟

فإن قالوا: أنت بخير، إن راعيت لفظ الجمع ذكرت. وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت.

قلنا: هذا باطل. فإن أحدا من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا: الجمال إنطلق. ولا: الأعراب تكلم، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمر بخلاف ما ذكروه» [41] ص129 .

و**الأصل** في هذا الباب أن الفعل متى إتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز لحقت التاء التأنيث، ولا يبالي(إذا) كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجاز تقول: طالت النخلة: كما تقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء: فإن الحوادث أودى بها».

ونلاحظ أن السهيلي يستعمل كلمة أصل صراحة ونلمس ذلك في مسألة أخرى قلنا: « الأصل أن يذكر "الضمير"، فيهما جميعا فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفا، كان حذفه مع المفعول- الذي هو كالفضلة في الكلام-أولى من حذفه مع الفاعل الذي لابد منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه، نعم قد يضاف إليه"بعض" وهو مفعول. إذا كان البعض الآخر مجرورا، كقولك: خلطت القوم بعضهم ببعض، لأن رتبة المفعول هنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم) على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم» [41] ص134 .

كذلك في باب **[النعت]** « النعت تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه، وهو مصدر نعت الشيء أنعته (ثم) سمو الاسم التابع للمنعوت نعتا، وإنما هو اسم منعوت (به)، كما يقال: درهم ضرب الأمير، و"هؤلاء خلق الله" أي: مخلوقون.

فإن قيل: فالاسم الأول كان أحق أن يسمى نعتا: لأنه المنعوت في الحقيقة والثاني إنما هو منعوت به؟ فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أن الاسم الثاني الذي هو نحو "عاقل" و "عالم" هو المقصود بيان أحكامه، فوقعت التسمية عليه.

الجواب الثاني: وهو التحقيق- أن اللفظ الدال على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب، لأنه فعل الناعت، دون المعنى الذي يعبر عنه، وذلك في ألفاظ النحويين كثيرا، إذ من ألقاب النحوية ما هو نفس العبارة في الحقيقة كقولهم: تميز، وتوكيد. بأن هذه (كلمات هي) أنفس العبارة فهي مصادر على الحقيقة، وليس كذلك الظرف والفاعل والمفعول، فإنها واقعة على المسميات والمعاني المعبر عنها، ألا ترى إلى قول أبى القاسم: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعول، يريد الشخص المسمى لأنه الفاعل دون اللفظ، ثم قال: أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، والخفض لا يدخل على المسمى ولكن على اللفظ الذي هو الاسم» [41] ص158 .

يبين السهيلي أصل النعت ولماذا سميت النعت نعتا والاسم الذي قبله منعوت، وليس لعكس إن العلة **الأصل** هي علة يقاد على **الأصل** وذلك في كل ما جاء على ما يقتضيه الوضع أو قسمه التركيب أو القياس وهذا ما جسده السهيلي في المسائل التي ذكرناها.

5.علة الاستغناء:

يؤكد السيوطي أن علة الاستغناء كثيرة عند العرب حيث يؤكد بأن "الاستغناء" باب واسع، فكثير ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ» [45] ص60 .

يتكئ السهيلي على هذه العلة في تعليله لبعض أحكامه حيث علل كلمة السجود على وزن فعول ولم يقل السجد بقوله: « فإن قيل: فلم قال: (السجود) على وزن فعولن ولم يقل السجد كما قال الركع، وكما قال في آية أخرى: " **رُكَّعًا سُجَّدًا** "؟ وما الحكمة في جمع "ساجد" على سجود، ولم يجمع راكع على ركوع»؟

فالجواب: أن السجود- في أصل موضوعه- عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: "السجد جمع ساجد لم يتناول إلى المعنى الظاهر، وكذلك الركع، ألا تراه يقول:"تراهم ركعا سجدا": يعني رؤية العين، وهمي لا يتعلق إلا بالظاهر، والمقصود هنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يراد به قصد البيت: والبيت لا يتوجه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ "الركوع" دون لفظ الركع فليس مشروط بالتوجه إلى البيت. وأما السجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جعل وصف للركع وميمما لمعناه، إذ لا يصح الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن ومن حيث تناول لفظ أيضا السجود الظاهر الذي يشترط فيه التوجه إلى البيت، حسن انتظامه أيضا بما قبله، مما هو معطوف على الطائفيين الذين

ذكرهم بذكر البيت، فمن لحظ هذه المعاني بقبلة، وتدبر هذا النظم البديع بلبه، ترفع في معرفة الإعجاز عن التقلية، وأبهر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد» [41] ص158 .

يؤكد السهيلي إيمانه بأن العرب **يستغنون** بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يفسر ساقطا حيث استعمل كلمة الاستغناء في باب **[ التوكيد]** في قوله: « وقوله سبحانه وتعالى" **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آَتَتْ أُكُلَهَا** " فأفرد الخبر عن "كلا". ولا حجة فيه، ولذلك عدل سيبويه في الاستقلال عنه، بما تقدم من أنك تضيف كلى. كلا فتفرد الخبر عنه، فتقول: كلكم راع" حملا على المعنى، إذ المعنى: كل واحد منكم راع. وكذلك "كلا" إنما معناه: كل واحد منهما ذاهب.

فإن قيل: إنما أفراد الخير عن "كل لأنه اسم مفرد، وكذلك "كلا" لا للعلة التي ذكرت؟

قلنا: فلم وكد الجمع بها، والجمع لا يؤكد بالواحد، كما لا ينعت بالواحد، وهو في التوكيد أبعد، لأنه تكرار للمؤكد؟ ولم يقل عز وجل" كل له قانتون" و"كل إلينا راجعون"؟ وقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع فمنزلة قوم، وأنت لا تقول: قوم ذاهب، ولا قومك خارج "فثبت" أنه ليست باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع».

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الأولى: على أنها معارضة بضروب من الاحتجاج، منها: أنها توكيد للاثنين ولا يؤكد الاثنان بواحد، كما لا ينعت الاثنان بواحد، وليس لقائل، أن يقول فيها كما في "كل" أنها اسم للجمع، لأن الجمع تختلف صورة فيكون مسلما ومكسرا وأسماء الجمع لا واحد لها كرهما وقوم، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة وحد واحد، فإذا بطل أن يكون واحدا في معنى التثنية، وبطل توكيد الاثنين بواحد ولم يبقى إلا أن يكون "كلاهما" لفظا مثنى تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة لأنك إذا أضفته إلى مظهر **استغنيت** عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب، بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيق إليهما إذا قلت رأيت كلا أخويك، ولو قلت: رأيت كلا أخويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد لأنهما لا ينفصلان أبدا ولا تنفك "كلا" هذه الإضافة مجال، ألا ترى كيف رفضوا: ضربت رأسي الزيدين، وعدلوا إلى أن قالوا: رؤوسهما، لما رأوا المضاف والمضاف إليه كاسم واحد هذا مع أن الرؤوس اسم ينفصل عن الإضافة في أكثر الكلام، وكذلك القلوب من قوله تعالى: " **صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** "، فإذا كانوا قد رفضوا علامته التشبيه هناك مع أن الإضافة عارضة فما ظنك بهذا الموضع الذي لا تفارقه الإضافة ولا تنفك عنه؟ فهذا الذي حملهم على أن لا يقولوا: ضربت كل أخويك، ومررت بكلى أخويك وألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر، ولم يبعد ذلك كما لم يبعد في لغة طيء، وخثعم وبني الحارث بن كعب أن يقولوا: رأيت

الزيدان، ومررت بالزيدان، فلم يستنكروا هذا في كلامهم إلتزموه بوجود التثنية في الاسم اللازم له، وهو المضاف إليه لا يثني بالياء في نصبه ولا في خفضه، ولكنه أبدا بالألف، كقولك: ضربت كلاهما ومررت بكليهما، فقد زالت العلة التي رفضوها في كلا أخر بك حين لم يجتمع علامتا نصب وعلامتا خفض في المضمر» [41] ص158 .

و في مسالة **[ في التوكيد بأجمع وأجمعين]**: "أما اجمع فاسم يؤكد الذي لا يتبعض، ولا يؤكد به من يعقل، لأن حقيقته لا تتبعض.

فإن قيل، فقد تقول: رأيت زيدا أجمع، إذا رأيته بارزا من طاق أو نحوه فليس هذا توكيد لزيد في الحقيقة، لأنك لا تريد نفسه وحقيقته، إنما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه".

واجمع هذا اسم معرفة، تعرف بمعنى الإضافة، لأن معنى "قبضت المال أجمع" بمعنى "قبضته كله" فلما كان مضافا في المعنى تعرف ووكد به المعرفة.

وإنما **إستغنى** عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه، ولم **يستغن** عن لفظ المضاف إليه مع كل إذا قلت: «قبضت المال كله، لأن "كلا" تكون توكيد وغير توكيد وتتقدم في أول الكلام إذا قلت: كلكم ذاهب، فصار بمنزلة "نفسه" و"عينه"، لأن كل واحد منهما يكون توكيد وغير توكيد، وإذا أكدت به لم يكن بد من إضافته إلى ضمير المؤكد حتى يعلم أنه توكيد، وليس كذلك "أجمع" لأنه لا يجب إلا تبعا لما قبله، فالتقى بالاسم الظاهر المؤكد، **واستغنى** به عن التصريح بضميره كما فعل بـ"سحر" حين أردته ليوم بعينه، فإنه عرف بمعنى الإضافة و**استغنى** عن التصريح بالمضاف إليه اتكالا على ذكر اليوم قبله» [40] ص158 .

وكما يظهر هذه العلة في مسألة **[لا العاطفة ]**حين قال« ولا تكون "لا" عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط أخر، وهو: أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجل لا امرأة، ورجل عالم لا جاهل.

ولو قلت: مررت برجل لا زيد، لم يجز، وكذلك: مررت برجل لا عاقل لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل إلا توكيد النفي.

فإن أردت ذلك للمعنى حيث بلفظ "غير" فنقول "مررت" برجل غير زيد وبرجل غير عالم. ولا تقول: برجل غير امرأة. وبطويل غير قصيرة، لأن في مفهوم "الخطاب" ما **يغنيك** عن معنى النفي الذي في "غير"، وذلك المعنى الذي دل عليه المفهوم حين قلت: بطويل لا قصير.

وأما إذا كانا اسمين معرفين نحوك مررت بزيد عمرو، فجائز هنا دخول "غير" لجمود الاسم العلم، وأنه ليس مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية، بخلاف الأسماء المثقفة وما جرى مجراها كرجل، فإنه بمنزلة قولك "ذكر"، ولذلك دل بمفهومه على انتفاء الخبر عن المرأة، ويجوز أيضا: مررت بزيد لا عمروا لأنه اسم مخصوص بشخص فكأنك حين خصصته بالذكر، نقيت المرور عن عمرو، ثم أكدت ذلك النفي بلا» [41] ص158 .

كما نجد الاستغناء في مسألة **[ما لا يجمع السلامة]**، «ومن الصفات المشتقة من الأفعال مالا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن "فعل" مضاعفا، نحو: رجل بر، وشط، وقط، وما أشبهه، كأنهم كرهوا التشابه بفعول فكسروه.

وأما ما لبس بمضاعف فقد تقول فيه: " فعلون"، مثل: صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء التباسا لاكما في ما قبله، إذ ليس في الكلام فعلول، ومن ثم قالوا في مؤنثه: صعبات وخولات- تسكين العين- حملا على ذكره، ولو كان اسما غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنان وبابه تأكيدا لمنع الجمع، وكيلا يتوهم-لخفاء الألف- أنك أردت "جفنة"، فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو"جفنان".

فإن قيل: فما بال "فعيل" إذا وصفا مشتقا، لا يكاد يوجد مجموعا جمع السلامة نحو: رحيم عليم؟

قلنا: جمع السلامة فيه جائز، ولكنه فيه مستقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت: رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء، وأما "شعراء" فليس بجمع "شاعر" على القياس، ولكنه جمع "فعيل"من شعر يشعر فليس ما هو "في" وزن فاعل جاريا على فعل، ولا يوجد ذلك، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر: شعير، عدلوا عنه إلى "فاعل"، الذي فيه معنى النسب نحو: رامح، وتامر، ولاين، واستغنوا به. فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ للفظ الشعير، الذي هو أخو الحنطة، **فاستغنوا** عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحا معناه: ذو رمح، وليس هو من "رمح"، وتامر ولابن كذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس» [41] ص158 .

ومعنى هذا أنهم استغنوا عن صيغة الجمع "فعلين" واكتفوا "بفعلاء" فبدل أن يقولوا رحمين في جمع رغم قالوا رحماء على وزن فعلاء. فعلة الاستغناء عنه السهيلي لم تخرج عن نهج سابقيه من النحاة.

6.علة دلالة:

ذكر السهيلي هذه العلة في كتابه من خلال مسألة في تغير **[المضمرات]** حين قال:«أعلم الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لخط أو (بخط)، ولولا المخاطب ما أخرج إلى التعبير عما في نفس المتكلم. فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أو "ما" المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره. فإذا أضمره في نفسه- أي: أخفاه-و**دل** المخاطب عليه بلفظه مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة أيما مضمرا، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر.

وإذا ثبت هذا فالمضمرات في كلام العرب نحو سين، (منها) منفصل يختص بالرفع نحو: أنا وأنت ومنها متصل مختص بالرفع ومنها ما يختص بالنصب متصلا ومنفصلا، وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلا بما قبله، لأن المخفوض كله نوع واحد ولا يكون إلا متصلا بما قبله

موضع الحال من "زيد" إذ لا جامع بينهما» [41] ص 110 . اتصال البعض بالك. وكل ما ذكرناه معلوم، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والشبه من واضع اللغة في تخصيص ألفاظ المضمرات بما اختصت به نبدأ بضمير المتكلم المنفصل فنقول:

إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الأخبار، **لدلالة** المشاهدة عليه. جعل مكانه لفظا يومئ به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من"همزة" و "نون" أما "الهمزة" فلان مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذا المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد، ألا ترى إلى قوله سبحانه:" **وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ** ». ألا تراه- تعالى- يقول: (ما يلفظ من قول (إلا لديه)؟.

يعني: ما بلفظ المتكلم فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولاها (بذلك) ما كان مخرجه من جهة وأقرب المواضيع إلى محله، وليس إلا الهمزة، أو "الهاء" والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به وأما تآلفها مع "النون، قل

كانت "الهمزة" بانفرادها لا تكون اسما منفصلا، كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين، إذ هي أمهات الزوائد، ولم تكن حروف المد مع "الهمزة"، لذهابها عند التقاء الساكنين إذا قلت: أنا الرجل، و: أنا الغلام، و: أنا المخبر، وهذا كثير من كلام فلو حذف الحرف الثاني لبقيت "الهمزة" في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف، فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام، فيقل أكثر الكلام» [41] ص158 .

ويوضح السهيلي هنا أن المخاطب يستغنى على ذكر الاسم وإعادته فيدل على ضمير يدل عليه.

وبنفس المسألة يقول "وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان ياء"، لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغناء ولم يكن بد من علامة دالة عليه. كان أولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ مثقفة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل» [41] ص172 .

أورد السهيلي مثالا آخر عن علة الدلالة في تعليقه من **[باب الفاعل والمفعول به]** قوله: فإن قيل:«فضمير الفاعل المستتر في الفعل كيف يصح استشاره فيه، والفعل كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم؟.

فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين. وتحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له **دال عليه**، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر- ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول- لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفا، نحو قولنا: "الذي رأيته، والذي رأيت" ويجوز حذفه في تثنية والجمع. فلما كان ملفوظا "به" ثم قطع من اللفظ تحقيقا، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف.

ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح الإخفاء به ولا غبار عليه» [41] ص158 .

7.علة تشبيه:

تناول السهيلي هذه العلة في كتابه نتائج النكر حيث أورد عدة أمثلة منها. قوله: «وإنما اختلفوا في "ما" ولم يختلفوا في "جمل" المشاركة "ما" لـ ليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة(يؤكد) **تشبهها** بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب (ليس) أقوى، لأنها كلمة للكبت و"لعل" و"كأن"، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن "ما" و "هل" فلم يكن بد من إعمال "ليس" وإبطال معنى الابتداء السابق. ولذلك إذا قلت. ما زيد إلا قائم، ولم يعملها أحد منهم، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة عن "ما"، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو:"رما قائم زيد" لأنه ليس من رتبته النكرة أن يكون مبدوءا بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى أعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستعينا عن تأثيرها فيه» [41] ص172 .

وقد علل السهيلي نصب "أما" للخبر **لتشبهها** "ليس" وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف حيث يعلل نصب "ما" للخبر بما علله البصريون إذ احتجوا بأن قالوا الدليل على أن (ما) تنصب الخبر وذلك أن (ما) **أشبهت** (ليس)، فوجب أن تعمل عمل (ليس)، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه **التشبيه** بينهما وبين( ليس) من وجهين:

أحدهما: أن تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر.

الثاني: أنها تنقي ما في الحال كما أن (ليس) تنفي ما في الحال ويقوي التشبيه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر(ليس)، فإذا ثبت أنها قد **أشبهت** (ليس) من هذين الوجهين، فوجب أن تجري مجراه لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا **شابهه** في وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك ها هنا لما أشبهت (ما) (ليس) من وجهين وجب أن تعمل عملها، فوجب أن ترفع الاسم، وتنصب الخبر(ليس) على ما بينا» [41] ص158 .

كما ذهب السهيلي في هذه العلة من خلال قوله:«أعلم أن الأفعال المضارعة للحروف، من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هذا استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضى الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا، والفعل الماضي بهذه

الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعه الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينه تضمنه إليه نجمعه لذلك لا يكون في موضع الحال ألبته، لا تقول "باء زيد ضحك" لتجعل هذا الفعل في

ويعلل السهيلي في هذا المقام عمل بعض الحروف بالرغم من أنها قد دخلت على جملة عمل بعضها في بعض أي أن الحروف خرجت عن أصلها، ويعلل ذلك **بتشبيهها** بمعنى في الفعل لا لمعنى الجملة فأخرجتها هذه العلة عن أصلها لتجري مجرى آخر وهو العمل بإضافة مسألة "شبيه إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو "مسلمون" و"مسلمان" وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء» [41] ص84 .

وهنا نجده السهيلي يقرر أن النون تلحق الأفعال الخمسة **لتشبهها** الأسماء في حالة الجمع السلامة والمثناه.

وفي مسألة أخرى **[من إلحاق علامة التأنيث بالفعل]** استعمل السهيلي لفظ التشبيه صراحة حيث تقول:« قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير. إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لحقت علامة **للتشبيه** والجمع حرصا على البيان و توكيدا للمعنى، إذا (كانوا) يسمعون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، ونسرين. وكذلك: سلمان، وحمدان.شبه لفظة لفظ التثنية في الرفع ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم "أكلوني البراغيث".

وقد ورد في الصحيح نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "يتعاقبون فيكم ملائكة....." وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين، فكذلك التاء في: ظفرت يداك، وقامت هند، ليست للفعل، إذا الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربه وقتله. وقد تقدم أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها إلا أنها ألزم للفعل منها، إذ كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا أخوتك. إلا قليل منهم، وقد ذكر النحويون فروقا في ذلك وعللا غنيا عن ذكرها، إذ كانت في كتبهم مسطورة ولكنا نشير إلى فصول أعقلوها من أحكام تاء التأنيث.

زعموا أن الاسم المؤنث إذ كان تأنيثه حقيقيا، فلا بد من إلحاق "تاء" التأنيث في الفعل، وإن كان تأنثيه مجازيا كنت مخيرا في إثبات التاء وتركها» [41] ص110 .

حيث يبن السهيلي أن الفعل يلحقه علامة التأنيث في حالتي التثنية والجمع.

كما نجد هذه العلة من خلال مسألة **[سم الغداة]** وهو جزء من بيت من الكامل الخرنق والبيت هو: **«لا يبعدون قومي الذين هم **** سم العدواة وآفة الجزر»**.

« السم- بالفتح-عندي مصدر"تسمية سما" إذا أطعمته السم، كما تقول: زبدته زبدا»، إذا أطعمه بالزبد، وأما الزبد فهو الاسم، فإذا فتحت السين فالغداة مخفوض في موضع نصب، لأنه المفعول في المعن، (وإذا ضممت "السين" فلا موضع له إلا الإضافة المحضة).

ورواية من رواه بفتح السن أحصن للغة وأصح في المدح، كأنك تجعل العداة مفعولين بهذا المصدر، فإذا ضمت "السين" فالسم اسم، فترجع إضافته إضافة علل واستحقاق لا على نحو إضافة المصدر إلى المفعول. فيكون كقولك: رماح العداة، أو: سلاح العداة، فيكون كالكلام المحتمل للمدح وغيره.

فإذا كان المصدر كان في معنى الفعل. تريد أنهم يسمون العداة، أي: يقتلونهم. ولابد من المجاز في كل هذا، ومجاز الكلام إذا جعلته مصدرا حذف المضاف، كأنك قلت: ذو وسم العداة، وإذا جعلته اسما، فمجازه **التشبيه**، أي: إنهم بمنزلة السم.

وقد تخرج رواية الهم على وجه، وهو أن السم لا يكون إلا قائلا، ولا يراد إلا ليقل به، وليس كالرماح والسلاح لاختلاف المنافع والأغراض، فصار معنى الكلام: إنهم قاتلوا العداة. وعبر بالسم عن هذا المعنى ورواية الفتح أبين بصحيح الكلام.

وأما قوله: **وآفــة الجــزر.**

فمجازه أيضا التشبيه، جعلهم بمنزلة الآفة للجزر، والآفة اسم ليس لمصدر عندي، لأنه على وزن "فعلة"، كالعظمة والحدبة وغير ذلك، وإن كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كالعجلة والحركة. ولكن لما لم نجد منه فعلا، ولا اسم فاعل، حكمنا بأنه اسم غير مصدر» [41] ص110 . فشبه وزن آفة على وزن عجلة.

وفي مسألة **[حروف العطف]** "أو" حيث قال «فأو»: وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، ولذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه من حيث كان الشك ترددا بين أمرين دون ترجيح لأحدهما على الآخر، لأنها وضعت للشك، فقد تكون في الخبر ولا شك فيه إذا أبهمت على المخاطب ولم تقصد أن تبين له، كقوله سبحانه « **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** » أي أنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مائة ألف أو يزيدون. فأو على بابها دال على أحد الشيئين، إما مائة ألف بمجردها، وأما مائة ألف مع زيادة، والمخبر في كل هذا لا شك.

وقوله تعالى: **(فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَة)** ذهب الزجاج في هذه، والتي في قوله: (أو لهيب من السماء) إلى أنها

"أو" التي للإباحة أيك فقد أبيح للمخاطبين، أن **يشبهوا** بهذا وهذا» [41] ص110. حيث تظهر علة التشبيه من خلال معنى الآتين.

كما ذكرها في مسألة أخرى وهي:**[في التوكيد نفسه وعينه وتحقيق معنى العين والذات]**.

« حيث قال أما قولهم: "جاءني زيد عينه" فالعين هنا يراد بها الحقيقة الشيء المدركة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان، وليست اللفظة على أصل موضوعها، لأن أصلها أن تكون مصدر وصفة لمن قامت به، ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين، كما عبر عن الوحش بالصيد، وإنما الصيد في أصل موضوعه مصدر، من"صاد يصيد".

ومن ها هنا لم ترد في الشريعة عبارة عن نفس الباري سبحان، لأن نفسه-سبحانه- غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم، وأما عين القبلة وعين الذهب وعين الميزان، فراجعة إلى هذا المعنى.

وأما العين الجارية **فتشبيه** بعين الإنسان لموافقتها لها في كثير من صفاتها، وأما عين الإنسان، فمسماة بما هو أصله أن يكون صفة ومصدرا، لأن العين في أصل الوضع مصدر كالزين والدين والبين والابن وما جاء على بنائه، ألا تراهم يقولون: "رجل عيون وعائن" ويقولون عنته: أصبته بالعين (و:"عائشة"رأيته) (بالعين)، فرقوا بين المعنيين، وجاء: "عاينتة" على وزن "فاعلته"، لأنه يتضمن معنى قابلته، لأن الرؤية في العادة لا تكون إلا مع مقابلة، بخلاف رؤية الباري سبحانه ولذلك تقول في الباري- تعالى-: "رأى"، ولا تقول: "عاين" لتقدمه من معنى قابل» [41] ص110 .

كما ذكر علة التشبيه في قوله" ملح ملاحة، وفصح فصاحة، على وزن: جمل جمالا، كمل كمالا، (إلا) في تاء التأنيث، لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فحددت بالهاء، لأنها ليست يخس عام كالجمال، فصارت **شبه** باب الضربة (التمرة من الضرب و) التمر، لمكان التحديد والنهاية، ألا ترى إلى قول خالد بن صفوان. وقد قالت له، عرسه: "أنك لجميل فقال: "أتقولين ذلك وليس عندي عمود الجمال ولا رداؤه ولا برنسه؟ ولكن قولي: إنك لمليح ظريف". فجعل الملاحة خصلة من خصال الجمال» [41] ص227 .

بالإضافة إلى مسألة **[حروف المضارعة]** حين قال« وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبهت فيها "السين" بالحروف الملحقة بالأصل، فهو أن يقال: لما لم تعمل "السين" و"سوف" في الفعل المستقبل وقد استبدت (به) دون الاسم، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال أن تكون عاملة؟

فالجواب: أنها فاصلة لهذا الفعل عن الفعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأسميتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما **أشبهت** حال الألف، واللام التي للتعريف حال العملية لاتصالها (اتصالها) وتعرف الاسم بها، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل. فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدادها بها» [41] ص94 .

حيث **شبه** "السين" بالألف واللام في حال العملية بإضافة إلى قوله في نفس المسألة "فإن قيل" فهلا اكتفى بزيادة واحدة مع هذه؟ الأربع؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب، فهلا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به؟

فالجواب: أن الأصل في هذه الزوائد الياء، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر والمؤنث، وهو فعل جماعة النساء. دليل آخر وهو: أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تزاد أولا كيلا **تشبه** "واو" العطف، ولعلة أخرى تذكر في باب التصريف، والألف لا تزاد أولا لسكونها، فلم تبق إلا "الياء" فهي أصل هذا الباب، فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل، إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشير إليه إذا أبرز» [41] ص110.

8.علة التعويض:

يشير السهيلي إلى هذه العلة من خلال مسألة **[التصغير]** حيث قال: فإن قيل:«وما الحكمة في أن صم أوله، وفتح ثانية، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في لفظ التصغير دروب من التصغير غير هذا؟.

فالجواب: أن التصغير هو تقابل أجزاء المصغر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جمع على فعليل" لأنه ضده، وقد زيد في جمع "فعالل" ألف ثالثة، فزيد في تصغير "الياء" ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم تكن آخرا مثل علامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن معنى التأنيث طرفا في اللفظ).

بخلاف "الياء" في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر، وكانت"ياء" ولم تكن ألفا لأن الألف قد اختصت بجمع التكسير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أخذها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعم بطبعه إذا أخير عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه» [41] ص110.

حيث عوضت الألف بالياء لأن الألف اختصت بالجمع في حين تناسب الياء التشبيه.

وتظهر هذه العلة في مسألة **[في ياء المتكلم والنون]**.«وقد تقدم قولنا: في "إذن" و"يومئذ" ويغنى عن إعادته، وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار حيث أرادوا فضل الاسم من العلامة، كقولهم: أزيد إنيه**!** وقول الأنصاري- وقد خطب رسول الله-ص- بنتها بجلبيب.... "أجلبيب إنيه" ومن العرب من لا يحق هذه النون قبل علامة الإنكار، فيقول في "عمر" مرفوعا: أعمروه وفي "زيد" مرفوعا أزيد نية يحرك التنوين بالكسر، فتنقلب العلامة ياء.

ومنهم من يزيد فصل الاسم عن العلامة كيلا يتوهم أنها من تمام الاسم أو علامة جمع فيفصل بين الاسم وبينها بنون زائد يدخل عليها ألف الوصل لسكونها، ثم يحركها بالكسر لالتقاء الساكنين، كما تقدم، فلما كان من أصلهم تخصيص النون بعلامة الانفصال، وأرادوا فصل الفعل وما ضارعه عن الإضافة إلى الياء، جاءوا بهذه النون الساكنة ولو سكنوا الياء لكانت ساكنة كالتنوين، ولكنهم كسروها

لالتقاء الساكنين، كما كسروا التنوين في زيدنيه» [41] ص110. حيث **عوضت** الياء بنون ساكنة وكسروها.

ومن ذلك قوله:« وأما إلحاق "النون" بعد حروف المد في الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو "مسلمون" و "مسلمات" وهي في تثنية الأسماء وجمعها **عوض** من التنوين كما ذكروا» [41] ص110.

9. علة اشتراك:

تحضر علة الاشتراك في كتاب السهيلي حيث يعلل قول القائل: «إذن هذا حرف عندي "إذا" التي كانت ظرفا لما يستقبل وكانت غير منونة من أصل إضافتها إلى ما بعدها.

« وأما إذ في قوله تعالى: "إذ ظلمتم" ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: لأضربن زيد إذ شتمني" فهي- إن لم تكن ظرفا ففيها من المعنى الأول طرف، كأنك شبهه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتتم، فإن لم يكن الضرب واقعا في حال الشتم، فله رد عليه وتنبيه عليه، فقد لاح لك قرب ما بينهما وبين "أن" التي للمفعول من أجله، لذلك شبهها "سيبويه" لها في سواد كتابه» [41] ص110 . حيث اعتبرها سيبويه ظرف وشبهها بأن ثم يعلل السهيلي ويعطى رأيه من خلال قوله" وأما إذا كانت منونة فإنها لا تكون إلا مضافا إليها ما قبلها، لتعتمد على الطرف المضاف إليها فلا يزول عنها معنى الظرفية، كما زال عن أختها حين نونها وفصلوها عن الفعل الذي كانت تضاف إليه. والأصل في هذا أن "إذ" و "إذا" في غاية من الإبهام والبعد عن شبه الأسماء، وقرب من الحروف. لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن وغير ذلك فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى الزمان ويفتقر إلى الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبدا، إذ لا تدل واحدة منهما على معنى في نفسها إنما جاءت لمعنى في غيرها، فـ "إذا" قطعت عن ذلك المعنى تمخض معنى الحرف، إلا "إذ" لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها لم يفارقها معنى الاسم وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن الجملة التي عاقبها التنوين؟.

« وأما "إذن" فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفا مختصا بالفعل مخلصا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب. ولما لم يكن العمل فيها أصلا لم تقو قوة أخواتها. فألغيت تارة

وأملت أخرى، وصففت عن عوامل الأفعال فإن قيل: فهلا فعلوا بها ما فعلوا بـ "إذ" حين نونوها، و حذفوا الجملة بعدها فيضفوا إليها ظروف الزمان كما يضفونها إلى "إذ" في قولك: "حينئذ" "يومئذ" إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين؟.

فالجواب:أن "إذ" قد استعملت مضافة إلى الفعل (المستقبل) في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال تعالى: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب» ولم يستعملوا "إذا" مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال، فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى"إذ" وهم يريدون الجملة بعدها عند إضافتها إلى "إذا" والله أعلم، مع أن "إذ" في الأصل حرفان، و"إذ" ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقل حروفا في اللفظ أولى بالزيادة فيه (وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد)، وأقوى من هذا أن "إذن" فيها معنى الجزاء، وليس في "إذا" منه رائحة فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى "إذن" لأن ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزاء، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أضيف"اليوم" و"الحين" إليها لغلب عليها حكمه، لضعفها عن درجة حروف الجزاء» [41] ص110 .

وهنا تلزم إذن الأفعال وتحدث فيها معنى فإذا كان ذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيها بعدها، كحكم أن **لاشتراكهما** في لزوم الفعل.

كما تظهر علة الاشتراك عند السهيلي في مسألة**[أن ولن]** في قوله: « وأما أن التي للتفسير فليست مع بعدها في تأويل المصدر، ولكنها **تشارك** "أن" التي تقدم ذكرها في بعض معانيها، لأنها تخمين لما بعدها من الاحتمالات وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات، التي في معنى المقالات والإشارات، ولا يكون تفسيرا إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء، اللفظ والخط والإشارة، والعقد والنصب، وهي لسان الحال، وهي اصدق من لسان المقال، فلا تكون (أن) المفسرة إلا تفسيرا لما أحيل من هذه الأشياء، كقولك: "كتبت إليه أن أخرج" و"أشرت إليه أن اذهب" ولوذي أن بورك من النار "وأوصيته أن أشكر" وعقدت في يدي أن(قد) أخذت خمسين، و"زوجت على حائطي أن يدخلوه" ومنه قوله عز وجل: "ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان» [41] ص99 .

كذلك نجد هذه العلة في مسألة **[أحرف المضارعة]** في قوله: «أنت النون بفعل المتكلمين أولى بوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر، وكانت التاء من "الفعل" للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني "أنت" ولكنها في آخره ولم يحضوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه. أعني الهمزة-

**فمشاركته** للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء، فجعلوها في أول الفعل علما عليه، وإيماء إليه» [41] ص110 .

ويظهر من خلال قوله جعل التاء في أول الفعل بدلا من الهمزة والنون **لمشاركتهما** للمتكلم.

كما ذكر كلمة اشتراك صراحة في **[المثنى وجمع السالم]** في قوله:« وأما إلحاق "النون" بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو"مسلمون" و "مسلمان" وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مدولين، و**مشاركتها** له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء» [41] ص84 . وهنا يبرز السهيلي إلحاق النون بعد حروف المد في الأفعال الخمسة حملا على الأسماء.

وقد تشترك حرفان وهذا ما نجده من خلال مسألة في تفسير**[المضمرات]** في قوله: « وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان "ياء" لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغناء ولم يكن يد من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين. وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض. والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض إلا أن "الكسرة" لا تستقل بنفسها حتى تمكن فتكون ياء، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم **شركوا** النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائها في المعنى واتفاقهما في كثير من كلام، إلا أنهم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة المنصوب التي تقدم ذكرها في باب الفاعل» [41] ص110. حيث **اشتركت** النصب مع الخفض في علامة الإضمار.

كذلك أن «أما ضمير المرفوع المتصل فتاء، وإنما خصت"التاء" به لأنهم حين أرادوا حرفا يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره، كان أولى الحروف بذلك حرفا من الاسم، والاسم يختلف، فتارة يكون زيدا، وتارة يكون عمرا، أخذوا من الاسم مالا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهي الضمة، والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واو، ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقا بين المتكلم، والمخاطب المؤنث والمخاطب المذكر، فجعلوا "التاء" مكان الواو لقربها من مخرجها، ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو

تراث، وتخمة، **فاشترك** ضمير المتكلم والمخاطب في "التاء" كما اشتركا في "الألف والنون" من "أنا" و "أنت" لأنهما **شريكان** في الكلام، لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظا، ومن حيث كان المتكلم كان معنى قائما بنفسه، ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة» [41]ص110 .

وهنا **اشتراك** ضمير المتكلم والمخاطب في تاء و**اشتركا** ألف والنون **لاشتراكهما** في الكلام.

كما تظهر علة الإشراك في مسألة أخرى وهي **[المبهمات]** في قول « ثم بينوا حركة الذال بالألف كما فعلوا في النون من أنا ورد ما **شركوا** المؤنث مع المذكر في الذال واكتشفوا بالكسرة والياء فرقا بينهما وربما اكتفوا بمجرد لفظ التاء في الرفق فقالوا: هاتا هند وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة حرصا على البيان فقالوا هات» [41] ص110. نجد أن المؤنث والمذكر **يشتركان** في الذال والفرق بينهما هو الكسرة.

10. علة وجوب:

تناول السهيلي هذه العلة مؤكدا بأن أكثر العلل عنده منبهاها الإيجاب كمسألة في **[الحروف الناصبة والجازمة للمضارع]** في قوله: « فإن قيل ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه لا شك بعامل وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل كما منع العامل الذي الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما في أن وأخواتها "؟.

فالجواب من وجهتين أحدهما، أن العامل في المبتدأ وإن كان معنويا كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي لكنه أقوى منه لان يحق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسما كما أنه مرفوع معنى وعقلا ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول لأنه الحدث عنه بالفعل فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى **فوجب** أن يكون في اللفظ كذلك لان تابع للمعنى وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه والاسم التابع له فلم يقول قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظ أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدئة لضعف الحروف وقوة العامل السابق للمبتدأ كما تقدم بيانه، والجواب الآخرة أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو نهي أو جزاء وذلك كله يتعلق

بالفعل خاصة لا بالجملة فوجب عملها فيه كما **وجب** عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي وهذا الجواب أولى أن يتمسك به» [41] ص110.

وبين السهيلي في هذه المسألة في التعليق الثاني وجوب عمل حروف الجزم والنصب في المضارع لمشابهتها حروف الجر في الأسماء كما استعمل السهيلي كلمة لابد مكان وجب من خلال مسألة من باب **[معرفة علامة الإعراب]** فإن قيل « فلم كان إعرابها بالحروف دون حركات ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافا لنظائرها مما علته كعلتها، وهي الأسماء المقصودة؟

قلنا: في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، وللزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، وإنما هو بحسب ما يكون في المعنى اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها، كقولهم، إيش و لم ابل، "وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى اللفظ تبعا له، مع أن أواخرها حروف علة، **فلابد** من تغييرها إما بقلب أو بحذف وكان الحذف فيها أولى » [41] ص110 .

وهنا يبرز السهيلي حذف أواخر الأسماء الخمسة المختلفة من نقص معنى الاسم بسبب انقطاع الإضافة.

كما تظهر على الوجوب من خلال **[مسألة في المثنى والجمع]** في قوله:«أما اختصاص الألف بالتثنية فلقرب التثنية من الواحد في المعنى **وجب** أن يقارب لفظها من لفظها من لفظه، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير في أكثر الجموع.

وفعل الواحد مبني الفتح **فوجب** أن يكون فعل الاثنين كذلك وذلك لا يمكن مع غير الألف فلما ثبت الألف بهذه العلة ضميرا للاثنين كذلك علامة للاثنين في الأسماء» [41] ص110 .

وهنا يثبت السهيلي وجوب فتح فعل الاثنين لقربه من معنى واحد وفي مسألة **[في دلالة المضارع على الزمان]** قوله « ووجه ثان مانع التقديم في الظرف وغيره وهو أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، **فوجب** أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك قبح زيدا سأضرب،

وزيد سيقوم ، مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد فتقول زيد سيفعل» [41] ص110 .

ومعنى ذلك أن السين يجب أن يتصدر الكلام تشبيها بحرف الاستفهام التي من مميزاتها الصدارة.

وتتجلى علة الوجوب في مسألة[ **تخفيف لكن هل تعلم أم يلغى عملها؟]** في قوله "فإن قيل: ولم إذا خففت لكن وجب إلغاؤها بخلاف إن وأن وكأن فإنه يجوز فيها الوجهان مع التخفيف، كما يقال: كأنه طيبة تعطوا إلى وراق السلم؟

قلنا زعم الفارسي أن القياسي فيهن كلهن الإلغاء إذا خففن ولذلك ألزموا لكن إذا خففت الإلغاء تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب.

وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها فيقال له: فلم خصت لكن بذلك دون إن وأن وكأن؟ ولا جواب له على هذا.

وإنما الجواب في ذلك إنما لما كانت مركبة من لا وإن ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر الكاف بقى عمل إن لبقاء العلة الموجبة للعمل وهي فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهبت الهمزة التركيب ولم يبق إلا النون الساكنة وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل بخلاف أخواتها إذا خفف فإن معظم لفظها باق، فجاز أن يبقى حكمها على أن الأستاذ أبا القاسم بن الزمان رحمة الله تعالى قد أفادتني رواية عن يونس أنه حكي الأعمال في لكن من تخفيفها «حيث صرح السهيلي بالعلة الموجبة وأوصى بسبب في عمل لكن عند تخفيفها في أخواتها وذلك بأنها فتح آخرها لمضارعتها الفعل.

ويواصل السهيلي في علة الوجوب خلال مسألة **[لا العاطفة]** في قوله: « ولا تكون عاطفة إلا بعد **الإيجاب** وشرط آخر وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كذلك جاءني رجل لا امرأة ورجل علم لا جاهل»[41]ص202 ويشترط السهيلي كي تكون حرف عطف أن تكون **موجبة** ويكون الكلام الذي يسميها يتضمن مفهوم نفي الفعل بعده لا تدخل إلا لتوكيد النفي.

ولكي لا يلتبس الإيجاب بالإيجاد (الأرسطي) « أي أن الشيء الفلان علة لكن لا يريدون به أنه موجب إليه بل معنى انه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء إن الإيجاب عقلي والإيجاب شرعي ولكنه إيجاب لغوي اقتضه اللغة حصار أصلا يبنى عليه» [7] ص108. لذلك نجد السهيلي قد أكثر من هذه العلة في تعليل عدد كبير من الأحكام النحوية ومن ذلك قوله في **[وجوب بناء الأفعال بناء الحروف لمضارعتها]** لقوله: « واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل، وأما ضرب وقتل فلا، وإذا ثبت انه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة ، فمن **وجب** أن لا يضاف ولا أن يعرف شيء من آلاف التعريف، إذا التعريف يتعلق بالشيء يعنيه لا بلفظ يدل على معنى في غيره (ومن ثم **وجب** ألا يثنى ولا يجمع كما لا يثنى الحرف ولا يجمع) ومن ثم **وجب** أن يبنى كما يثنى الحروف لمضارعته لها من حيث دل معنى في غيره كالحرف، ومن ثم **وجب** أن يكون عاملا في الاسم كما أن الحرف أما دل على معنى في غيره **وجب** أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير كما له أثر في معناه» [41] ص55 .

حيث يبين وجوب بناء الفعل كالحرف لأنه دل على معنى في غيره لا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في غيره و منه يكون عاملا في الاسم.

11.علة الجواز:

أورد السهيلي أمثلة كثيرة عن هذه العلة حيث ذهب في تعريفه للاسم «الاسم المجاز ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا» [41] ص50.

كما تناول هذه العلة في مسألة **[الإضافة]** . « فأما الجمع نحو الأيام فإنما **جاز** إضافتها إلى الفعل لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والأسبوع والحول وغير ذلك» [41] ص75. وهنا يجوز السهيلي إضافة الأيام إلى الفعل.

وفي مسألة **[الفعل بعد الجوازم]** حيث قال :« فإن قيل إن كان **يجوز** إن تزرني أزرك بلفظ المستقبل في الثاني فلم يكن ينبغي أن **يجوز** إن تزرني زرتك بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل إذ لا معنى يصححه ولا ازدواج يحسنه؟

فالجواب أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفا من معنى المضي وحصول الفعل إذا كان واقعا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلا بذلك الشرط فاستهلوا أن يجيء بالفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلا. [41] ص114 .

فقد مال السهيلي إلى جواز مجيء فعل مستقبل بعد المضارع واستقبحه في الماضي وفي نفس الإطار جاء قوله: ومن أجل ما ذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي جاز وقوع لم الجازمة بعد أن وهما جازمتان ولا يجتمع جازمتان ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب ولكن لما كان الفعل بعدها ماضيا في المعنى وكانت متصلة به حتى كان صيغته الماضي لقوة الدلالة عليه بلم، جاز وقوعه بعد أن فكان العمل و الجزم بحرف لم لأنه أقرب إلى الفعل وألصق وكان المعنى في الاستقبال بحرف أن لأنها أولى وأسبق ولم ينكر إلقاء أن وإن ما بعدها حكى صيغة الماضي كما لا ينكر إلغائها إذ لم يكن بعدها لم.

وقد أجازوا في أن النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوا في أن التي للشرط قال الله عز وجل «وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ».[41]ص50 ولو جعلت مكان إن هنا غير هاما حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا لأن الشرعية أصل للنافية كأن المجتمع في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول إن كان كذا وكذا فعلى كذا أو فأنا كذا وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقص فدخلت إن في باب النفي» [41] ص116 .

ويعلل ثبوت التاء في الفعل بعد الجمع حيث يقول: فإن قلت فلم لا تقول: الأعراب فال و"الجمال ذهب" أكما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل؟

قلنا ثبوت التاء إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة فإن أوردت ذلك المعنى أثبت التاء وإن تأخر الفعل لم **يجز** حذفه لاتصال الضمير وإن لم ترد معنى الجماعة حذفت التاء إذ تقدم الفعل ولم يحتج إليها إذا تأخر لأن ضمير الفاعلين جماعة في المعنى وليس بجمع لان الجمع مصدر جمعت أجمع فمن قال: إن التذكير في ذهب الرجال وقام الهندات مراعاة لمعنى الجمع فقد أخطأ.

وأما حذف التاء من قال نسوة فلانة اسم جمع بمنزلة رهط ونفر، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت التاء في فعله، ولكنه قد يجوز أن يقال: قالت نسوة كما تقول: قال فتية وصية» [41] ص131 .

ويذهب السهيلي في هذه المسألة أن إلحاق التاء بسبب الجماعة فإن لم ترد معنى الجماعة حذفنا التاء فتقول قالت الأعراب.

ويعلل قول القائل في **[امتناع تقديم على المنعوت]** في قوله «هذا ليس بمانع بأن خبر المبتدأ حامل للضمير **ويجوز** تقديمه ورب مضمر **يجوز** تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير» [40] ص181

وقد أورد مثالا آخر في باب **[العطف]**في قوله: «فإن قيل: ولم إذا خفت لكن وجب إلغاؤها بخلاف إن وأن وكان، فإنه **يجوز** فيها الوجهان مع التحقيق كما قيل:

**كأنه ظبية تعطو إلى وارق السلم؟**

قلنا: زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خففن، ولذلك ألزموا لكن إذا خففت الإلغاء، تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب.

وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها، فيقال له: فلم خصت لكن بذلك دون إن وأن وكأن؟ ولا جواب له على هذا» [41] ص201 .

كما تحضر هذا العلة في باب الأفعال مسألة **[أعلمت زيدا عمرا قائما]** في قوله: «فإن قيل فعمل **يجوز** أظننت زيدا عمرا قائما كما تقول أعلمت؟ قلنا: الصحيح امتناعه لأن الظن إن كان بعد علم والعلم ضروري فمحال أن يرجع ظنا وإن كان العلم نظريا لم يرجع العالم إلى الظن ألا بعد النسيان أو الذهول عن ركن من أركان النظر وهذا ليس من فعلك أنت به فلا تقول: أظننته بعد أن كان عالما» [41] ص271. حيث يعلل امتناع قولنا أظننت زيد عمرا قائما أنه لا يجوز أن يكون علم ظنا.

ويؤكد السهيلي ما ذهب إليه الوراق وابن جني أن علة الجواز هي علة الاختيار حيث ذهب السهيلي إلى أن تكرار النعوت لا يلزم القطع من الأول بخلاف أبو القاسم في قوله في مسالة **[في قطع النعوت]**« وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول جعل أبو القاسم تكرار النعوت شرطا في **جواز** القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب ولم يقصد تمييزه من غيره لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول كما قال سيبويه: سمعت العرب تقول " **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** " فسألت عنها فزعم أنها عربية"» [41] ص185 .

ويظهر ذلك من خلال مسألة **[ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية]** «والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين لأن الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها وإنما يؤكد بالألفاظ وقولك ضربت فعل مشتق من المصدر فهو يدل عليه فكأنك قلت: فعلت الضرب فضربت يتضمن الضرب المفعول ،ولذلك تضمره فتقول من كذب فهو شر له، أي فالكذب شر له وتقيده بالحال فتقول: قمنا سريعا، فسريعا حال من القيام، فكما **جاز** أن تقييده بالحال وأن تكتفي عنه ب هو، جاز أيضا أن تؤكده بضربا كأن قلت ضربا ضربا ونصب ضربا الأول ضربا وبه يعمل في الثاني معنى فعلت كما كان ذلك في المفعول المطلق إذا قلت: ضربت ضربا شديدا أي فعلت ضربا شديدا ليس المؤكد كذلك، إنما ينتصب كما ينتصب زيدا الثاني في قولك ضربت زيدا زيدا مكررا انتصب من حيث كان هو الأول لا أنك أضمرت له فعلا» [41] ص185.

حيث جاز السهيلي أمران:

1/ تأكيد الفعل بالحال.

2/ تأكيد الفعل بالمصدر.

وهذا المعنى (الاختيار) أخذه ابن جني في مسألة **[وقوع النكرة بعد المعرفة]** في قوله:« من علل **الجواز** أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيرا في جعلك تلك النكرة أن شئت حالا وإن شئت بدلا فتقول على هذا مررت بزيد رجل صالح على البدل، وإن شئت قلت مررت بزيد رجلا صالحا على الحال أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقب المعرفة على هذا الوصف علة **لجواز** كلل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه، وكذلك ما **جاز** لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة جواز ما جاز منه لا علة لوجوبه فلا تستنكر هذا الموضوع فكأن ابن جني يؤكد بان العلة المجوزة ليست موجبة لكن مع ذلك لا يجوز الخروج عن جوازاتها وللمرء الخيار بين جوازاتها وكأن جملة الجواز علة موجبة".

12 . علة الاختصار:

«إذن النحاة تناولوا علة الاختصار في تسويغ وتعليل كثير من مظاهر الحذف و الإضمار، فمن أسباب الحذف الاختصار ما لم يقع اللبس، إذ يذهب حازم في منهاج البلغاء إلى أنه إنما يحسن

الحذف وما لم يشكل به المعنى لقوله الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسامة، فيحذف» [41] ص185.

"إن الاختصار أجل مقصود العرب وخلية شيء أكثر كلامهم ومن ثم وصفوا باب الضمائر لأنها أخصر من الظواهر خصوصا ضميرا الغيبة، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة...".

وباب الحصر بـ إلا وإنما وغيرهما لان الجملة فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل وباب التثنية والجمع لأنهما أغنياء عن العطف...» [41] ص185 .

يورد السهيلي أمثلة لهذه العلة منها في **[باب الأفعال]** مسألة **[في أمس وغد اليوم]** « القول في أمس وغد واليوم" أن الأيام لما كانت متسائلة من حيث كان كل منها عبارة عن جملة من حركات الفلك والحركات متسائلة بأنفسها لا يتميز يوم بصفة نفسية إذ المثلان مشتركان في جميع صفات ولا بصفة معنوية لأن الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعرض من الأعراض لان المعنى لا يقوم بالمعنى لم يبق إلا تميزها بالأعداد ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد كقولهم الاثنين والثلاثاء والأربعاء ونحو ذلك أو بالأبحاث الكائنة فيها نحو قولك: اليوم الذي خرج فيه زيد فخصصته بما قارنه منن الفعل الذي هو حركة للفاعلين كما أن الزمان حركة للفلك وكل واحد منها حادث يتخصص بمقارنة صاحبه، أيهما كان أغرف عند المخاطب كان وقتا للآخر مخصصا له فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومك أنت فيه، فيقال: فعلته في اليوم الذي فرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه، وقال في غد نحو ذلك فاقتضى إيثار الإيجاز والاختصار أن يوضع له اسم، وأن يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك ثم ينسحب معناه على اليوم كله كما يقال في العبد رقبة فينسحب معنى الرقية على الجملة، وهو في الأصل عبارة عن بعض ورب شيء هكذا وهنا تظهر فكرة **الاختصار** حذف كلمة ساعة للإيجاز.

كما بنى السهيلي فكرة الاختصار في مسألة في **[عرفت وعلمت ونحوهما]** « فإذا قلت علمت فمطلوبها ثلاثة معان جوهر وهو المحل والصفة والقيام، وإضافة الصفة إلى المحل فهي ثلاث معلومات متلازمة في الفعل الجوهر (منها معروف)» [41] ص185 . وماهية الصفة معروفة على حدتها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات.

إذا هذا فلا يضاف إلى الله سبحانه إلى العلم ولا يقال فيه وعرف ولا يعرف لـن علمه متعلق بالأشياء كلها ، مركبها ومفردها، تعلقا واحدا، بخلاف علم المحدثين فإن معرفتهم بشيء آخر، وما زعموه من قولهم: قد يكون علمت بمعنى عرفت واستشهادهم بالآية التي استشهدوا بها ليس هو حقيقة لأن تعدي علمت إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى عرفت ولكن على جهة **المجاز والاختصار**» [41] ص185 .

وهنا نجد السهيلي يشاطر سيبويه في هذه المسألة واستشهد بالآية الكريمة: "ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم " [50] ،الآية 101. وشاطر السهيلي سيبويه في معنى هذه العلة التي استعملها في تعليل الكشف من ظواهر اللغة في كتابه وبخاصية الحذف والإضمار وذكر ذلك على سعة الكلام **والإيجاز والاختصار** حيث جعل سعة الكلام تعبير تلقائي والمتكلم لا يضمر إلا **الاختصار أو الاقتصاد في المجهود مع استيفاء المردود**.

13. علة المشاكلة:

باب المشاكلة باب واسع «مرة يشاكل اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وباللفظ دون المعنى» فالمشاكلة «هي أن يذكر الشيء بلفظه غيره لوقوعه في صحته» [51] ص793 . فالمشاكلة بذلك هي اتفاق الشيء في الخاصة» [40] ص48 .

إن المشاكلة تخرج عن حدود الشكل إلى المعنى وبهذا فان المشاكلة لا تعني الشكل اللفظي وحسب وإنما تعني أيضا الانسجام وتناسب الواقع بين اللفظين أو المعنيين ومن مشاكل اللفظية قوله تعالى:«وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى» [52] الآية 03. يقرأ بالتشديد والتخفيف والحج لمن خفف أنه طابق بين اللفظين فجعل "قدر" "كالهدى" [53] ص368 .

يورد السهيلي عللا كثيرة وسماها بالعلل المشاكلة منها تعليله قول القائل: «وما يؤمنكم أن يكون الفعل الواقع بعدها صلة غير عامل فيها بل في ضمير عائد عليها ويكون العامل فيها مضمرا تقديره: علمني أو بين لي ما أكلته أو شريته قلنا: دخول حرف الجر عليها في قولك: لم جئت؟ وفيم رغبت؟ دليل قاطع في أن ما بعدها عامل فيها وظهور الإعراب في أي التي في معناها دليل آخر أيضا ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل آخر ثالث لأن الاسم المفرد لا يكون صلة إلا على حذف بقبح وذلك قولك: ما زيد؟ وما ذاك ونحوه. وأما إعرابها إذا كانت استفهاما فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم

عنه فإذا قلت ما العين؟ فهي موضع الخبر لأنه مسؤول عنه، وإذا قلت ما أصابك؟ فهي في موضع المبتدأ وسائر أحكامها واضح.

إلا أن حذف الألف منها في حال الحفظ له سر، وهو أنهم أرادوا **مشاكلة** اللفظ للمعنى فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة ولم يحذفوا في حال نصب والرفع كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو الاسم مضاف اعتدت عليه لأن الخافض والمخفوض بمنزلة واحدة أو بمنزلة كلمة واحدة.

نعم وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض ولكن إذا حذفوا الخبر يقولون: مه يا زيد أي ما لخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ ولكن لابد من هاء السكت لتقف عليها» [41] ص368.

كما تظهر علة المشاكلة في مسألة **[النواقص]** في قوله و« أما الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى الذي وليس كذلك وأن وافقت الذي في أكثر أحكامها فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام أما المعنى فإن ما اسم مبهم في غاية الإبهام حتى أنها تقع على ما ليس بشيء ألا ترى انك تقول: إن الله عالم بما كان وبما لم يكن.

وما لم يكن معدوم والمعدوم ليس بشيء فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة الذي فهي توافق الذي في هذا الحكم وتخالفه في أيضا لا تكون نعتا لما قبلها ولا منعوتة لأن صلنها تغنيها عن النعت وأيضا فول نعتت بنعت زائد على الصلة لا ترفع إبهامها وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها. وتفارق الذي أيضا في امتناعها في التثنية والجمع وذلك أيضا لفرط إبهامها، فقد وضع لك ما بينها وبين الذي من الفرق في المعنى والحكم فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع لأنها لا تخلو من الإبهام أبدا ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من الحد والاتساع في هواء الفم، **مشاكلة** لاتساع معناها في الأجناس فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصوا ما يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نونا ساكنة فذهب امتداد الصوت وصار قصرا للفظ موازنا لقصر المعنى فقالوا من عندك تخصيصا بما يعقل وإذا كان أمرها كذلك ووقعت على جنس من الأجناس وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لا بد للصلة منه ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة له فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى فإذا وقعت على ما هو فاعل في المعنى كان ضميرها فاعلا في

المعنى واللفظ كقولك كرهت ما أصابك، فما مفعولة لكرهت في اللفظ والمعنى» [41] ص139-140 .

كما أنه يورد هذه العلة في مسألة **[أن و لن]** في قوله: « ومن خواصها إنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف لا إذا قلت لا يقوم زيدا أبدا.

وقد قدمنا أن الألفاظ **مشاكلة** المعاني التي هي أروادها ينغرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه كما يتعرف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بتحيزه نفسه»[40]ص100-101 وقال في مسألة **[الفعل المتعدي]** «وأما المعتدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله، مثل: طعم زيد الخبر وأطعمته (وكذلك جرع الماء وأجرعته) وكذلك بلع وشم وسمع لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه (غير خارجة عنه) ولذلك جاءت أو أكثرها على فعل بكسر العين مشابهة لباب فزع وحذر وحزن ومرض إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى فيه ولذلك كانت حركة العين كسرا، لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، **فشاكل** اللفظ المعنى». ويبقى مفهوم علة **المشاكلة** عند السهيلي يتداخل مع مفهومها عند من سبقه من نحاة.

14 . علة حمل على المعنى:

تناول ابن جني هذه العلة وفصل فيها حيث ذهب إلى تأكيد اهتمام العرب بالمعنى أكثر من اهتمامهم بالألفاظ حيث خصص بابا تحت عنوان (باب في الرد على من أدعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) يقول فيه «إعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزلها وإذا تأملته عرفت منه وجه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلها وتذهبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى، بالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها».[18]ص215

كما يؤكد بأنك إذا رأيت العرب « قد اصطلحوا ألفاظا وحشوها وحموا حواشيها وهذبوها وصقلوا عروبتها وأرهفوها فلا تزين أن العناية غذ ذاك فما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم المعاني وتنويه بها وتشريف منها ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه وإنما المبغي بذلك منه الاحتياط للموعي عليه، وجواره لها يعطه بشرة ولا يعري جوهره كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه وبعض من كدره لفظه وسوء العبارة عنه» [18] ص217 .

إن الدارس للآراء العلماء يجدهم منقسمين إلى اتجاهات ثلاثة في تنبيههم لعلة الحمل على المعنى فهناك من عبر عنها بالحمل على المعنى مطلقا وهناك من عبر عنه بالحمل على التوهم ما لم يكن في القرآن وهناك من أضاف الحمل على اللفظ النقاد القدامى لتعليل كثير من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية.

إن السهيلي يعتمد مجمل هذه الآراء في كتابه حيث تتوزع جملة من علل الحمل على المعنى فعلل **[بناء الأفعال لمشابهتها الحروف]** في قوله و«إعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها ومن هنا استحقت البناء وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه كيلا يفضي الأمر إلى التسلل المستحيل عقلا وأهلا والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعه الحروف العوامل في الأسماء فليس يذهب الوهم عند النطق إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه وقرينة تضمنه إليه تجمعه لذلك لا يكون في موضع الحال البتة لا تقول جاء زيد ضحك لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من زيد إذ لا جامع بينهما» [41] ص110 .

بإضافة إلى تعليله مضارعة الفعل المضارع فأصل الانفعال أن نعمل إلا أن المضارع قد أشبه الاسم من عدة وجوه أوجبت له الإعراب بعد أن كان مستحقا للبناء.

وفي قوله «وليس الفعل المضارع كالماضي لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل (عليه والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم وأخرجته عن شبه العوامل) التي لها دور الكلام وكالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع الحال والوصف وموقع خبر المبتدأ وإن ولم يقطعه دخول اللام عن أن يكون خبرا في باب إن كما قطع الماضي من حيث كانت صيغته الماضي لها صدر الكلام» [41] ص111.

كما يشاطر السهيلي الزجاجي في هذه العلة في مسألة **[ما لا يجمع جمع السلامة]** في قوله « و من صفات المشتقة من الأفعال مالا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام وهو ما كان على وزن فعل مضاعفا نحو رجل، بر، وشط، وقط وما أشبهه كأنهم كرهوا التشابه بفعول فكسروه.

وما ليس بمضاعف فقد تقول فيه: فعولون مثل: صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء التباسا كما في ما قبله إذ ليس في الكلام فقد تقول فيه فعولون مثل صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء كما في ما قبله إذ ليس في الكلام فعلول ومن ثم قالوا في مؤنثه صعبات وخولات بتسكين العين **حملا** على مذكره ولو كان أيما غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيد لمنع الجمع

وكيلا يتوهم لجفاء الألف أنك أردت جفنة فقد يوقف على هذه التاء بالهاء وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو جفان».

فقد جمع العرب مؤنث صعب على صعبات بتسكين العين حملا على مذكره صعبين. كما تظهر العلة في مسألة **[المثنى والجمع السالم]** في قوله « وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة **فحملت** على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: مسلمون ومسامان وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا» [41] ص84 .

وتناول السهيلي هذه العلة من خلال مسألة**[ النواقص]** في قوله:« فإن قيل فما بالهم بنوا الجمع أعني اللذين وهو على حد تثنية وفيه علامة الإعراب؟ قلنا الجمع يفارق التثنية من وجهتين، أحدهما أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات نعم، وقد يكون الجمع اسما واحدا في اللفظ كقولك، قوم ورهط.

الثاني: أن الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد من حيث كان آخرها ياء مكسورا ما قبلها، **فحملوا** الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض وغلبوا عليه البناء حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء» [41] ص138 .

15 . علة أولى:

تناول ابن الوراق هذه العلة في كتبه (علل النحو) «وهي أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة علة الأولى هي من باب حمل الأصول على الفروع لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به وهو ما ذهب إليه ابن حيث يقول:«شبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من الأصل» [39] ص131 .

كما نقل عن سيبويه «مؤكدا بأن مثله ما أجاز في جر الوجه من قولك هذا الحسن الوجه وذلك أنه أجاز فيه الجر من الوجهين احدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشتبه بالضارب الرجل ونحوه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه فهذا ما حمل الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ونظائره في هذه اللغة كثيرة وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده في ذلك الفرع من ذلك الأصل ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين أحدهما، الإضافة».

والآخر« تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه» [18] ص303 .

يورد السهيلي هذه العلة من خلال مسألة **[من باب المعرفة علامات الإعراب]** في قوله. فإن قيل: « فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافا لنظائرها مما علته كعلتها وهي الأسماء المقصودة؟

قلنا في ذلك جواب فلسفي لطيف وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح فهو تبع له في صحته واعتلاله والزيادة فيه والنقصان منه كما أن الجسد مع الروح كذلك فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها كقولهم أيش؟ ولم أبل. وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى فنقص اللفظ تبعا له مع أن أواخرها حروف العلة فلا بد من تغييرها إما بقلب وأما بحذف وكان الحذف فيها **أولى**» [41] ص78 .

ويضيف في نفس الإطار قوله: فان قيل: « فلم لم تثبت الألف في حال النصب إذا أضيفت إلى الضمائر المتكلم فتقول: فتحت فأي كما تقول: عصاي؟، قلنا: الفرق بينهما أن الألف من عصاي ثابتة في جميع أحوال الكلمة وهذه لا تكون إلا في حال النصب وقد قلبت تلك ياء في لغة طيء فقالوا: عصي وقفي فهذه أحرى بالقلب **أولى**» [41] ص88 .

كما تناول السهيلي هذه العلة في مسألة**[التصغير]** في قوله فان قيل: « وما الحكمة في أن ضم أوله وفتح ثانية وزيدت فيه ياء ثالثة وقد كان يمكن في لفظ التصغير دروب من التغيير غير هذا؟ فالجواب أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر بخلاف الجمع فهو مقابل لما جمع على "فعالل" لأنه ضده وقد زيد في جمع "فعالل" ألف ثالثة فزيد في التصغير ياء ثالثة في أضعاف الكلمة ولم تكن آخر مثل علامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حساب الزيادة في المعنى والصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن المعنى التأنيث طرفا في اللفظ) بخلاف الياء في التصغير فأنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر وكانت ياء ولم تكن ألفا لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير فتح شفتيه وباعد ما بين يديه، فيعلل زيادة الياء في التصغير بدل الألف لأن هذه الأخيرة

(الألف) اختصت بالتكثير» [41] ص71. وتظهر هذه العلة من خلال مسألة (في الأداتين لم و لما) وقوله: « والجازم لم و "لم" نفي للماضي، كما أن "لن" نفي للمستقبل وكان الأصل في نفي الماضي حرف لا إذ هي اعم بالنفي وبه **أولى** وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى: فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ» [43] ،الآية 71 .

حيث علل استعمال لم النفي الماضي بدل لا لكي لا يتوهم انفصالها مما بعدها لأن تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب ومن جملة ما علل السهيلي أحكامه لهذه العلة نجده يعلل قوله القائل:«فإن قيل: فما المانع له من إضافة "بعض" إلى الضمير إذا كان مفعولا دون الفاعل فتقول (ضرب بعضهم بعضا).

قلنا: « الأصل أن يذكر (الضمير) فيهما جميعا، فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفا، كان حذفه مع المفعول الذي هو كالفضلة في الكلام، أولى من حذفه مع علة تخفيف الفاعل الذي لابد منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه، نعم قد يضاف إليه "بعض" وهو مفعول، إذا كان البعض الآخر مجرورا، كقولك:خلطت القوم بعضهم ببعض لن رتبة المفعول هنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم (على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم» [41] ص134 .

الأمر نفسه في تعليل تقديم المفعول على الفاعل وذلك لإفهام المخاطب وإظهار الإعراب في قوله: « وقسم يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو، ضرب يزيد عمرا.

وقسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن نحو: أعجب يزيدا ما كره عمر وأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب **أولى** حرصا على إفهام المخاطب».

وهنا يشاطر السهيلي ابن الأنباري في هذه المسألة أنها جملة من علل الأولى التي تناولها السهيلي في كتابه مقتفيا في ذلك أثر من سبقه من النحاة أمثال سيبويه الذي شاطره في كثير من تعليلاته النحوية.

16 . علة التوكيد:

تناول الزجاجي هذه العلة مؤكدا بأن « الغرض الذي وضع له التأكيد على حد قول الرضي، أحدهما: أن يدفع المتكلم صرر غفلة السامح عنه وثانيها: أن ظنه بالمتكلم الغلط والثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامح به تجوزا» [54] ص328-329 .

لم يكن السهيلي سباقا في نشاط هذه العلة إذ نجد أن النجاة قبله تناولوها حيث حللوا وجود الحروف الزائدة التي تضاف في الكلام بغية التأكيد لاغير، وبهذا فإن فرضها أو ذكرها لا يغير في المعنى فقد قال سيبويه في ذلك" وما يحيى" في الكلام توكيد لو طرح كان ستغنى عنه.

تناول السهيلي هذه العلة مشاطرا سيبويه في المسألة **[الحرف]** في قوله « فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل، قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا داخل جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه وذلك نحو: هل نزيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف (عليه)، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في «إنَّ» وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقوف على كل واحدة منهن، تقول:إنه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبتهن بالحديث الواقع بعدهن.

نعم وربما أرادوا **توكيد** تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفا من حرفين نحو«هل». فربما يوهم الوقف عليه، أو خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل، نحو قولك: هل نزيد بقائم وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب «الياء» وهي لا تدخل في الوجوب، **تأكد** عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه، ولذلك أعمل أهل الحجاز «ما» النافية تأكيدا لتثبتها بالجملة.

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة (في التأثير) عن العمل الذي هو النصب» [41] ص59-60 .

حيث علل السهيلي عمل بعض الحروف **تأكيد**ا على تعلقها بالجملة أو خوفا على ذهول السامع.

كما اعتمد السهيلي هذه العلة في قوله « إن قيل فما العامل في هذا الحديث **المؤكد** بأن من قولك: لو أنك ذاهب فعلت، لاسيما و"لو" لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا فعل ههنا؟ فما موضوع "أن" وما بعدها؟ فالجواب: أن "أن" في المعنى التوكيد، وهو تحقيق وتثبيت، فذلك المعنى الذي هو التحقيق اكتفت به "لو" حتى كأنه فعل وليها، ثم عملت ذلك المعنى في الحديث كأنك قلت: "لو ثبت أنك منطلق" فصارت كأنها من جهة اللفظ عاملة في الاسم الذي هو لفظ، ومن جهة المعنى عاملة في المعنى الذي هو الحديث» [41] ص269.

كما يعلل القائل فإن قيل «رأيت زيدا أجمع، إذا رأيته بارزا من طاق أو نحوه، فليس هذا توكيد يزيد في الحقيقة، لأنك لا تريد نفسه وحقيقته، وإنما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه» [41] ص 224.

بالإضافة إلى قوله فإن قيل: « ولم لم يقدم "أجمع" كما قدم "كل" فتقول: "قبضت أجمع مالك؟" فالجواب: أن "أجمع" فيه معنى الصفة لأنه مشتق من جمعت فلم يقع إلا تابعا بخلاف "كل".

ومن أحكامه أنه لا يثنى ولا يجمع على لفظه، لا تقول: قبضت الدرهمين أجمعين، ولا يقال في جمعه: أجامع، كما تقول في جميع الأفضل: الأفاضل ولا جمع كما تقول في أحمر: حمرا.

أما امتناع التثنية فيه فلأنه وضع **لتوكيد** الاسم المفرد الذي يتبعض، فلو ثنيته وقلت: هذا الدرهمان أجمعان، لم يكن في قولك "أجمعان توكيد لمعنى التثنية، كما يكون في قولك "كلاهما" لأن **التوكيد** تكرار لمعنى **المؤكد**، إذا قلت "درهمان"، علم أنهما اثنان، فإذا قلت "كلاهما" أكدت ذلك المعنى، كأنك قلت: "اثناهما". ولا يستقيم ذلك في قوله "أجمعان" لأنه بمنزلة من يقول: "أجمع وأجمع، كما أن "الزيدان" بمنزلة زيد وزيد فلم يفدك "أجمعان تكرار بمعنى التثنية، وإنما أفادك تثنية واحدة، بخلاف كلاهما، إلا أنه ليس بمنزلة قولك: "كل" و"كل"، وكذلك "اثناهما" الذي استغنى عنه بكلاهما لا ينفرد فيقال فيه: اثن واثن (فإنما هي) تثنية لا تنحل ولا تنفرد، فلم يصلح لمعنى التوكيد تثنية غيرها، فلا ينبغي أن **يؤكد** معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه، لئلا يكون بمنزلته الأسماء المفردة المعطوفة بعضها على بعض الواو» [41] ص 224.

وقد شاطر السهيلي سيبويه والخليل في هذه العلة من خلال و"أما" و"كلا" فاختلاف النحويين فيها مشهور، واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور، لكننا نشير إلى ضروب من الترجيح لكل فريق، ترشد الناظر فيها إلى واضح الطريق، فنقول. أما من ذهب إلى أنها اسما مفرد وألفها لام الفعل

وليست ألف التثنية، فمعظم حجته أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة، اعني حال الرفع والنصب والخفض، وإنما تنقلب ياء في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة كما ينقلب ما ليس بألف تثنية، نحو: لديهما وعليهما. وهذا معنى قول الخليل وسيبويه، ولم يبعد عن الصواب من عول عليه!.

ومما احتج لهذا المذهب قول العرب، كلاهما ذاهب، ولم يقل:

***ذاهبان وكلا يومي أمامة يوم صدّ***

وقوله سبحانه تعالى« كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آَتَتْ أُكُلَهَا» [55] ،الآية 33. فأفرد الخبر عن "كلا" ولا حجة فيه، ولذلك عدل سيبويه في الاستدلال عنه، بما تقدم من انك تضيف كل كلا فتنفرد الخبر عنه فتقول: « كلكم راع" حملا على المعنى إذ المعنى: كل واحد منكم راع، وكذلك "كلا" إنما معناه: كل واحد منهما ذاهب. فإذا قيل: إنما أفرد الخبر عن "كل" لأنه اسم مفرد، وكذلك "كلا" لا للعلة التي ذكرت؟

قلنا: فلم **وكد** الجمع بها، والجمع لا يؤكد بالواحد، كما لا ينعت بالواحد، وهو في **التوكيد** أبعد، لأنه تكرار للمؤكد؟ ولم يقل عز وجل "كل له قانتون" و"كل إلينا راجعون" ؟ وقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمنزلة قوم، وأنت لا تقول: قوم ذاهب، ولا قومك خارج "فثبت أنه ليس باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع".

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الأولى، على أنها معارضة بضروب من الاحتجاج،منها: أنها **توكيد** للاثنين ولا يؤكد الاثنان بواحد كما لا ينعت الاثنان بواحد،وليس لقائل أن يقول فيها كما في "كل" إنها اسم للجميع، لأن الجمع تختلف صوره فيكون مسلما ومكسور وأسماء الجمع لا واحد لها كرها وقوم، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة واحد واحد، وإذا بطل أن يكون واحدا في معنى التثنية، وبطل **توكيد** الاثنين بواحد ولم يبق إلا أن يكون "كلاهما" لفظا مثنى تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة، لأنك إذا أصفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت رأيت كلا أخويك، ولو قلت: رأيت كلا أخويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد، لنهما لا ينفصلان أبدا ولان تنفك "كلا" هذه عن الإضافة بحال، ألا ترى كيف رفضوا: ضربت رأسي الزيدين وعدلوا إلى أن قالوا: رؤوسهما، لما رأوا المضاف والمضاف إليه كاسم واحد؟ هذا مع أن الرؤوس اسم ينفصل عن الإضافة في أكثر الكلام، وكذلك القلوب مع قوله تعالى: صغت قلوبكم" فإذا كانوا قد رفضوا علامة التثنية هناك

مع أن الإضافة عارضة فما ظنك بهذا الموضع الذي لا تفارقه الإضافة ولا تنفك عنه؟ فهذا الذي حملهما على أن لا يقولوا: ضربت كل أخويك، ومررت بكلا أخويك وألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر، ولم يبعد ذلك كما لم يبعد في لغة طيء وخثعم وبني الحارث بن كعب أن يقولوا: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، فلم يستنكروا هذا في كلاهما والتزموه بوجود التثنية في الاسم اللازم له، وهو المضاف إليه، فإذا أضافوه إلى المضمرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياء، لأن المضاف إليه لا يثنى بالياء في نصبه ولا في خفضه، ولكنه أبدا بالألف، كقولك: ضربت كلاهما، ومررت بكليهما، فقد زالت العلة التي رفضوها في كلا أخويك حين لم يجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمر» [41] ص220-221-222 .

إن السهيلي لم يجد دعما رسمه سيبويه في كتابه عن علة التوكيد حيث اعتمد مجمل آراء سيبويه في علة التوكيد مدعما ذلك بما ثبته النحاة قبله في ثنايا كتبهم.

17. علة معادلة:

تناول السيوطي علة المعادلة تحت مصطلح:« **التقاص** من مثل عمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حصل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم، وفي التشبه والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة والمقاصة والقصاص والتصاق تشترك في المعنى، وهو أن يفعل أحدهما بالآخر نفس ما فعله به جزاء وفاقا ومنه قوله تعالى:"وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ [56]،الآية 45 .» [45] ص163 . والتقاص في الاصطلاح هو « أن تتبادل الكلمتان حكما خاصا بصما لمعنى أن تعطي كل منهما الأخرى حكما مساويا لما أخذته منها» [57] ص474 .

كما تناول السيوطي هذه العلة تحت مصطلح **"التعادل"** حيث ألفيناه يعقد فصلا لذلك في كتابه الأشباه والنظائر حيث ذكر جملة من الأمثلة من بينها« أنه لما كان الاسم أحق من الفعل تصرف بحركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، فإن الخفيف يزداد فيه لينتقل ويعادل الثقيل، ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم، فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين، ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيفا، والتخفيف لا يليق بالخفيف، إنما يليق بالثقيل، فلذلك جزمت الأفعال، ولم تجزم الأسماء» [41] ص474 .

كما تناولها ابن الوراق تحت عنوان **التقارض**« وهو التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام» [45] ص127 .

ونجد السهيلي تناول هذه العلة "بمصطلح **الموازنة"** وذلك من خلال قوله: « فأما حذف الفعل من "عد" فكل ما كان على وزن "فقل" معتل اللام، ثم عبر به عن غير ما وضع له، فإنه وضع بين الحدث، إذا زحزح عن أصل موضوعه، وبقي فيه من المعنى الأول ما يعلم به أنه مشتق منه، فإن حذف لامه، مطرد ليكون النقص في اللفظ **موازنا** للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأعراض، إلا عند حصول المعنى بأسره وتأمل ذلك نجده في "عد" و "دم" و"يد"» [41] ص90 .

كما أورد السهيلي يورد أمثلة شاطر فيها ابن الأنباري فيما يخص مفهوم هذه العلة في قوله: « فما بالهم بنوا الجمع- أعني الذين- وهو على حد تثنية، وفيه علامة الإعراب؟ قلنا: الجمع يفرق التثنية من وجهين، أحدهما: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات، نعم، وقد يكون الجمع اسما واحدا في اللفظ كقولك، قوم ورهط، الثاني: أن الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد، من حيث كان آخره ياء مكسورا ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالا له على النصب والخفض، وغلبوا عليه البناء حيث كان لفظه حمل الرفع على النصب في الإعراب في اغلب أحواله كلفظه في البناء» [41] ص90 .

ونجد ابن جني يشاطر السهيلي في « ما ذهب إليه مؤكدا بأن هذه العلة مألوفة عن العرب، فهي على حد قوله "مادة للعرب مألوفة وسنة سلوكة إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة لبيتها، تتيما للشبه الجامع لهما، وعليه باب ما لا ينصرف ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل، فلم صرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه» [18]ص63.

إن السهيلي في تناوله لهذه العلة وبقية العلل إنما يحتذي، سمت كلام العرب وهو ما يؤكده ابن جني في خصائصه حيث يقول: « لما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، بألفاظهم متحلين، ولمعاينهم، ولمقصودهم آمين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرح أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج اشطائه، وبعج أحضانه وزم شوارده، أفاد وفوائده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، وبحذوه على أمثلتهم التي حذوها وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله» [41]ص308-309 .

18.علة القرب والمجاورة:

تتوزع هذه العلة في ثنايا كتاب السهيلي وقد شاطر فيما ذهب إليه ابن جني ألفيناه يعقد خصائصه بابا للجوار قال فيه: « ذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاوز الألفاظ والآخر تجاوز الأحوال، فأما تجاوز الألفاظ فعلى ضربين احدهما في المتصل والآخر في المنفصل» [41] ص218 .

يورد السهيلي هذه العلة في مسألة في **[اشتقاق الفعل من المصدر]** في قوله: « وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما وإن تصمنا معنى الحديث، وهو اسم، فما شارك فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما حتى إذا ضارع **قرب** الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف، فكان **أقرب** شبها بالأسماء» [41] ص55-56 .

كما تظهر هذه العلة من خلال مسألة **[علامات الأسماء]** فإن قيل فالجواب: « إن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها- وهي الحركات- متى قدر عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها و**أقربها** إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب، فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات وغير حروف المد والين، لن حروف المد واللين هي أنفس الحركات، إلا أنها مدت وطول بها الصوت» [41] ص70 .

«كذلك قوله: " وأما اختصاص "الألف" بالتثنية، **فلقرب** التثنية من الواحد في المعنى وجب أن **يقرب** لفظها من لفظه، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير في أكثر المجموع» [41] ص83 .

ويشاطر السهيلي الخليل في هذه العلة في مسألة **[أن ولن]** في قوله: « وأما لن فهي عند الخليل حركية من "لا" و"أن" ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في الحركات مالا يجوز في البسائط فإذا ثبت ذلك فمعناه نفي الإمكان بـ "أن" كما تقدم، فكان ينبغي أن تكون جازمة كلم، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وإيقاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب، وقد فعلت ذلك طائفة من العرب، فجزمت بها حين لفظت هذا الأسلوب وأكثرهم ينصب بها مراعاة لأن الحركية، فيها مع "لا" إذ هي من جهة الفعل و**أقرب** إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل "لا"، و"لا" غير عاملة لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من جزم، على أنها قد ضارعت "لم" التقارب المعنى واللفظ حتى قدم عليها معمول فعلها. فقالوا: "زيدا لن

أضرب" كما قالوا: زيدا لم أضرب"، ومن خواصها أنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال فأغنت عن "السين" و"سوف" وكذلك جل لهذه النواصب تخلص الفعل للاستقبال. ومن خواصها أنها تنفي ما **قرب** ولا يمتد بمعنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف "لا" إذا قلت: "لا يقوم زيدا أبدا"» [41] ص100 .

إن السهيلي لم يخرج عما قرره هؤلاء النحاة تحت علة المجاورة والقرب حيث ذهب إلى تعليل: **[إذن]** بأنها حرف في قوله: « أما "أذن" علم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفا **لقربها** من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفا مختصا بالفعل مخلصا له لاستقبال كسائر النواصب للأفعال» [41] ص100 .

كما تناول السهيلي هذه العلة في مسألة **[في تفسير المضرات]** في قوله: « إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الاختيار، لدلالة المشاهدة عليه جعل مكانه لفظا يوصى به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من "همزة" و"نون". أما الهمزة فلأن مخرجها من الصدر وهو **أقرب** مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء ميل الوريد، إلا ترى إلى قوله سبحانه: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ"[41] ص100 . ألا تراه –تعالى- يقول: " ما بلفظ من قول (إلا لديه)؟، يعني: ما يلفظ المتكلم فإذا المتكلم على الحقيقة محله هناك وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاها (بذلك) ما كان مخرجا من جهة و**أقرب** المواضع إلى محله، وليس إلا "الهمزة" أو"الهاء" والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتغيير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به وأما تآلفها مع "النون" فلما كانت "الهمزة" لذهابها عند التقاء الساكنين إذا قلت: أنا الرجل وأنا المتكلم، وأنا المخبر، وهذا كثير من كلام فلو حذف الحرف الثاني لبقيت "الهمزة" في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف، فلتلتبس بالألف هي أخت اللام، فيختل أكثر الكلام فكان أولى ما قرن به النون **لقربها** من حروف المد واللين، ثم ينموا النون- لخفائها- بألف في حال السكوت، أو بهاء في لغة من قال: إنه ثم لما كان المخاطب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبرر من المتكلم ومنتها مسند للمخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون وفرق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة فقالوا: أنت وخصت "التاء" بذلك لثبوتها علامة الضمير المخاطب الفعال في (فعل) إلا أنها هناك اسم، وفي "أنت" لا موضع لها في الإعراب، وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان "ياء"، لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استفاء ولم يكن بد من علامة الدالة

عليه، كان أولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في المكسرة التي هي علامة الخفض، فلا أن "الكسرة" لا تستقل بنفسها حتى تمكن فتكون ياء، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم في مخفوض، ثم تركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل. وأما ضمير المتكلمين المتصل، فعلامته واحدة في الرفع والنصب والخفض، تقول: فعلنا وهذا غلامنا، وسر ذلك ما قدمناه، وهو أنه لما تركوا الاسم الظاهر وأرادوا من الحروف ما يكون علامة (للمخاطب عليه أفدوا من الاسم الظاهر) ما يشترك جميع المتكلمين فيه في حال الجمع والتثنية، وهي النون التي في (آخر) اللفظ، وهي موجودة في التثنية والجمع في حال الرفع والنصب والخفض، فجعلوها علامة للمتكلمين جمعا كانوا أو اثنين في حال الرفع ونصب وخفض وزادوا بعدها ألف كيلا تشبه التنوين أو النون الحقيقية ولحكمة أخرى وهي **القرب** من اللفظ "أنا" لأنها ضمير المتكلمين و"أنا" ضمير متكلم، فلم يسقط من لفظ "أنا" إلا الهمزة التي هي أصل في المتكلم الواحد» [41] ص171-172 .

19. علة تغليب:

لقد عرفها السيوطي « إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين»[58] ص39. لأن التغلب في الحقيقة الأمر يجتمع شيئان، فيجري مجرى أحدهما على الآخر» [59] ص866 .

وتناول السهيلي هذه العلة في مسألة **[في التثنية والجمع الذي على حد التثنية]**في قوله: « وهذا **الغالب** فيما لا يعقل (وقد لا يسلم بناء الواحد فيما لا يفعل) كما كان فيمن يفعل ولذلك جاءت جموع التكسير معتبرا فيها بناء الواحد، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه، وصار الخبر كأنه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد، ولذلك جمعوا مل قل فيه العدد من المؤنث جمع السلامة، وإن كان مما لا يعقل كقولهم الثمرات والطلحات إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه- وإن قل عدده- إلا جمع التكثير نهم في المؤنث لم يزيدوا غير "ألف" فرقا بينه وبين الواحد، وأما "التاء" فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها، فإن كثر جمعوا مجمع تكسير كالمذكر» [41] ص117 .

ووردت هذه العلة في قوله: « وأما اختصاص الألف بالنسبة، فلقرب التثنية من الواحد في المعنى وجب أن يقرب لفظها من لفظه، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يغير في أكثر الجموع وفعل الواحد مبني على الفتح فوجب أن يكون فعل الاثنين كذلك وذلك لا يمكن مع غير "الألف" فلما تثبت "الألف" بهذه العلة ضميرا للاثنين كانت علامة للاثنين في الأسماء، كما فعلوا في "الواو" حين كانت ضميرا للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الأسماء» [41] ص83-84 .حيث أصبح حكم "الواو" **أغلب** عليها من حكم "الياء" و"الألف".

20 . علة السماع:

هذه العلة ترد في كتاب السهيلي بمصطلحات عديدة منها " **الاستعمال**، ما هو في كلام العرب والناظر لأول كتاب نحوي يجد ذلك جليا نحو: **سمعنا من العرب**، **سمعنا** من يوثق به من العرب، وهذه حجج **سمعت** عن العرب، **فهذا عربي كثير**".

وكما اعتمد ابن الأنباري السماع (النقل) من أدلة صناعة النحو حيث ذهب إلى أن «النقل الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة والنقل هو كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، والكلام الفصيح شعرا كان أو نثرا» [40] ص182-183 .

تناول السهيلي هذه العلة في قوله: «وأما **السماع**» ففي الحديث: « صلى خلقه رجال قياما"، وأما " وقع أمر فجأة" فليس بجلل من "الأمر" وإنما هو حال من "الوقوع" كما تقول: سقي جمل أحسن من سقي ناقة، إنما هو حال مما دل عليه "سقي" (وهو) المصدر ومنه أقبل رجل مشيا، (هو) من الإقبال» [41] ص182-183 .

كما تظهر لهذه العلة في مسألة **[العطف]** « وأما ما يدل على إضمار (العامل من) السماع فقول الإستراباذي:

*** بل بني التجار، عن لنا فيصم قتلى وإن نشره***

أراد: قتلى وترة، ثم اظهروا "إن".

وهذا الأصل مثبت في جميع حروف العطف إلا في "الواو الجامعة" وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يضح انفراده، كقولك : اختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فإن "الواو" ها هنا تجمع

بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو» [41] ص195-196 .

واستعمل السهيلي لهذه العلة « بالمصطلح **الاستعمال** في قوله «قلنا في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ حيد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتداله، والزيادة فيه ونقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك فجميع ما يعتري اللفظ في زيادة فيه أو حذف فإنما يحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا أم يكثر استعمال كلمة فيحذف منها خفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها كقولهم: "إيش" و"لم أبل"» [41] ص77-78 .

وورد هذا المصطلح في مسألة **[الاسم]** الذي هو عبارة عن الله عز وجل وقد تكلم الناس فيه قديما وحديثا، تكلموا في مد "الألف واللام" أهي للتعريف أم للتعظيم أم هي دالة على معنى آخر؟ أم هي (من) نفس الكلمة؟.

وتكلموا في اشتقاقه أهو مشتق أم لا؟ وإذا كان مشتقا فمن أي شيء أشتق؟ وكثر في ذلك تزاعمهم وتباينت أقوالهم.

والذي نشير إليه في ذلك ونؤثره ما اختاره شيخنا رضي الله عنه وهو الإمام أبو بكر محمد ابن العربي، قال: الذي اختاره من تلك الأقوال كلها هذا: "أن الاسم غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة، إلا أن الهمزة وصلت لكثرة **الاستعمال**، على أنها (فيه) جاءت مقطوعة من القسم، (حكم سيبويه): "أفالله لأفعلن" وفي النداء نحو قولهم: "باللّه" فهذا يقوي أنها من نفس الكلمة وبذلك على انه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه منعدم على كل لفظ وعبارة» [41] ص41 .

كما تظهر هذه العلة بمصطلح آخر هو «**هذا منا هو في كلام العرب**» في قوله: « أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب فلم يحتج إلى تثنية بحرف ولا اسم وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين، لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو: اللفظ الدال على الحدث والزمان، والحرف عند النحويين: ما دل على معنى في غيره، وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى» [41] ص51 .

20. علة مضارعة:

تناول السهيلي هذه العلة من خلال تعليله **[لبناء الأفعال الماضية]** في قوله: « أعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هنا استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء و**مضارعة** الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق إلا أن انقطاعا عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرين تضمنه إليه بجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال البتة، لا تقول "جاء زيد ضمان" لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من "زيد" إذ لا جامع بينهما» [41] ص110 .

ومضارعة الفعل المضارع للاسم في قوله:« وليس الفعل المضارع كالماضي" لأن **مضارعته** للاسم صياغته لدخول العوامل (عليه والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وآخر فيه عن شبه العوامل) التي لها صدر الكلام وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع (الحال) الوصف وموقع خبر المبتدأ و"إن" ولم يقطعه لدخول "اللام" عن أن يكون خبرا في باب "إن" كما قطع الماضي من حيث كانت صيغته الماضي، من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام، كما تقدم فإن قيل: فما وجه مضارعة الفعل المستقبل والحال؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية تتضمنه لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بنى من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربعة، فأشبه الأسماء وصلح فيه من الوجوه مالا يصلح في الماضي، وعول في **المضارعة** على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في **مضارعة** الفعل للاسم في كلام وهي القواعد عن منهاج التحقيقي متباعد» [40] ص110-111 .

22. علة تمكن:

إن التمكن يختص بالأسماء المعربة وقد علل السهيلي بعض الأحكام في كتابه من خلال مسألة **[تفسير المضمرات]** « وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان "ياء" لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغناء ولم يكن يد من علامة دالة عليه، وكان أولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض،

والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن "الكسرة" لا تنتقل بنفسها حتى تمكن فتكون ياء، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم تركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائها ما في المعنى وألفاظها في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل» [41] ص172 .

وتظهر هذه العلة في مسألة **[علامات الأسماء]** في قوله: «فإذا لم **يمكن** الحركة ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المد واللين "النون" الساكنة لإخفاضها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واختيرت علامة **لتمكن** الاسم، وتنبيها على انفصالها ولذلك لا نجد فعلا منونا أبدا لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده» [41] ص172 .

وقد علل السهيلي "أي" بقوله: « وأما "أي" فمعرب بخلاف أخواته **لتمكنه** بالإضافة، وإنما لزمته الإضافة لأنه وضع لتمييز البعض ونعنيه، فلا بد من لإضافة إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل فإن جعلته موصولا عمل فيه ما قبله ولم يجز الإلغاء، وإن جعلته استفهاما عمل فيه ما بعده ولم يجد أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهم أخوك؟ (ولا يقول: ضربت أيهم أخوك لن "ضربت" لا يلغى ولا: أيهم أخوك) بالنصب لأن الاسم المفرد لا يكون صلة.

فإن أظهرت مبتدأ كأنك تقول: ضربت" أيهم أخوك، لتجعلها بمنزلة "الذي" فحذفت ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه ولذلك اختلفوا في إعراب قوله عز وجل: (ثم لننزعن من كل شعبة أيهم (أَشَدُّ) [61]،الآية 60 .» [41] ص151-153 .

23 . علـة إشـعـار:

ومنها قوله: «ولم كسرت "الكاف" من "كلا" وهي في "كل" مضمومة؟" فيجب السهيلي بقوله: "كسرت **إشعارا** وتنبها على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر إلا تراهم كسروا العين من "عشرين" **إشعارا** بتثنية العشر» [41] ص222 .

ويقول في موضع آخر معالا كسر همزة "إن": « فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها **إشعارا** بتجديد المعنى للتأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها» [41] ص267 .

كما تظهر علة الإشعار عند السهيلي في مسألة **[أن ولن]** في قوله: « وقد زعم الفارسي إنها مركبة من "لم" وما ادري ما وجه، وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو إلى بعض في "سوف" و"ثم" لأنك تقول: "لممت الشيء لما" إذا ضممت بعضه جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيب حسن إدخال أن بعدها زائدة **إشعارا** بمعنى المفعول من اجله، وإن لم يكن مفعولا من أجله، نحو قوله تعالى:«وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا» [61]،الآية 33 .و «لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ» [62]،الآية 96 .

24 . علـة تضاد:

ومنها تعليله أن الواو لا معنى لها في **[التصغير]**، وذلك بقوله: « فلم يمكن إدخال الواو مكان الياء لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي **ضدها**، فإذا اشتغلت الواو فلم ينبغي إلا الياء» [41] ص72

25 . علـة التنـكيـر:

تظهر هذه العلة من خلال قوله: « حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، لينفق اللفظ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم لاختلاف الفظ من غير ضرورة، هذا منتهى قول النحويين وكان شيخنا أبو الحسن يرد هذا القول بالقياس والسماع.

أما السماع ففي الحديث "صلى خلفه رجال قياما" وأما "وقع أمر فجأة" فليس مجال من الأمر، وإنما هو حال من الوقوع كما تقول: " سقي جمل أحسن من سقي ناقة"، وإنما هو حال مما دل عليه "سقي" وهو المصدر، ومنه "أقبل رجل مشيا" هو حال من الإقبال'.

ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة وكان رديئا في الكلام لعله **التنكير** لما اتفقت العرب على جعلها حالا، إذا كانت مقدمة على الاسم» [41] ص183 .

26. علـة التخـصـيـص:

ويقول في ذلك معللا إبدال الألف في "ما" نونا ساكنة بقوله: «أبدلوا الألف نونا ساكنة فذهب امتداد الصوت وصار قصر اللفظ موازنا لقصر المعنى فقالوا: من عندك؟ تخصيصا ما يفعل»[41] ص140 .معنى هذا أن "من" **تختص** بالعاقل و"ما" **تختص** بغير العاقل".

كما تظهر علة الاختصاص عند السهيلي في مسألة **[في التثنية والجمع على حد التثنية]** « فإن قيل: "إذا كانت طوائف من العرب من جعلت التثنية في جميع أحوالها بالألف للعلة التي ذكر ثم، فلم يطردوا على الجمع بالواو، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟ فالجواب: أن الألف مفقودة في الكثير من أحكامها عن الواو والياء، كانفرادها في الردف و**اختصاصها** بالتأسيس وغير ذلك، والياء والواو حرفان في باب الإقواء والردف وأشياء كثيرة، فكأنهم إذا قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا عن الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياء بعدوا عنها» [41] ص140 .

كما تظهر علة الاختصاص في قوله: « وأما "أذن" فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعض معنى الاسمية فيها فصارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفا **مختصا** بالفعل مخلصا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب، ولما لم يكن العمل فيها أصلا لم تقوا قوة أقواتها، فألغيت تارة وأعملت أخرى، وضعت عن عوامل الأفعال، فان قيل: فهلا فعلوا بها ما فعلوا بـ "إذ" حين نونها، وحذفوا الجملة بعدها فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى "إذ" في قولك: "حينئذ" و "يومئذ" إذا الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التثنية؟» [41] ص140 .

27. علة ضرورة شعرية:

بقوله: « وأما النون في "الذين" فلا معتبر بها، لأنها ليست في الجمع ركنا من أركان صيغته لسقوطها في الإضافة وفي **ضرورة الشعر**، كما قال:

***وإن الذي حانت يعلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد*** [41] ص139 .

أ.تقسيم العلة عند السهيلي من حيث التأثير:

1. العلل الموجبة:

وتظهر في هذه العلة كثيرا في كتاب السهيلي من خلال قوله: « أنهم لا يؤكدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه، أو تشبه لا واحد لها مستعملا، ليكون توكيدا على الحقيقة، لن كل جمع ينحل لفظه ( إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع، فكيف يؤكده به معنى الجمع)، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع اللبس والإبهام، **فوجب** أن يكون فيما يثبت لفظا ومعنى» [41] ص226 .

ووردت هذه العلة في قوله: « ووجه ثان منع من التقديم من الظرف وغيره، وهو أن "السين" و"سوف" من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، **فوجب** أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: "زيدا سأضرب" و"زيد سيقوم" مع أن الخبر من "زيد" إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه "السين" فإن ذلك المعنى مسند على المتكلم لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد" فتقول "زيد سيفعل"» [41] ص226 .

وتظهر أيضا في قوله: « وفعل الواحد مبني على الفتح **فوجب** أن يكون فعل الاثنين كذلك وذلك لا يمكن مع غير "الألف"، فلما ثبتت "الألف" بهذه العلة ضميرا للاثنين كانت علامة في التاء، كما فعلوا في "الواو" حتى كانت ضميرا لجماعة في الفعل جعلت علامة لجمع في الأسماء».

ويشاطر السهيلي هذه العلة مع أبي الحسين «الأفعال **واجب**، وممكن ومتفق، أو في حكم المنتفى، فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاؤها للمنفي أو ما هو في حكمه.

وكل ما قاله صحيح إلا أن قوله:" يحتاج في الأسماء إلى الرابع، ولا في الأفعال" فإن للسائل أن يقول: لم أرد إعرابا رابعا، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلا من الخفض والخفض بدلا من الجزم، **فيجاب** حينئذ لما اعتل به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة و التنوين، مع أن الأسماء اخف، فكانت أجمل لثقل الحركة» [41] ص72-73 .

وتناول السهيلي هذه العلة في قوله: « أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، **فوجب** علمها فيه كما **وجب** عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخله على جملة قد سبق إليه عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به» [41] ص63 .

2.العلل المجوزة:

وقد أورد السهيلي هذه العلة في عدة مواضع نذكر منها قوله: « فأما الجمع نحو الأيام فإنما **جاز** إضافتها إلى الفعل، لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والأسبوع والحول» [41] ص75.

وتتجلى هذه العلة في قوله فإن قلت: « وأما حذف التاء (فال نسوة) فلأنه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر، ولولا أن فيه "هاء" التأنيث لبقيت "التاء" في فعله، ولكنه قد **يجوز** أن يقال: "قالت نسوة" كما تقول: "قال فتية وصبية"» [41] ص131 .

كذلك قوله: «"مهيم" نعم، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر يقولون: ما يزيد؟ (أي): ما الخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ، ولكن (لابد) من هاء السكت لتنفق عليها» [40] ص153 .

وقوله: « وجميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض إلا نعت المنبئ عن الكثرة والزيادة في الأدوات، فلا يكون في الجواهر والأعراض، تقول: "علم كثير وحركة سريعة"، وهو **مجاز** لن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات، نعم وقد يوجد في كلام نعت الأغراض بالصفات النفسية نحو قولهم: سواد شديد وبياض ناصع، وحمرة قانية، وحرارة شديدة إلا أن هذه النعوت راجعة (عند) الأشعرية إلى كثرة **الجزاء** المتصفة بها، وليست عندهم كصفات الألوان ولا الأغراض لا معنوية ولا نفسية» [41] ص153 .

ب.تقسيم العلة عند السهيلي من حيث الاطراد:

1.العلل المتعدية:

ترد هذه العلة في قوله:« فإن قيل ما بال الحروف، الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا ورفعه-لاشك- بعامل وذلك العامل في قولهم هو وقوعا موقع الاسم فصلا مع هذا العامل هذه الحروف الداخلة في العمل، كما منع العامل الذي هو الابتداء، الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في "أن" وأخواتها؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ- وان كان معنويا- كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وهنا كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون (في) اللفظ كذلك، لأن تابع للمعنى، وأما رفع الفعل المضارع فلو نوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يفوقونه في استحقاق الرفع، فلم جمع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بياض الأسماء المبتدأة

لضعف الحروف،وقوة العامل السابق للمبتدأ كما تقدم بيانه. والجواب الآخر أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة غنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن لحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به» [41] ص62-63 .

وعلل السهيلي تشبيه السين بالحروف الملحقة بالأصل: « فإنها فاصلة (هذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها، وإن لم يكن مثلها في اتصالها موقعها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها (اتصالها) وتعرف الاسم بها وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلما لم تعمل ذلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدالها به» [41] ص95. فلم تعمل السين في الفعل المستقبل بعلة الشبه مع الزوائد التي تلحق بالفعل الماضي.

ج. تقسيم العلة عند السهيلي من حيث اللفظ والمعنى:

1. علل لفظية:

تظهر هذه العلة في قوله «وأما وقوع الأفعال المستقبلة **بلفظ** الماضي، بعد حروف المجازاة للحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارا للخفة، لن هذه العلة لا تنتقل بنفسها، إذ يلزم فيها يختص بالمستقبل ولا يقع يعدها لفظ الماضي نحو: لن، وكي، ولام الأمر، ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة- وأن كان مستقبلا- فإنه ماض بالإضافة إلى جوابه، لن الجواب لا يقع إلا بعده مترتبا عليه، نحو قولك: "إن قام زيد غدا قام عمرو بعده" فصار "قيام زيد غدا" بالإضافة إلى قيام عمرو ماضيا، فاتوا بلفظ الماضي تأكيدا للجزاء وتحقيقا لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما امنوا من اللباس حيث خصت حروف المجازاة المعنى، وقطعت الإشكال.

فإن قيل: هبكم سلم لكم أن الفعل ماض بالإضافة إلى الثاني، فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت: "إن قمت قمت معك" و "إن خرج زيد ذهب عمرو؟".

فالجواب: انضم قصد وازدواج الكلام وآثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معا كالأخوين ألا تراهم يقولون: "آتيك بالغدايا والعشايا" وقالوا:

***حوراء عيناء من العين الحير***

وقال الله سبحانه:" نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ " [50]،الآية67 . فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ " [63]،الآية194 .ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله، ألا ترى كيف حسن "إن تزرني أزرك" وكان قولهم: "إن زرتني أزرك" أحسن من قولهم "إن تزرني زرتك" وهو أصح الوجوه الأربعة لعدم الازدواج فيه، وقد ذكر "أبو القاسم" قبحه في باب الجزاء. فإن قيل: "إن كان يجوز "إن تزرني أزرك" **بلفظ** المستقبل في الثاني، فلم (يكن) ينبغي أن يجوز أن يجوز أن تزرني زرتك" **بلفظ** الماضي في الثاني والأول مستقبل، إذ لا معنى يصححه ولا ازدواج يحسنه؟. فالجواب: أنهم أجازوا على قبحه لأنه فيه طرفا من معنى المضي وحصول الفعل، إذا كان واقعا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلا بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلا.

فإن قيل: « فإنا نجد حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة **بلفظ** الماضي، لا يختلف القراء فيه، وتارة **بلفظ** المستقبل لا يختلف القراء فيه أيضا، وكلامه سبحانه وتعالى هو كلام الجزل، وقوله فصل ليس بالهزل؟، فما الحكمة في اختصاص لفظ ببعض الآتي دون بعض؟.

قلنا: كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة، كان **بلفظ** المضارع لأن القصد يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم، وإذا كانوا قد قلبوا **لفظ** الماضي بعد "لم" إلى المضارع يظهر أثرها وتعرف مزية اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يقلب فيه عن لفظه، ولا ينقل عن أصله وذلك نحو قوله عز وجل: "إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا " [64]،الآية118 . وكقوله عز وجل:إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ "» [56]،الآية118.مع أن الحكمة التي من أجلها غير الفعل إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع، ألا تره أن الفعل في قوله: " إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ " ليس ماضيا بالإضافة إلى ما بعده، لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه وهذا بديع إذا تأملنا.

وإذا كان الكلام متعمدا على غيره، وكان هو في حكم التبعية له، إذا لشرط تابع للشروط، كان **لفظ** الماضي بعد حرف الجزاء أولى به، فمنه قوله عز وجل:"بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ"[65]،الآية27. وقوله تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "[66]،الآية07 . لأن اللام رابطة لجواب القسم المضمر، فالكلام معتمد جواب القسم لأعلى الشرط فحسن الإلغاء، وكان **لفظ** الماضي أولى به إذ هو مبني لا يظهر فيه الإعراب، وكذلك " وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ "[64]،الآية86. و" لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ"[64]،الآية86 .وهو أصل غير منخرم، وعروة قياس» [41] ص113-114 .

وأورد السهيلي هذه العلة في قوله وخرج من هذا الباب « أما لأن لها مذكرا، وإن لم يكن على **لفظها** فقالوا في جمعها: أموات، ولم يجمعوها جمع سنين، كيلا يظن أن جمع المذكر إذ كان له جمع مذكر في معناه» [41] ص120 .

2. علل لفظية معنوية:

تظهر هذه العلة في قوله: « فقد كان ينبغي على هذا أن لا يجمع ما هو في مقابلتها ويجري مجرى ما مصدر الموصوف به، أعني السماء وقد ورد في كتاب الله مجموعة بخلاف (الأرض) فما الفرق بينهما؟.

قلنا: فرقان، فرق من جهة **اللفظ** وفرق من جهة **المعنى**، فأما "الأرض" فعلى وزن ألفاظه المصادر الثلاثية الذي وجب لها في الأصل، وهو ما كان على وزن فعل [لأن مصدر الثلاثي] وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه "فعلته" قياسا لا ينخرم، فهذا يدلك على انه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية وأما "السماء" وإن كان مثالها في المصادر كالعلاء والجلاء (فهي أبنية الأسماء أشبه وإنما الذي يماثل الأرض في معناها ووزنها ( التحت "الأسفل" وعي لا تثنى ولا تجمع، وفي مقابلتها "الفوق" و"العلو"، وهما كذلك لا يجمعان أبدا. على أن لا نسلم أن السموات جمع لسماء وإنما هي جمع لسماوة، وسماوة كل شيء أعلاه، وأما جمع سماء على لفظها فأسميه في التكبير، وسماوات في المسلم.

وأما الفرق من جهة **المعنى** فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف، صح جمعها جمع السلامة لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى، لما تقدمه قبل من قربه من التثنية، فوجب أن يكون على حدها، فإذا اجتماع الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة، وإذ كان الخبر عن السموات العلى، فأرى اللفظ مجري المصدر الموصوف به في قولك: "قوم عدل وزور" وأما الأرض فلم تجئ في القرآن مقصودا إلى ذاتها، ولا معبرا عنها إلا بما هو بمعنى السفل (التحت) تنبيها من الله تعالى على ذمها، وإعراضا عن ذكرها، وترك الاعتناء بها غذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقا لما ورد في الأثرين من أن الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا من خلقها، وأنه يقول لها: "اسكتي يا لا شيء" وشبهها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجيفة، بل قال: "إنما أهون على الله من الجيفة"، فلم يكن جل ثناؤه، ليعتمد ذاتها بالذكر ولا ليعبد عنها بغير وصف الذم، بخلاف السماء المشوقة الرفيعة المقدسة المطهرة، التي هي مقر ملائكته، ومحل أنوار (جلاله) وعظمته، فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فوقها من جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته وهو معنى العلاء والعلو أفرد.

وذلك في حسب ما يتصل به من كلام، ويقتضيه في بعض الآيات دون بعض أعجاز الانتظام، كقوله سبحانه: "فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"[67]،الآية23. وكقوله: "أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ"[68]،الآية16 وما أصاب مصيبة في الأرض ولا في السماء، فإن اعتماد الكلام في هذه الآية يخالف اعتماده ومقصده في نحو قوله سبحانه: " تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ "[64]،الآية44 . و "قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"[69]،الآية24. "خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ"[69]،الآية12 . قصد في هذه إلى تعيين ذواتها وتفضيل أفادها» [41] ص122-123 .

وأورد السهيلي هذه العلة في قوله:« وتفارق "الذي" أيضا في اتساعها في التثنية والجمع، وذلك أيضا لفرط إبهامها، فقد وضح لك ما بينها وبين "الذي" من الفرق في **المعنى** والحكم، فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة، لأنه لا يقبل بفعل معناها إلا بالصلة ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على حين تنوع منه أنواع، لأنها لا تخلوا من الإبهام أبدا، ولذلك كان في **لفظها** ألف آخره مد في الألف من الحد والإشباع في هواء الفم، مشاكلة لأتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها علة نوع بعينه، وخصوا ما يعقل وقصدوها عليه، أبدلوا الألف نونا ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصرا لفظ موازنا لقصر المعنى، فقالوا من عندك: تخصيصا بما يعقل، وإذا كان أمرها كذلك ووقعت على جنس من الأجناس، وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لابد للصلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة (له) فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى، فإذا وقعت على ما هو فاعل في المعنى كان ضميرها فاعلا في المعنى واللفظ كقولك كرهن ما أصابك، فما مفعولة لكرهت في **اللفظ** و**المعنى**» [41] ص122-123 .

3. علل معنوية:

وردت هذه العلة في قوله "الجازم" لم "ولما".«"لم" نفي للماضي، كما أن "لن" نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي (الماضي) حرف "لا" إذ هي أعم بالنفي وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى: " فلا اقتحم العقبة" و(في) قول الراجز:

***وأبـي عبـد لك لا ألـمـا***.

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف (لم)، لوجوه منها:

أنضم قد خصوا المتحمل به، فأرادا أن يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل لأن "لا" تختص ماضيا من المستقبل في النفي، ولا فعلا دون اسم.

ووجه آخر، وهو أن "لا" يتوهم انفصالها مما بعدها، إذ قد تكون عاقبة لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب، مثل قوله تعالى: "لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ "[43]،الآية01. وحتى لقد قيل في قول عمر- رضي الله عنه- :"لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم، أن "لا" ردع لما قبلها، و"نقص" واجب لا نفي، وكذلك قال بعض الناس في قوله- عليه السلام-: (لا تتراءى نراهما): أن "لا" ردع وما بعدها واجب.

لعمري إن في لفظها إشارة لهذا **المعنى**، حيث كان بع اللام فيها صوت مديد ينقطع في أقصى الخلق، راجع إلى الخلق مخارج الحروف، بخلاف "لم" فإنها شاركة لـ "لا" في "اللام" المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي، ثم فيها يتصل بها لاسيما وراءها، كما كان ذلك جائزا في "لا" والله أعلم، لفظ المضارع حرصا على الاتصال وصرفا لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال.

فإن قيل: وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى؟ وليس هو الماضي سواء؟ قلنا: لا سواء لمن ستبصر وأمعن في هذا الشأن، ويجر إلى هذه المسألة وكثير من المسائل الواردة عليك على أصل التمهر، إلا أن ذلك فليس يفوض إن شاء الله تعالى بنا، ولا يدوي لك فرع أفتنا» [41] ص109-110 .

كما تظهر هذه العلة في قوله: قلنا «فما وجه مضارعة الفعل والحال؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة **لمعاني** الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بنى من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع للسين أولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واصل القواعد عن منهاج التحقيق متباعد» [41] ص111

د.تقسيم العلة من حيث الطبيعة:

1.العلل التعليمية:

فهذه العلة نتوصل بها، إلى ضبط كلام العرب ونعلمه وهي القضايا المسلم بها وتظهر هذه الأخيرة (العلة) في كتاب السهيلي في مواضع متعددة نذكر على سبيل المثال:

مسألة **[أقسام الكلام]** حيث قال: أبو القاسم أقسام الكلام ثلاثة: «اسم وفعل وحرف وهذه العبارة على طولها، واهية مردودة وعبارة سيبويه على إيجازها صحيحة مقيدة قال سيبويه: «والتكلم اسم فعل وحرف» ونجد السهيلي يقر بأن أقسام الكلام ثلاثة اسم فعل وحرف وهو يشاطر كلام سيبويه في ذلك» [41] ص43 .

وتظهر هذه العلة كثير في تعريفات السهيلي للحدود كقوله «التصغير وتظهر عن تغيير الاسم لبدل على صغير المسمى وقلة أجزائه» [41] ص80-81 .

كذلك وردت هذه العلة من باب المعرف كمسألة **[من باب معرفة علامات الإعراب]** قوله: « الواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة».

وتظهر أيضا في قوله: « جميع ما يعرب به الكلام شغله أشياء" وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون، وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنها عبارتان عن معدوم والمعدوم ليس شيء وهو معلوم، وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المد بعض والحروف أصوات: وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا "إبراهيم النظام" وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى، والغرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته، لأن النتائج من شأنها في هذه الصناعة»[41] ص87 .وقوله: "وأعلم أن الوجه تقديم الفاعل".

«قسم النحويون هذا الفصل أربعة أقسام:

- قسم لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول، نحو صرب موسى عيسى، وضرب خذام قطام، وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب.

- وقسم لا يجوز فيه تأخير المفعول نحو: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) [63]،الآية124. من اجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر.

- وقسم يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو: ضرب زيدا عامرا ، وقسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن، نحو: أعجب زيدا ما كره عمرو، لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى حرصا على إفهام المخاطب» [41] ص133.

ونجد هذه العلة في تعريفه للنعت في قوله: « والنعت: تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه، وهو مصدر "نعت الشيء أنعته" ثم سموا الاسم التابع للمنعوت نعتا وإنما هو اسم منعوت به، كما يقال "درهم ضرب الأمير" و"هؤلاء خلق الله" أي مخلوقون» [41] ص158 .

2.العلة القياسية:

وهي كما سماها ابن مضاء العلل الثواني، وهي علل نادى بها النحاة مع العلل الثوالث وقد ثبتها السهيلي.

هذه العلة من عدة مسائل كالتثنية وحمل على المعنى كقوله: « إن قيل فما بالهم يقولون في جمع ابن "بنون" وهو جمع على حد التثنية، فلم لم يقولوا:"البنون" كما قالوا: "البنان"؟

قلنا: إن الجمع قد يلحقه التغييرات بالتكسير وغيره بخلاف التثنية فإنها في الرفع و"ياء" مكسور ما قبلها في النصب والخفض، فأشبهت حالة حال ما لم يحذف منه شيء إذا المحذوف منه "ياء" أو "واو"، ففتحوا أوله كما كانوا يفعلون لو لم يحذف منه شيء وليست هذه العلة في التثنية إذا تأملتها.[41] ص79

حيث علل السهيلي جمع ابن علي بنون العلة ( شبيه الحال وقوله تعالى: "فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً " [63]،الآية74 . ذهب الزّجّاج في هذه والتي في قوله: "أو كصيب من السماء" إلى أنها "أو" التي للإجابة، أي فقد أبيح للمخاطبين، أن شبهوا بهذا أو هذا» [41] ص198. وقول السهيلي فإن قيل: « فلم جاء بلفظ الماضي،؟أعني قوله (أأنذرتهم).

وكذلك: (أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [42]،الآية193."وأقام زيد أم قعد" ولم يجئ بلفظ الحال ولا المستقبل؟ فالجواب من وجهين:

- أحدهما: أن في الكلام معنى الشرط، والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضي نقول: "إن قام زيد غدا لم أباله"، ولم ينفع القوم إن "أنذرتهم أو لم تنذرهم" فلذلك جاء بلفظ الماضي وقد قال الفارسي قولا غير هذا ولكنه قريب منه في اللفظ، قال: "إن ألف الاستفهام تضارع "إن" التي للجزاء، لأن الاستفهام غير واجب كما أن الشرط ليس بجاهل إذا عدم الشروط".

وهذه العبارة فاسدة من وجوه يطول ذكرها، ولو راعى المعنى الذي قد مناه لكان أشبه، على أنه عندي مدخول أيضا لأن معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصة دون الحال والماضي. وقوله: (سواء عليكم أدعوتموهم) و(سواء عليهم أأنذرتهم) لا يختص بالاستقبال بل المساواة في عدم المبالاة موجودة في كل حال، بل هي أظهر في فعل الحال ولا يقع يعد حرف الشرط فعل حال بوجه» [41] ص334 .

ويعلل استحقاق أوائل الألفاظ الحركات الأثقل في قوله: « والرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، (لأن ككل مخبر عنه) مقدم في رتبة، فاستحق من الحركات أثقلها لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغيرات غنما تلحق الأواخر تخفيفا، وجه آخر في (استحقاق) المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاعتبرت للمخبر عنه ليثبت كل اللفظ المقول، والمعنى المنقول كما تقدم فيما مضى من الأصول، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله، لن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي ومن ثم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول إن وأخواتها (وظن وأخواتها)» [41] ص334 .

وتظهر هذه العلة في **[مسألة التعدي]** الفعل: في قوله: « فإن قيل دوما فائدة ذكر الاسم الجامد؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي؟

قلنا: في ذكر الاسم موصوفا بالصفة، في هذا الموطن، دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها، وأنها مستمرة له، وليس كقولك: "جاء زيد صالحا" لأن "صالحا" ليس فيه غير لفظ الفعل، والفعل غير دائم وفي قولك: "رجلا صالحا" لفظ "رجل" وهو دائم» [41] ص305 .

3.العلل الجدلية:

يكثر السهيلي من الجدل في كتابه إذ يكثر من الانتقال بين التساؤلات والافتراضات في مسألة الواحدة كقوله: « فإن قيل لك إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أقوالها بالألف للعلة التي ذكرتم، فلم لم يطردوا على الجمع بالواو، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟".

فالجواب: أن الألف منفردة في الكثير من أحكامها عن الواو والياء، كإنفرادها في الردف واختصاصها بالتأسيس وغير ذلك، والياء والواو أختان في باب الإقراء والردف وأشياء كثيرة ، فكأنهم إذا قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا عن الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياء بعدوا عنها.

فإن قيل فما بال "السين" و"منين" وبالعهما جمع على حدة التثنية، وليس من صفات العاقلين ولا أسمائهم إلا علام؟.

فالجواب:أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه أربعة شروط:

أحدها: أن يكون معتل اللام.

الثاني: أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد ولين.

الثالث: أن يكون مؤنثا.

الرابع: أن يكون له مذكر.

فإن قيل فما بال الأرضيين؟

قلنا: والله المستعان، ليس "الأرض" في الأصل كالأسماء الجناس مثل "صخر" و"كلب" ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها كالفوق والعلو، ولكنها وصف بها هذه الأرض المحسوسة، فجرت مجرى قولهم: " امرأة ضيف وزور" يدلك على ذلك قول الراجز: " ولـم يقلـب أرضـها البيـطـار".

يعني قوائم الفرس فأخره اللفظ –وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى، فإذا كانت هذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت، والعلو والسفل، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها، خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، حيث عين جزءا محسوسا منها، فجاز هذا أن ينفي إذا أضمت إليه جزءا آخر فتقول: « رأيت أرضين، أو هما أرضان، ولا يقال للواحدة: أرضة، بتاء التأنيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو"ثمرة" و"برة" من "تمر" و"بر" لأن الأرض ليس باسم جنين كما تقدم» [41] ص119-120 .

ومما أوعل فيه السهيلي تعليلاته النظرية تعليله في **[الفعل بعد الجوازم]** قوله:« فإن قليلا وكيف لم يخرجوا اللين كما خافوه في النهي؟.

قلنا: للدعاء هيئة ترفع الالتباس، وذكر الله تعالى مع الفعل ليس بمنزلته ذكر الناس، فتأمله فإنه بديع في النظر والقياس، فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهي في معنى الأمر والنهي، منها قول عمر –

رضي الله عنه- "جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء" الحديث (وقول العرب:"انجز حر ما وعد") ، وقول الحارث بن هشام: "اتقي الله امرؤ..." وهو كثير في الكلام، ولكنه في معناه كله الأمر ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصدا إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة، كأنهم يريدون بقولهم: " أنجز الحر ما وعد" أي: ثبت ذلك في المروءة واستقر، وفلان حالته أي: جرى ذلك في العادة واستمر و"جمع رجل عليه ثيابه" حكم وجب في الديانة وظهر وما استمر. فالإشارة إلى هذه المعاني خبرته إلى هذا البناء، وإن كان في معنى الأمر، إلا ترى أنه لا يجيء بعده الاسم إلا نكرة، العموم هذا الحكم وشيوع النكرة في حينها على العموم فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأفعال أيما معرفة ترخص فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر فقلت: " اتقي الله زيدا" و "أنجز عمرو ما وعد" خبرا لا أمرا» [41] ص112 .

«فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت: "عن قمت فمن معك" و"إن خرج زيد ذهب عمرو؟»

فالجواب: أنهم قصد وازدواج الكلام، وآثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معا كالأخوين ألا تراهم يقولون: آتيك بالغدايا والعشايا" و قولوا

*** حوراء عيناء من العين الحير***

وقال الله سبحانه: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ) [50]،الآية 67 .(فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا) [63]،الآية 194. ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله، ألا ترى كيف حسن: «إن تزرني أزرك" وكان قولهم: " إن زرتني أزرك" أحسن من قولهم: "إن تزرني زرتك" وهو أقبح الوجوه الأربعة، بعدم الازدواج فيه، وقد ذكر "أبو القاسم " قبحه في باب الجزاء»[41] ص112 .

«فإن قيل إن كان يجوز: "إن زرتني أزرك" بلفظ المستقبل في الثاني، فلم "يكن" ينبغي أن يجوز "إن تزرني زرتك" بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل، إذ لا معنى يصححه ولا ازدواج يحسنه؟

فالجواب: أنهم أجازوه على قيمته لأن فيه طرفا من معنى المضي وحصول الفعل، إذا كان واقعا إذ وقع الأول لا محالة وحاصلا بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل ولم يبقوه أصلا» [41] ص114 .

«فإن قيل: فإننا نجد حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي، لا يختلف القراء فيه، وتارة بلفظ المستقبل، لا يختلف القراء فيه أيضا، وكلامه -سبحانه وتعالى- هو

الكلام الجزل، وقوله فصل ليس بالهزل، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآي دون بعض؟!.

قلنا: كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة، كان بلفظ المضارع لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم، وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد "لم" إلى المضارع ليظهر أثرها وتعرف سرية اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يقلب فيه عن لفظه، ولا ينقل عن أصله.

وذلك نحو قوله عز وجل: "إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ "[64]،الآية 54 .وقوله عز وجل: "إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ...." [56]،الآية 118. مع أن الحكمة التي من اجلها غير الفعل إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع، إلا ترى أن الفعل في قوله: "إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ " ليس ماضيا بالإضافة إلى ما بعده، لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه، وهذا بديع إذا تأملته» [41] ص115 .

و.تقسيم العلة عند السهيلي من حيث الشكل:

1. العلة البسيطة:

وقد أورد السهيلي فيها أمثلة كثيرة بإفرادها لعلة واحدة في تعليل الظاهرة النحوية كقوله: «وليس الفعل المضارع، لن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل (عليه والتصرف بوجوهه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل) التي لها صدر الكلام وصيرته كالأسماء المعمول فيها، ووقع الحال الوصف وموقع خبر المبتدأ و "إن" ولم يقطعه دخول "اللام" عن أن يكون خبرا في باب "إن" كما قطع الماضي، من حيث كانت صيغته الماضي لها صدر الكلام».[41]ص114 حيث علل السهيلي مضارعة الفعل المضارع لشبيهه بالأسماء.

2.العلة المركبة: ونجد السهيلي يستعمل مركب من العلة في تعليله للمسائل النحوية كالتثنية والمشاكلة والعمل على المعنى وقرب ومجاورة في آن واحد كقوله: « أعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو بخط أو (بخط) ولولا مخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم.

فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره (أو ما المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره( فإذا أضمره في نفسه أي: أخفاه ودل المخاطب عليه بلفظ مصطلح عليها سميت تلك اللفظة ، مضمرا لأنها عبارة عن الاسم الذي اضمر استغناء عن لفظه الظاهر.

وإذا ثبت هذا فالمضمرات في كلام العرب نحو من سنين (منها) منفصل يختص بالرفع (نحو: أنا وأنت، ومنها متصل مختص بالرفع) ومنها ما يختص بالنصب متصلا ومنفصلا، وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلا بما قبله لأن المخفوض كله نوع واحد ولا يكون إلا متصلا بما قبله اتصالا البعض بالكل، وكل ما ذكرناه معلوم، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والتثنية من واضح اللغة في تخصيص ألفاظ المضرات بما اختصت به، فتبدأ بضمير المتكلم المنفصل فنقول:

إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الاختيار، لدلالة المشاهدة عليه، جعل مكانه لفظا يوصي به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من "همزة" و"نون" أما "الهمزة" فالآن مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم، إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد، ألا ترى قوله سبحانه: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ" [70]،الآية 16. ألا تراه تعلى يقول: (ما يلفظ من قول إلا لديه؟) يعني: ما يلفظ المتكلم فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك،وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاها (بذلك) ما كان مخرجه من جهته وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا "الهمزة" أو "الهاء" والهمزة أحق بالمتكلم لفوقها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به وأما ما آلفها من "النون" فلما كانت "الهمزة" بانفرادها لا تكون اسما منفصلا كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين، غذ هي أمهات الزوائد ولم تكن حروف المد مع "الهمزة"، لذهابها عند التقاء الساكنين إذا قلت: أنا الرجل، وأنا الغلام، "الهمزة" في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلبس بالألف التي هي أخت اللام فيختل أكثر الكلام.

فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حروف المد واللين، ثم يبنوا النون لخفتها بألف في حال السكت، أو بها في لغة من قال: إنه، ثم لكل كان المخاطب مشاركا في معنى الكلام إذ الكلام مبدوءه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا ولا اجتاح إلى تعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون، وفرق بين الضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة فقالوا: "أنت، وخصت "التاء"

بذلك لثبوتها علامة الضمير المخاطب الفعال في (فعلت) إلا أنها هناك اسم، وفي "أنت" لا موضع لها من الإعراب".

وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان "ياء" لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغناء ولم يكن به من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرفا من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ منفعة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض.

إلا أن "الكسرة" لا تنتقل بنفسها حتى يمكن فتكون ياء، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لإتسوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا الضم زادوا نونا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في بال الفاعل» [41] ص170-171-172

حيث استعمل السهيلي مجموعة من العلل منها تمكن إشراك، قرب ومجاورة.

كما أورد هذه العلة من خلال: «وما اجمع الذي هو توكيد الاسم الواحد، فليس به من معنى لتفضيل شيء، فكان كباب "أحمر" ولذلك استغنى أن يقال: "كلاهما أجمعان" كما يقال: "كلهم أجمعون" لأن التثنية أقل من أن يحتاج في توكيدها إلى هذا المعنى فثبت أن أجمعون" لا واحد له من لفظه، لأنه توكيد لجمع من يعتل، وأنت لا تقول فيمن بعقل: "إذا جاء في زيد أجمع"، فكيف يكون: "جاء في الزيدون أجمعون" جمعا له: وهو غير مستعمل في الإفراد؟.

وحكمة هذا ما تقدم من أنهم لا يؤكدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد لما من لفظه أو تثنية لا واحد لهما مستعملا، ليكون توكيد على الحقيقة، لأن كل جمع ينحل لفظه (إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع فكيف يؤكد به المعنى الجمع) والتوكيد وتثبيت ورفع اللبس والإبهام فوجب أن يكون فيما ثبت لفظا ومعنى» [41] ص226 . حيث جمع السهيلي من علة الاستغناء والتوكيد والوجوب لتعليل مسألة واحدة.

## 2.3.طبيعة العلة عند السهيلي:

### 1 . حسية:

لقد أثبتنا في الفصل الأول حسية العلة النحوية من خلال الآراء التي طرحها ابن جني فيما يخص الموضوع حيث استدل على حسية العلة بنقل الحال وخفته على النفس كما أن العرب يعللون بعلة الفرق والتي اعتبرها الدكتور الحاج صالح من العلل الحسية وذلك اعتبار أن اللغة عبارة عن أصوات والمتتبع لكتاب السهيلي بلحظ حسية العلل عنده من خلال أنواع العلل التي تطرق إليها مثل: الفرق أو أمن اللبس الثقل، التخفيف.....إلخ وكل هذا يدخل في إطار حسيّة العلل لديه ولكي تثبت هذا القول نعطي بعض المسائل التي توضح صحة كلا منا منها مسالة: **[في مسألة التصغير]** قوله: «وأما "الواو" فلا معنى لها في التصغير لوجهين:

-أحدهما: دخولها في درب من الجموع نحو "الفعول" فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير، فيلتبس تعليل بالتكثير.

- والثاني: أنه لابد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كسر ما بعد علامة التكثير في نحو "مفاعل"، ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان.

وكثيرا ما يفعل العرب ذلك توازن ما بين اللفظين، إذا كان معناهما متضادين ألا ترى أن "علم" على وزن "جهل"، و"روى" على وزن "عطش" وشرف فهو شريف،على وزن وضع فهو وضيع؟ وهذا كثير في كلامهم من أن يحصى.

فلم يكن إدخال "الواو" مكان "الياء" لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها، فإذا امتنعت الواو والألف قد اختص بها الجمع فلم يبق إلا الياء، و(قد) جعلت مفتوحا ما قبلها من اجل الضمة التي (هي) في أول الكلمة، لئلا يخرج من ضم إلى كسر» [41] ص71-72. حيث يعلل السهيلي زيادة الياء ثالثة بدل الواو وذلك لكي لا يلتبس التعليل بالتكثير.

كما يتابع السهيلي كلامه الذي يثبت أن العلل النحوية لديه حسية من خلال مسائل تعدل عن القياس الذي كان ينتظر أن يكون عليه لولا الاستثقال الذي يجده المتكلم فيقول في مسألة **[الجزم خاص بالأفعال والخفض بالأسماء]** بسؤال السهيلي من امتناع من دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال «الأفعال واجب وممكن ومنتف أو في حكم منتفى فالرفع للواجب، والنصب للممكن والجزم ا

لذي هو عدم الحركة وانتفاذها للمعنى أو ما هو حكمه». وكل ما قاله صحيح إلا أن قوله: «لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال فإن للسائل أن يقول: لم أرد إعرابا رابعا، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلا من الخفض، والخفض بدلا من الجزم، فيجاب حينئذ بما اعتل به النحويون فكانت أحمل لثقل الحركة والأفعال بعكس ذلك» [41] ص72 .

حيث يعلل السهيلي أقسام الأسماء بأنها ثلاثة مخبر عنه، داخل في حديث غيره، ومضاف إليه، ولا يحتاج إلى إعراب رابع لخفة الأسماء وعلل ذلك بعلة الثقل.

كما أورد السهيلي مسألة أخرى يظهر من خلالها حسيّة العلة عنده منها: في كقوله: « فإن قيل فلم بإعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافا لنظائرها مما علة كعلتها، وهي الأسماء المقصورة؟.

قلنا في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه كما أن الجسد مع ما يكون في المعنى، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها كقولهم: "أيش" و"لم أبل"» [41] ص77 .

فعلل السهيلي استعمال العرب لكلمة "إيش" بدل أي شيء تخفيفا وكثرة استعمالها قي قيل العرب وذلك لخفة في النطق واقتصاد قي المجهود.

ونجد السهيلي يدعو الحسّ إليه ويجد وطلب الإستخفاف عليه من خلال «وأما وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الإستقبال، واستغنوا أن صيغة المستقبل إيثارا للخفة، لن هذه العلة لا تنتقل بنفسها، إذ يلزم فيها بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: لن وكي ولام الأمر» [41] ص113 .

وقد علل السهيلي وقوع الفعل بزمن الماضي بعدم حروف الجوازم لإستغناءهم عن صيغة المستقبل وذلك للتخفيف.

وكما يعلل السهيلي بعلة أمن اللبس وهي علة حسيّة لأن المتكلم وإن كان جميل إلى تحقيق من الجهد العضلي الذي يبذله في كلامه فإنه يحرص في نفس الوقت على أن يكون كلاما واضحا ليحصل

الفهم عنه وهو ما يظهره إلى أن يفرق بين ما يتشابه من كلام بعلامات حتى لا يقع لبس، وحتى يؤدي الكلام وظيفته وهي الفائدة، في قوله: «فإن قيل " فما وجه مضارعة الفعل المستقبل والحال؟.

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بنى من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفعل المتقدم، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد» [41] ص111 .حيث علل السهيلي مضارعة الفعل المضارع للاسم وذلك بتصرفه في وجوه الإعراب وقطعا للبس.

كما وجد السهيلي كلغة في النطق في بعض الأصوات اللغة وذلك للثقل في الكلام لقوله:«أخذوا الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهي الضمة، والضـمة لا تنتقل بنفسها ما لم تكن ثم راء و الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها وهنا التمس السهيلي الخفة بجعل التاء مكان الواو لقربها من مخرج الضمة وقد استعمل السهيلي علة أمن اللبس وعلة الاستثقال لتعليل بعض المسائل النحوية وذلك من أجل اختصار والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق، فالاختصار مظهر من مظاهر التخفيف اللغوي.

فهو تقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه اختلال للمعنى أو غموض له وهو يختلف عن الحذف والاستثمار فالعرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المشجع بتمامه فالاختصار جائز مادام المعنى ليس منتقصا أو غامضا عما أراد المتكلم» [71] ص351 .

ومن قوله: «فإذا قلت: "علمت" فمطلوبها ثلاث معان: جوهره وهو المحل وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل: الجوهر (منها معروف)، وماهية الصفة معروفة على حدها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات.

إذا ثبت هذا فلا يضاف إلى الله سبحانه إلا العلم ولا يقال فيه: "عرف" ولا "يعرف" لأن علمه متعلق بالأشياء كلها، مركبها ومفردها تعلقا واحدا، بخلاف علم المحدثين فإن معرفته بشيء آخر، وما زعموه من قولهم قد يكون "علمت" بمعنى "عرفت" واستشهادهم بالآية التي استشهدوا بها، ليس هو

حقيقة لأن تعدي "علمت" إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى "عرفت" ولكن على جهة المجاز والاختصار» [41] ص111 .

ومما يبين حسية العلة عند السهيلي اعتماده على ما يقول العرب كقوله: « أن الاسم في عبارة النحو بين على ما هو في كلام العرب لم يحتاج إلى تبينه بحده واستعماله لكلمة السماع».

ومن خلال استعراضنا لهاته المسائل نستنتج إنّ العلّة عند السهيلي تقوم على الحسّ وذلك إيثارا للخفة وأمنا للبس وللجهد العضلي و للاقتصاد اللغوي واستكراها للثقل وهنا يشاطر السهيلي ابن جني فيما يخص طبيعة العلة بأنها حسية وليس معنوية.

وهذا يثبت مدى قوة علل السهيلي لإستنادها على الحسّ فهو دائما يعلل يثقل الحال وخفتها والأسس بالشيء والإستيحاش منه بإضافة إلى إيمانه بحكمة واضع اللغة «فإني لم أفحص عن هذه الأسرار وحقي التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصدا للتفكير والاعتبار في حكمة من خلق الإنسان وعلمه البيان، فإنه الخالق للعبارات والمقدر للطائف والإشارات (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ)، [42]،الآية54. و(وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) [72]،الآية18. فمتى لاح لك في هذه الأسرار سر وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الواجب للتعلم، (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) [73]،الآية114.» [41] ص177 .

2.الموجبة والمجوزة:

تناول ابن جني العلة فأكد بأن أكثر العلل عنده: «مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر، والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك فعلل هذه الداعية أيضا موجبة لها غير مقتصر بها ، وعلى هذا مفاد كلام العرب» [18] ص164 .

ومن خلال دراستنا للمسائل التي عرفها السهيلي وعلله في كتابه تبين أن العلل عنده موجبة ومجوزة.

3.الموجبة:

إن السهيلي تناول العلة الموحية انطلاقا من الإيجاب اللغوي الذي افترضته اللغة فصار أصلا يبنى عليه كما أكده الرضي لقوله: «إعلم أو لا أن قول النحاة الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون

به أن موجب له، بل المعنى أنه بشيء إذا فصل ذلك الشيء أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجيه العلة» [54] ص35 .

ومن بين المسائل التي استعمل فيها السهيلي هذه العلة قوله: «فإن قيل: ولم لا يجوز أن يكون "فاعلا " هاهنا خبرا ليكون وتجعلها ناقصة؟.

فالجواب أن يقال: يمنع من ذلك أمران: المعنى وسياق الكلام، فإن الكلام ورد في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، **فوجب** أن يكون تأويله، ما جاز أن يوجد أصلا فاعلا أو مفعولا، لأن "كان" التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر، فلا تدخل إلى على ما ثبت معناه وعرف وجوده» [41] ص177 .

وهنا نجد أن العلة التي أوجبت أن يكون الاسم بعد كان في هذه الحالة فاعلا وليس خبرا لها هي الإيجاب وذلك لعدم جواز دخول كان على من لم يثبت معناه كالفاعل والمفعول به.

الأمر نفسه في تعليله **[عمل الحروف الناصبة والجازمة في الفعل المضارع]** في قوله: «أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة، إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، **فوجب** عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دّلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به» [41] ص63 .

حيث أرجع السهيلي ذلك إلى وجهين:

الأول: أن العامل في المبتدأ هو عامل معنوي كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي.

عمل هذه الحروف مشابهة لعمل حروف الجر في الأسماء لأنها دخلت في معنى الفعل وليس معنى الجملة كما هو الحال بالنسبة لحروف الجر، وقد تبنى السهيلي الوجه الثاني.

كما يعلل السهيلي **[بناء الاثنين على الفتح لقربها من الواحد]** لقوله: « أما اختصاص الألف بالتثنية، فلقرب التثنية من الواحد في المعنى وجب أن يقرب لفظها من لفظه ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير في أكثر الجموع.

وفعل الواحد مبني على الفتح **فوجب** أن يكون فعل الاثنين كذلك، وذلك لا يمكن من غير "الألف" فلما ثبت "الألف" بهذه العلة ضميرا للاثنين، كانت علامة الاثنين في الأسماء، كما فعلوا في "الواو" حين كانت ضميرا للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الأسماء» [41] ص83-84 .واستعمل السهيلي في هذه المسألة علة الوجوب في تعليله لها، ويذهب السهيلي في تعليله لتقديم الظرف على الفعل في مسألة **[دلالة المضارع على الزمان]** بقوله: « ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن "السين" و"سوف" من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستند لا إلى الاسم المخبر عنه **فوجب** أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: "زيدا سأضرب" و"زيد سيقوم" مع أن الخبر عن "زيد" إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه "السين"، فإن ذلك المعنى مسدد إلى المتكلم لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد" إنما هو لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد" فتقول: "زيد سيفعل"» [41] ص94 . وهنا أيضا تظهر علة الوجوب في تصدر الظرف الكلام.

ويعلل وجوب توكيد معنى الجمع والتثنية بجمع واحد من لفظه وذلك أن التوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهام في قوله: ق وحكمة هذا ما تقدم من أنهم لا يؤكدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه، أو تثنية لا واحد لها مستعملا، ليكون توكيدا على الحقيقة لأن كل جمع ينحل لفظه (إلى واحد فهو وعارض في معنى الجمع، فكيف يؤكد به معنى الجمع)، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهام، فوجب أن يكون فيما يثبت لفظا ومعنى» [41] ص226 .

ونجد السهيلي بخلاف الزجاجي في هذا الباب باعتبار أن الزجاجي اعتبر أن علل النحو ليس موجبة بقوله: « إن علل النحو ليست موجبة وإنما مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة، بها ليس هذا من تلك الطريق» [29] ص64 .

4 . المجوزة:

أورد السهيلي أمثلة كثيرة في الأمر كقوله: «فأما الجمع نحو الأيام فإنما جاز إضافتها إلى الفعل لأنها قد يراد بها معنى المفرد كشهر والأسبوع والحول وغير ذلك» [41] ص75 .

كما جوز السهيلي إلحاق التاء بفعل قبل اسم الجمع بقوله: « وأما حذف التاء من (قال نسوة) فلأنه اسم جمع بمنزلة وهط ونفر، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت "التاء" في فعله ولكنه قد يجوز أن يقال: "قالت نسوة" كما تقول: "قال فتية وصبية"» [41] ص131 .

ومن علل الجواز قوله: «وجميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض إلا النعت المنبيء عن الكثرة والزيادة في الأدوات فلا يكون في الجواهر والأعراض تقول: علم كثير وحركة سريعة، وهو مجاز لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات متواليات» [41] ص140

ويشاطر السهيلي الزجاجي في **[قطع النعت]** في قوله: « إذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول». جعل "أبو القاسم" تكرار النعوت في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول، كما سيبويه: " سمعت العرب تقول: "الحمد لله رب العالمين" فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية".حيث يشترط تكرار النعوت شرط للقطع.

كما ذهب السهيلي إلى جواز دخول الألف واللام في الحارث والعباس لقوله: «قالت الخزنق بنت هفان:

هذا الاسم يقال فيه: "الخزنق"، بالألف واللام والقياس سقوطها لأنها اسم علم، والعلم إذا نقل من الأجناس لم تدخله الألف واللام وفي حال العلمية، كامرأة تسمى "مزنة" أو رجل يسمى "كعبا" أو "قردا" أو "فيلا"».

فإن كان منقولا من الصفة كالحارث والعباس، جاز إدخال الألف واللام فيه، لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، (وهم يريدون) الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمى، ولا يريدون الإشارة إلى معنى الأرنب والقرد» [41] ص188-189 .

« وكذلك قوله: "السقي"و "الرعي" فلابد من النصب على هذا الوجه وأما "ويح" و"ويل" فترحم واستقباح، و"ويس" استصغار، فتارة تكون نصبا كما تكون "خيبة" وذلك إذا أردت محض الدعاء، وإن أردت أن تشوب الدعاء بغير عن نفسك رفعت كما رفعت "سلام عليكم" إذا أردت التسليم والتحية، لأنك مترجم كما انك مسلم، فيكون التقدير "ويح مني لك" و"استقباح مني له"، ، ولا يتصور هذا في "تبًا له" ولذلك منع "بسيبويه" الرفع "تبا"، وأنكر على من أجازه، ولم يبين العلة ولا كشف السر لا هو ولا من شرح "الكتاب".

وقس على هذا "مرحبا بك" فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأنك مرحب إذا رفعت، وإذا نصبت فإما سائل الرحب وأما مبشر للضيف بأن قد صادفت الرحب» [41] ص319 .

ونستنتج في الأخير أن علل النحو عند السهيلي لديه واجب وجائز جنبا إلى جنبا، فالعلة إذا كانت ضرورية كانت، واجبة، وإن كانت غير ضرورية كانت مجوزة وهذا ينطبق مع ما بيناه في طبيعة العلة عند ابن جني عندما اعتبر أن علل النحو موجبة، إن كانت ضرورية وذلك إلى قوله قرب علل النحاة من علل المتكلمين وموجزة أن كانت غير ضرورية وهنا يقف دون أن يقطع الصلة بين علل النحاة وعلل الفقهاء.

# الفصل 3

# آليات إجراء العلة و تميزها عند السهيلي

## 3.1.آليات إجرائها عند السهيلي:

### 1 .السماع:

يعتبر السهيلي السماع من أدلة النحو وصناعة والسماع كما أورده السيوطي«هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلم الله تعالى وهو القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولودين نظما ونثرا من مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت» [08] ص24 .

كما اعتمد ابن الانباري السماع( النقل) من أدلة صناعة النحو حيث ذهب إلى أن« النقل الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة» [74] ص24 . والنقل هو كلام الله وكلام نبيه والكلام الفصيح وقد اعتمد من النحاة السماع ومن ذلك السهيلي ويظهر ذلك جليا نحو: هذا ما قاله العرب، هذا عربي كثيرا.....».

### 1 . 2 .القرآن الكريم:

لقد أورد السهيلي الكثير من آيات الكتاب مؤيدا ما وصل إليه من أحكام أداة إليها قياسهن فكانت الآية عنده حجة يثبت بها صحة دليله واستنتاجهن فمما أورده من الشواهد استشهاده بالقرآن في تعليله الفرق بين قوله تعالى«فمنهما من هدى الله، و منهما من حقت عليه الضلالة» [75] ،الآية 30 .

وقـوله« **وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ** » [42]،الأية30 . وبرر عدم إلحاق التاء في الآية الثانية أكثر منها في الآية الأولى أما جهة المعنى فإن من في سورة النحل واقعة على الأمة.

كما استشهد في مسألة تكريم لفظ الفعل على بنية المستقبل حين أخير عن نفسه بآية كريمة قوله«**وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**» [76] ،الآية4-5 .وتكرر الفعل عصمة لله لم من الزيغ والتبديل والانحراف عن عباده مولاه وان معبوده واحد في الحال وفي المآل.

1. 3. الحديث النبوي الشريف:

إن الاحتجاج بكلام النبي عليه الصلاة والسلام يتم بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرا جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فإن غالب الأحاديث مروي، بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه فزادوا، ونقصوا، وقدموا وأخروا،أبدلوا(ألفاظهم) ألفاظ بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحد مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.

إن السهيلي لم يسر على نهج النحاة الأوائل في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف الداعي إلى الانصراف عن الاحتجاج به هو ما أورده السيوطي نقلا عن ابن حيان في شرح تسهيل حيث يقول قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بموقع في الأحاديث على الإثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرأين للأحكام من لسان العرب كأبي عمروا ابن العلاء وعيسى ابن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء، وعلي ابن مبارك الحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وبتعميم على هذا المسلك المتأخرين من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد و أهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء.

ونلاحظ أن السهيلي عني بالحديث النبوي الشريف لقوله صلى الله عليه وسلم«دع ما حاك في نفسك وإن أفتوك به وأفتوك» [41]،ص161 .ولكن المتتبع لكتب الأحاديث الصحيحة يجد أن السهيلي لم يهتم بصحة الأحاديث التي رواها كقوله«لكل آية ظهر وبطن ولكل حرف حد و لكل حد مطلع» [41] ص268 . وقد علق بعض المحققين مثل حسن البنا بقوله«أنظر الاتقان للسيوطي دون الإشارة إلى أنه حديث، والمتتبع لكتاب السهيلي نجده كثير الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الخلاف حول حجية هاته الأحاديث فمن المسائل التي يشهد فيها بالحديث، يستشهد

بالحديث النبوي الشريف في مسألتين كقوله،« وكذلك تعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلب الزيادة من ربه تعالى حين سأله الصلاة على نفسه و علم أمته كيف يصلون عليه، فقال" كما صليت على ابراهيم، إنك حميد مجيد"(فطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم المزيد من صلاته التي صلاها أن يصلي عليه، كما صلى على إبراهيم، وتعرض للمزيد بقوله، إنك حميد مجيد) لما سمعه يقول:"ولدينا مزيد". ولم يصرح بطلبه تأدبا مع أبيه الخليل عليه السلام، فجمع عليه السلام بين الأمرين، إذ في ذكر الاسم من أسمائه- سبحانه وتعالى- تعرض من العبد لطلب مقتضاه وما يدل عليه فحواه، فإذا قلت: يا غفور، فأنت طالب للمغفرة، وإذا قلت: يا رزاق فأنت طالب الرزق، وكذلك لما أعطى- عليه الصلاة والسلام- درجة أبيه ابراهيم- صلى الله عليهما- في النبوة و الخلة، و لم يستحل عنده المزيد و لا أمكنه التصريح به تأدبا، كما قلناه قول المفسرين في قول المسيح عليه السلام:( وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم)، ولم يقل:"إنك أنت الغفور الرحيم"، قالوا: لأنه لم يرد أن يستغفر لهم" قوله"إن الله خلق عباده في ظلمة".

1 . 4 . الكلام العربي الفصيح:

لقد احتج السهيلي بالأشعار العربية في كثير من تعليلاته حيث بعد الشعر ديوان العرب إذا يعتبر الشعر مادة خصبة لغريب الألفاظ ووحشيتها وأوزان الشعر ومعرفة موسيقاه ومقاماته وانسجامه ومما احتج به السهيلي بالإشعار والأرجاز بيت سنان بن نخل الذي أورده أبو تمام«**و بئري ذو حفرت وذو طويت**» [41] ص137. في امتناع وصف المعرفة بجملة لسببين هما: أن النكرة مفتقرة للوصف.

الجملة تنزل منزلة النكرة لأنها خبر و لا يخبر المخاطب عن أمر يعرفه كما يحتج السهيلي بالشعر في مسألة( لم- و لما) حيث جعلت لم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل في قوله«و أي عبد لك لا ألما»، قوله"و الجازم لما و لما".

« لم نفي للماضين كما أن "لن" نفي للمستقبل، و كان الأصل في نفي (الماضي) حرف"لا"، إذ هي أعلم بالنفي و به أولى وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى«فلا اقتحم العقبة»وفي قول الجزم: و أي عبد لك لا ألم»و هو لأبي خراش الهدبي [08] ص108 .

و نجد من بين الأشعار قول الشاعر في كتابه نحج معا قالت: أعاما و قابله.

وقد قال المحقق هذا الشاهد موجود في الكتاب سيبويه الجزء الثاني ص 39 و لا يعرف قائله و يذكر المحقق صدره فقلت: امكثي حتى يسار لعلنا

كما ذكر السهيلي من الأشعار أجزائها في قوله وأبيض كالمخراق.

وخففه المحقق البيت كاملا

**و ابيض كالمخراق بليت حده *** وهبته في الساق و القصرات.**

ان السهيلي يحتج بما ثبت من الكلام العربي عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ذاهبا في ذلك مذهب أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ"الألفاظ والحروف" حيث يقول: « كانت قريش أجود العرب انتفاء للفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت للغة العربية، وبهم أقتدي وعنهم اخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب: هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هزيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» [08] ص33 .

كما احتج السهيلي بأقوال الصحابة بقوله عائشة رضي الله عنها" إذا حاضت المرأة حرم الحجران» [41] ص54. وهنا يظهر السهيلي كلمة الحجران بالرفع في الأخر.

وقد روى ابن الأسير بكسر النون و هنا يظهر السهيلي لم يستظهر أقوال من تقدموه .

كما احتج السهيلي بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه"تمرة خير من جرادة» [41] ص409

إن احتجاج بالسماع لا يتم إلا إذا كان مطرد في القياس و الاستعمال وذلك ما نجده عند السهيلي في قوله(فإن أحدا من العرب لم يقل) كما علل حذف الألف للإلتقاء الساكنين في قوله" قل لي بعض أشياخنا في تعليل الحذف، إن التنوين بما أوجب حذف الألف المنتقلة لالتقاء الساكنين حذفوها رأسا و استشهد بيت في قوله:

**رأي المر يفضي على آخر *** فصير آخر أولا**

والبيت استشهد به ابن جني في الخصائص ج1 ص 209 ص 86

إن الاحتجاج السهيلي بالسماع لا يتم إلا كان مطردا في القياس والاستعمال لا ما كان شاذا فيما أو في أحدهما، فابن جني يقسم الكلام في الاطراد و الشذوذ إلى أربعة أضرب:

مطرد في القياس و الاستعمال جميعا، و هذا هو الغاية المطلوبة و المثابة المنوية، وذلك نحو: قام زيد: و ضرب عمرا، ومررت بسعيد.

ب -مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، و ذلك نحو الماضي من يذر و يدع، و كذلك قولهم(مكان مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل و الأول مسموع أيضا، قال أبو داود لابنه داود(بابني ما أعاشك بعدي؟) فقال داود:

**أعاشني بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وأنسل**

ج- المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوض الرمث، واستصوب الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي قال: يقال: استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه استحوذ، وأغلبت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة.

د- الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

إن ابن جني يؤكد بأن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ، و استصوب أديتهما بحالهما، و لم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم،و لا في استسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في عاد أعود لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم: أخوص الرمث».

يذهب ابن جني إلى إن الشيء إذا كان شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من: ودر، ودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن، ووعد لو لم تسمعهما».

وهذا ما وقف عليه السهيلي في احتجاجه بكلام العرب الفصيح و ديوانهم الزاجر مقتفيا في ذلك أثر سيبويه و النحاة من قبله .

1 . 5 . القياس:

إن القياس كما عرفه ابن الأنباري في«وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قياس الشيء مقايسة وقياسا، قدرته ومنه المقياس المقدار، قيس رمح أي قدر رمح»[39] ص93 · وهو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع كما قيل بأنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع» [39] ص93.

إن القياس له مفهوم شامل يدل على مفهومات متعددة، فمنه قياس الاستعمال وقياس اللغوي، وقياس النحوي، والقياس المنطقي، فالقياس«هو حمل غير منقول إذا كان في معناه» [74]ص24. وهو بهذا المعنى القياس الأصلي الذي يفيد تتبع، وتعلم اللغة.

القياس اللغوي هو« مقارنة الكلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية» [77] ص09 .وهذا القياس يقوم به المتكلم و هو الذي يلجأ إليه الطفل عندما يقيس ما لم يسمعوه من جمل أو صيغ على ما سمعوه من قبل.

أما القياس النحوي فهو النحو كما يراه النحاة، فإذا كان أول قياس أنماط فهذا القياس قياس الأحكام فإذا كان الأول هو الإنحاء، فإن الثاني هو النحو ولعل الذي دعا ابن هشام إلى وصف الحضرمي بأنه مد القياس هو معرفته أن الحضرمي قد حول النحو من طابع الانتحاء التطبيقي الذي رسمه علي ابن أبي طالب رضي الله عنه بقوله« انح هذا النحو يا أبا الأسود» إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس الحكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه»[78] ص154 .وهذا يرون عن الكساء: « إنما النحو قياس يتبع و به في كل أمر ينتفع»[79] ص124. أدرك ابن الأنبا ري تلك الأهمية، فذهب إلى أن من أنكر القياس فقد أنكر النحو لأن قولهما:« نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلا لا قياسا وعقلا باطل لاجتماع النحاة على أنه إذا قال العربي (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربي أم أعجمي نحو:زيد وعمرو، وبشير وأراد سير، وعلى لا يدخل تحت الحصر وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق المحال، وكذلك في القول في سائر العوامل الداخلة على السماء، والفعال الرافعة والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فإنه يعتذر في نقل الدخول كل عامل من العوامل على كل ما لا يجوز أن يكون معمولا له» [39] ص99 .

إن الوراق جسد ما قد انتهى إليه ابن الأنباري من بعده خاصة في تأكيد ابن الأنباري إنه لو لم « يجز القياس، واقتصر على ماورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمه الوضع، فوجب أن يوضع، وضعا قياسا عقليا لا نقليا بخلاف اللغة، فإنما وضعت وضعا نقليا لا عقليا، فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل» [39] ص99.

أضرب القياس: ابن الأنباري يقسم القياس إلى ثلاثة أضرب: قياس العلة: وهو« أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[41] ص105 . ومن ذلك «ارتفاع ما لم يتم فاعله علة على الفاعل بعلة الإسناد» [33] ص95 .

قياس الشبه: « هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عليها الحكم فالأصل»ومن ذلك حمل المضارع على الاسم بعلة الشبه، وهي «كونه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم بتخصيص بعد شياعه، وانه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، وانه يدل على الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة، وأنه على حركة الاسم، وسكونه نحو( ضارب ويضرب).

وليست هذه العلة التي علق عليها الحكم في الأصل (الاسم) لأن الذي أوجب الإعراب للاسم هو«إزالة اللبس لأن الأسماء تتضمن معا في مختلفة نحو: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لا لتثبت هذه المعاني يبعضها» [33] ص46 . كما أن السماء ترد في صيغ متشابهة لمعان مختلفة يبين عنها الإعراب نحو ما"أحسن زيد"، وما أحسن زيد، وما أحسن زيد. فتنصب، إذا أردت معنى التعجب، وترفع إذا رأت معنى النفي، وتجر إذا أردت الاستفهام،و الإعراب هو الذي أبان عن المعاني المختلفة، وليس شيء من هذه العلل قد حمل بها مضارع على الاسم، وعليه، فهو قياس شبه لا علة، ومنه كذلك حمل (إن) وأخواتها على الفعل لشبهها به من حيث اللفظ والمعنى، وذلك أنها تبنى على الفتح كالفعل، وهي ثلاثة أحرف مشابه، وتلزم السماء كما تلزم الفعال السماء، وتعمل عليها نون الوقاية كالفعل، وتحمل معاني الأفعال، وهي:"حذفت(إن) وشبهت(كأن)، واستدركت ( لكن)، وتمنيت(ليت)، وترحيب(لعل)» [33] ص48 .

قياس الطرد: يؤكد ابن الأنبا ري أن« الطرد هو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الاخالة واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة لأن مجرد الطرد لا يوجد غلبة الظن» [39] ص110 .

يورد السهيلي قياس العلة من خلال مسالة[ **المثنى والجمع السالم]** حيث يقول« وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو "مسلمون" و "مسلمان" وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقع موقع الأسماء فاجتمع فيها وقوع الأسماء ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء» [41] ص84.

حيث حمل إلحاق النون بعد حروف المد في الأفعال وهو الفرع على الأصل وهو إلحاق النون في الأسماء في جمع المذكر السالم كما يظهر قياس العلة في مسألة **[إلحاق علامة التأنيث بالفعل]** في قوله « ومما يسألون عنه أن يقال إذا لحقت رد التاء » لتأنيث الجماعة، فلم لا جوز في الجمع (المسلم)، فيحسن« قالت الكافرون» و« قالت الظالمون »، كما حسن، (قالت الأعراب) و« ذهبت الأحقاد»، ونحوه؟ ومما يسألون عنه أن يقال : إذا كان لفظ الجماعة مؤنثا، فلفظ الجمع مذكر، فلم روعي لفظ التأنيث، وكم يراع لفظ التذكير؟

فإن قالوا: أنت مخير، إن راعت لفظ الجمع ذكرت، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت.

قلنا: هذا باطل، فإن أحدا من العرب لا يقول: الهندات ذهب ولا الجمال انطلق ولا: الأعراب تكلما، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم.

والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالي (إذا) كانت تأنيث الفاعل حقيقة أو مجازا، تقول : طالت النخلة، كما يقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى أخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء: فإن الحوداث أودى بها» [41] ص129 . حيث أن أصل الفعل إذ اتصل بالفعل مباشرة لحقت التاء علامة التأنيث لذلك لا نقول الهندات ذهب بل ذهبت.

كما يظهر هذا النوع من القياس في قوله «فما بالهم بنو الجمع- أعني الذين- وهو على حد تثنية، وفيه علامة الإعراب؟ قلنا: الجمع يفارق التثنية من وجهين: احدهما أن الجمع اسم واحد في الفظ كقولك: قوم ورهط الثاني: أن الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد، من حيث كان آخره إذا مكسورا ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض، وغلبوا

عليه البناء، حيث كان لفظه حمل الرفع على النصب في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء ». فحملوا الرفع على النصب لأن الجمع يكون ياءه مكسورا ما قبلها والتثنية ياءها مفتوح ما قبلها فلا يضارع لفظها في شيء.

ويظهر قياس الشبه في مسألة **[مضارعة الأفعال]** لقوله « وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيئته لدخول العوامل عليه والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم وأخرجته عن شبه العوامل) التي بها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع (الحال) والوصف وموقع الخبر المبتدأ وأن، ولم يقطعه دخول اللام« عن أن يكون » خبرا في باب « إن » كما قطع الماضي من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام» [41] ص110 .

فالأصل في الإعراب الأسماء، فحمل الفعل المضارع على ذلك فأعرب لمشابهة الأسماء وذلك بدخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني في الأسماء، ويجهد السهيلي هذا النوع من القياس في قوله « وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبهت فيها« السين » بالحروف الملحقة الأصل فهو أن يقال لم لم تعمل « السين » «وسوف » في الفعل المستقبل وقد استبدت به دون الاسم وكأن الحروف المستبدة بالأفعال أو الأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال،كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها، وأن لم تكن مثلها في اتصالها و لحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها وتعرف الاسم بها وان لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدادها» [41] ص95. حيث شبه "السين"و"سوف" بالحروف الملحق بالأصل.

أما قياس الطرد فقد تبنى السهيلي رؤية سيبويه مشيرا إلى هذا النوع وذلك في مسألة الحرف في قوله « إنما اختلفوا في "ما " ولم يختلفوا في « هل » لمشاركة « ما » ليس في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة (يؤكد) تشبها بما جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب "ليس" أقوى، لأنها كلمة كليت و" لعل" و "كأن" والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن"ما" و "هل" فلم يكن بد من إعمال "ليس" وإبطال معنى الابتداء السابق. ولذلك إذا قلتك ما زيد إلا قائما، لم يعملها احد منهن، لأنه لا يتوهم انقطاع "زيد" عن"ما" لأن "إلا" لا يكون إيجابا إلا بعد نفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن "ما"، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: "ما قائم زيد" لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءا بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على

ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن "ما" قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى إعمالها و إظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنيا عن تأثيرها فيه» [41] ص60. حيث عملت"م" تشبيها ب (ليس) حيث عملت عملها من جهة النفي لا من جهة اللفظ.

وقد تبنى السهيلي فكرة القياس صراحة جنبا إلى جنب مع فكرة السماع مؤيدا مذهب شيخه أبو الحسين الزجاجي في مسألة حكم الحال من نكرة في قوله« حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ، و أما نصب الصفة على الحال في ضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة هذا منتهى قول النحويين، و كان شيخنا أبو الحسن- رحمه الله تعالى- يريد هذا القول بالقياس و السماع.

(أما) القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتبا، و بينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو برجل كاتبا؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتج إليها.

علة السماع (وأما السماع) ففي الحديث:"صلى خلفه رجال قياما". و أما" وقع أمر فجأة" فليس بحال من" الأمر" و إنما هو حال من "الوقوع" كما تقول، سقي، جمل أحسن من سقي ناقة، إنما هو حال مما دل عليه"سقي"ن و(هو) المصدر/. ومنه أقبل رجل مشيا، (هو) حال من الإقبال» [41] ص183 .

## 1 .6 .الإجماع:

من الآليات التي يعتمدها السهيلي في كتابه الإجماع إذ يقرر عددا من الأحكام و يحتج لبعض العلل بالإجماع.

### 1.6.1 . أقسام الإجماع:

1.إجماع العرب: تناول السيوطي الإجماع مؤكدا بأنه مرتبط بالسماع و القياس إذ لا يمكن فصله عنهما، وهو جعله يذهب إلى أن« إجماع العرب أيضا حجة، و لكن أنى لنا بالوقوف عليه» [08] ص56. وقد أكد سيبويه من قبل ( ارتباط الأحكام النحوية بالسماع و القياس، فإجماع العرب لا توجد حاجة إليه في ظل ارتباط الأحكام النحوية) هذا الإجماع بالسماع والقياس، فإجماع العرب لا

توجد حاجة إليه في ظل ارتباط الأحكام النحوية بالسماع من العرب والسماع عندهما يمكن أن تكمله القبيلة، أو القبيلتان أو الشاهد أو الشاهدان، فسيبويه يقول في الفعل الضاعف مثل: (وددت) أنه « إذا تحرك الحرف الأخير، فالعرب مجمعون على الإدغام»[14] ص158 . كما قال في المفرد المنادى "كل العرب ترفعه بغير تنوين"[14] ص304 . الأمر نفسه في قوله « وليس من العرب إلا وهو يقول تنبأ مسيلمة»[14]ص304 فسيبويه يرمي إلى نفي الندرة أو الشذوذ عن السماع الذي احتج به إلى حد جعل العرب كلها تنطق به.

2. الإجماع السكوتي:

إن الإجماع السكوتي أدرجه السيوطي تحت إجماع العرب، فذهب في تعريفه إلى أنه يظهر في« أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، ويسكتون عليه» [08] ص56 . فاستدل على ذلك بقول ابن مالك في التسهيل مستدلا على جواز توسط خبر ما الحجازية و نصبه بقول الفرزدق:

**فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش و إنما مثلهم بشر**

« ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين، فلم يصب»

حلول السيوطي أن يطبع هذا الاستدلال بطابع الإجماع مؤكدا بأن" الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويت قوله» [41] ص56 .

يكسر السيوطي قاعدة رسخها الشافعي بقوله: « لا ينسب إلى ساكن قول» [80] ص318 فالإجماع يشترط فيه أن يبلغ كل العرب، فمن يضمن أنه بلغم فالإجماع لا يختص بالحجازيين والتميميين فقط بل العرب قاطبة، فلا يوجد دليل على أن قول الفرزدق وصل بلغته إليهم، فالسكوت قد يقتضي الاعتراض كما يقتضي الرضى، فربما تسمعه لا قبيلة، و تظن أنه يتكلم بلغة القبيلة الأخرى، وهو ما يضعف الاحتجاج بالإجماع السكوتي.

3.إجماع البلدتين:

تناول ابن خني هذا القسم من الإجماع« و هو إجماع البصرة و الكوفة حيث يقول:"أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه، و ذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن و لا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه و سلم من قوله( أمتي لا تجتمع على ظلالة)، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة و طريق نهجة كان خليل نفسه و أبا عمرو فكره» [18] ص189 .

يؤكد ابن جني بأنه«مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب فهذا يتناوله عن أول وتال عن ماضي على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يحوز رد غيره إليه».

إن السهيلي ينظر إلى الإجماع على أنه ركن ركيز من أركان الاحتجاج و هو ما جسده في كتابه حيث يتبنى أراء النحاة الذين سبقوه في الكثير من المسائل كرأي سيبويه- الخليل- الزجاجي،...وغيرهم" كمسألة [باب معرفة علامة الإعراب] «الواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة»، اعتلال هذه الأسماء على غير قياس، إذا كان قياس"الواو"إذا تحركت وانفتح ما قبلها إن انقلبت ألفا، فيكون الاسم المقصور، و هذه الأسماء حذفت أواخرها في حال الإفراد و الانفصال، الإضافة.

قال لي بعض أشياخنا في تعليل الحذف: إن التنوين لما أوجب حذف الألف المتقلبة لالتقاء الساكنيين، حذفوها رأسا، كما قال:

**رأي الأمر يفضي إلى آخر *** فصير آخره أولا.**

فإذا أضفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة، و كان الإعراب فيها مقدرا كما هو مقدر في الأسماء المقصورة. و قد قال بهذا القول طائفة من النحويين».[18]ص86

و يقصد بالنحويين سيبويه- الأخفش-ابن يعش كما نجد السهيلي يتبنى أراء نحويين كثيرين منهم سيبويه- أبو القاسم الزجاجي، يونس العزاء في قوله« إذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول».

جعل "أبو القاسم" تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من علة جواز الأول، و لا يلزم هذا الشرط على الإطلاق و لكن الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، و إنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه"سمعت العرب تقول«الحمد لله رب العالمين»، فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربية".

وأما إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته، فلابد حينئذ أن يكون تابعا للمنعوت، ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع، كما قال أبو القاسم.

و فائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تحديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام، لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، و كلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ و قد رأيت هذا المعنى للفراء و استحسنه».

و هنا يجمع السهيلي بين أراء أهل البصرة كرأي سيبويه الزجاجي السيرافي و أهل الكوفة كتشبيه لأي الفراء و الكسائي.

1 . 7. السبر والتقسيم:

«و يعرف السيوطي السبر و التقسيم بقوله"أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يبسرها أي يختبر ما يصلح و ينفي ما عداه بطريقة».كما أن ابن الانباري كان سباقا إلى إبراز أن هناك ضربان من التقسيم:

«الأول: أن يذكر الأقسام التي يجب أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعا بذلك قوله، و ذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر( لكن) لم يخل إما أن يكون لام التوكيد أو لام القسم، بطل أن يكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى و هو التأكيد، و لكن ليست كذلك، و بطل أن تكون لام القسم لأنها حسنت مع (إن) لأن (أن) تقع جواب القسم كاللام، ولكن ليست كذلك، وإن بطل أن تكون لام التأكيد، و لام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها» [39] ص126 .

أما الضرب الثاني من أضرب التقسيم فهو« أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة، فيصبح قوله، و ذلك كأنه يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو(قام القوم إلا زيدا) إما يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلا أو بالإ لأنها بمعنى أستثنى أو لأنها مركبة من إن المخففة و(لا)، ولأن التقدير فيه(إلا أن زيدا لم يقها)، و الثاني باطل بنحو(قام

القوم غير زيد)، فإن نصب(غير) لو كان بالإلصاق التقدير(إلا غير زيد)، و هو يفسد المعنى، و بأنه لو كان العامل إلا بمعنى أستثنى لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب لأنها فيه أيضا بمعنى أستثنى، و لجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير، كما أورد ذلك عضد الدولة على أبي علي حيث أجابه بذلك والثالث باطل بأن (إن) المخففة لا تعمل، و بأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه، و ثبت له بالتركيب حكم آخر، و الرابع باطل بان (إن) لا تعمل مقدرة، وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول، و هو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا» [39] ص127 .

إن السهيلي يتكئ على هذين الضربين في تناوله السبر و التقسيم كآلية من آليات إجراء العلة و هو ما جسده في كتابه حيث يعلل« أن السين تبنى عن معنى الاستئناف و الاستقبال للفعل، و إنما يكون مستقبلا بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله طرف أخرجته"السين" عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت:"سيقوم زيد غدا"، دلت"السين" على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، و ليس قبله إلا حالة المتكلم، ودل لفظ "غدا" على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفا له.ووجه كان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن "السين" و"سوف" من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون، له مصدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح:"زيدا سأضرب" و"زيد سيقوم" مع أن الخبر "زيد" إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه"السين"، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط عن "زيد" فتقول"زيد سيفعل".

فإن أدخلت" إلى" على الاسم المبتدأ جاز دخول"السين" في الخبر، لاعتماد الاسم على"إن" و مضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة فصلح دخول"السين فيما بعدها، فأما مع عدم"أن" فيقبح ذلك» [40] ص94. حيث رجح السهيلي مذهب أبي الحسين و الفارسي و ابن السراج و افد رأي الفراء حيث رجح رأي البصرة هنا.

ونجد أيضا السهيلي في مسألة أخرى**[إذن]** يرجح رأي سيبويه باعتبار إذن حرف مشتبه "بأن" و فساد الرأي الفارسي باعتبار هنا ظرفا في قوله« هذا حرف عندي "أذا" التي كان لما طرفا فلما يستقبل كانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بأن وبكاف الخطاب و بالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خلع منها معنى( الاسم و صارت حروفا لا مواضع) لها من الإعراب، و كذلك فعلوا فإذا، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت اللف، و القياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نونوها لما فصلوها عن الإضافة(إن التنوين علامة

الانفصال، كما فعلوا فإذ حين فصلوها عن الإضافة) إلى الجملة فقالوا: يومئذ فصار التنوين معاقبا للجملة: إلا أن "إذ" في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية(بدليل إضافة "يوم" "و حين"إليها و إنما أخرجوها عن الاسمية) في نحو قوله تعالى( و لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) جعلنا سيبويه ههنا(حرفا بمنزلة أن) فإن قيل: ليس شيء من هذه الأشياء التي صيرت حروفا بعدما كانت أسماء، إلا و قد بقي فيها معنى من معانيها، كما بقي في "كاف" الخطاب معنى الخطاب، و في "على" معنى الاستعلاء فماذا بقي في (إذ) و (إذا) من معانيها في حال الاسمية" فالجواب: أنك إذا قلت:"سأفعل كذا إذا خرج زيد وقدم عمرو" ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، و كذلك إذا قال لك القائل:" قد أكرمتك فقلت: إذن أحسن إليك" و ربطت إحسانك بإكرامه و جعلته جزاء له، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء و هي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء و هي اسم.

وأما "إذ" في قوله تعالى:"إذ ظلمتم" ففيهما معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: لأضربن زيدا إذ شتمتني" فهي-وإن لم تكن ظرفا ففيها من المعنى الأول طرق، كأنك تنبهه على أنك حجازية على ما كان منه إذ شئتم: فإن لم يكن الضرب واقعا في حال الشتم؟، فله رد عليه و تنبيه عليه. فقد لاح، لك قرب ما بينهما وبين"أن" التي للمفعول من أجله، لدلك شبهها "سيبويه" بها في سواء كتابه.

وعجبا للفارسي حيث غاب ذلك عنه وجعلها ظرفا، ثم نحيل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها، بما هو متطور في كتبه، فأعنى ذلك عن ذكره» [41] ص104 .

ويظهر الضرب الأول من خلال مسألة وقوع "م" على المصدر في قوله "أن" "ما"« اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس فمعنى وقوعه عليه أن يعني بها مصدرا، ثم تصلها بفعل(و فاعل)، ثم تعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر، وهو العائد على "ما" فيكون مفعولا مطلقا، تقول أعجبني ما صنعت، أي أعجبني الفعل الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته، فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، فكذلك وقعت على المصدر والظرف وهي في كل هذا بمنزله"الذي" كما تقدم.

وظن بعض النحويين أن التي يعني بها المصدر ليست بها الأولى، و إنما هي بمنزلة "أن" مع الفعل بتأويل المصدر، وليس كما ظنوه، ألا ترى أنك لا تقول: يعجبني ما تجلس كما تقول: يعجبني أن تجلس وأن تخرج و أن تقعد.

ولا تقول في هذا كله "ما"؟ والأصل في هذا الفصل أن "ما" لما كانت اسما مبهما، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن يقع عليه ويعبر بها عنه، كقوله: يعجبني ما صنعت، وما علمت، وما فعلت وكذلك تقول: ما حكمت لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع و الفعل و العمل.

فإذا قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان عنا في الكلام، لخروج"ما" عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني، لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والعقود الذي قعدت فيكون آخر الكلام مفسرا لأوله، رافعا للإبهام فلا معنى حينئذ لـ"ما"».

فأما قوله تعالى**(ذالك بما عصوا)** فلأن المعصية تختلف أنواعها.

وقوله سبحانه وتعالى:**( بما أخلقوا الله ما وعدوه و بما كانوا يكذبون)** فهو كقوله: لأعاقبنك بما ضربت زيد، وبما تسمت عمرا" أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودل ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت لأجزينك بالذنب الذي هو ضرب زيد ،أو كنتم عمرو، فما على بابها غير خارجة(عن) إبهامها» [41] ص144-145 .

كذلك في نفس المسألة **[ما الموصولية]** في قوله «اعلم أن "ما" إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه عمل أوضع أو وضع أو فعل وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري- سبحانه وتعالى- فلا يصح وقوعها إلا على مصدر، لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام على أن أفعال الآدمين لا تتعلق بالجواهر والأجسام، لا تقول:علمت جيلا، ولا صنعت جملا ولا حديدا ولا حجرا، ولا ترابا ولا شجرا، فإذا شئت ذلك وقلت أعجبني ما عملت وما فعلت زيد، فإنما تعني الحدث، فعلى هذا لا يصح قي تأويل قوله سبحانه( والله خلقكم وما تعلمون) إلا قول أصل السنة: إن المعنى: والله خلقكم وأعمالكم ولا يصح قول المقترنة في جهة المعقول لأنهم زعموا أن "ما" واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها، وقالوا: تقدير الكلام: خلقكم والأصنام التي تعملون، إنكارا منهم بأن تكون أعمالنا مخلوقة الله سبحانه، واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه، لأنه( قد) تقدم:"أتعبدون ما تنحتون". فما واقعة على الحجارة المنحوتة، ولا يصح(غير) هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى أما النحو فقد تقدم أن ما لا تكون (مع) الفعل الخاص مصدرا. وأما المعنى فإنهم لم يكونوا يعبدون النحت، وإنما كانوا يعبدون النحوت، فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي رد عليهم و تفيد لهم كذلك "م" فيها واقعة على الحجارة المنقولة والأصنام المعبودة، فيكون التقدير: أتعبدون حجارة

تنحونها، والله خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون؟ هذا كله، معنى) قول المعتزلة، وشرح ما شبهوا به، والنظم على تأويل أصل الحق أبدع و الحجة أقطع والمعنى لا يصح غيره.

و الذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح مجال، لأنهم مجمعون معنا على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر و الأجسام.

فإن قيل: فقد تقول: عملت الصفحة: وضعت الجفنة، وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟.

قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف و التركيب، و هي نفس العمل(و أما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل، و الفعل إلى الأحداث دون الجوهر وهذا إجماع منا ومنهم، فلا يصح حملهم على غير ذلك و أما مازعموا من حسن النظم و إعجاز الكلام فهو ظاهر، و تأويلاتها معدوم في تأويلهم، لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة. لانفراده بالخلق، و إقامة حجة على من يعبها ما لا يخلق شيئا و (هم يخلقون، فقال:أتعبدون ما ينحتون)أي: مالا يخلق شيئا لهم) يخلقون و تدعون عبادة من خلقكم و أعمالكم التي تعملون، ولو لم يضف خلق العمال أليه في الآية، و قد نسبها بالمجاوز إليهم، لما قامت له حجة(عليهم) من نفس الكلام، لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم، و هو خالق لأجناس آخر فينشر لهم معه في الخلق- تعالى الله عن قول الزائفين، ولا ولعا لعثرات المبطلين، فما أدحض حجتهم و ما أوهي قواعد مذهبهم! و ما أبين الحق لمن أتبعه....فسأل الله الكريم أن يجعلنا من أتباع الحق وحزبه، و أن يعصينا من شبه الباطل و ريبه.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عبيد في قوله حذيفة:" إن الله يخلف صانع الخزم وضعته" و استشهد بالآية، وخالفه العتيبي في"إصلاح الغلط" فغلط أشد الغلط، ووافق المعتزلة في تأويلها وإن لم يقل يقبلها.

وتلخيص ما تقدم أن "ما" وغيرها من الموصلات إذا عنيت بها المصدر، لم يجز أن يكون الصلة فعلا مشتقا من ذلك المصدر، لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبينه والشيء لا يبين نفسه، إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع»[41] ص147-148-149 . حيث رجح قوله على رأي النحويين.

يواصل السهيلي احتجاج بالسبر والتقسيم في مسألة [أقسام النعت] حيث يخطئ المحدثين من النحاة وبين رأيه بتقسيمه النعت إلى ثلاثة أقسام لقوله«النعت في المحدثين يكون بالصفة المعنوية

نحو: عاقل وعالم، وبصفة في معنى النفي كقولك: واحد وظاهر، لأنها لا تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت، وإنما تدل على نفس الشيء عنه. ويكون بصفة فعلية، إلا أنها الفعل في المحدثين راجع إلى الصفة المعنوية، لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات،بخلاف أفعال الباري-سبحانه- فإنها ليست بحركة(فاعل).

وإنما في غيره لا في نفسه. وأما الصفة النفسية نحو قولك: جوهر متحيز و" قسم متألف" فلا تجدها نعتا في كلام العرب، لأن المخاطب إن عرف النعت المنعوتة فقد عرف صفاتها النفسية، فاستغنى عن النعت، وإن لم يعرفها أخبر بما فيها حتى يعرفها.

فخرج في مضمون ما قلناه أن النعت قسمان: صفة معنوية، وصفة نفس، وأن الصفة الفعلية نحو: رجل قائم. معنوية (أيضا) لأن الفعل حركة كما تقدم.

وثم قسم ثالث وهو النعت المبني عن الكثرة والجمع، وذلك ليس بصفة تقدم بالمنعوت، كقولك: رجل طويل، لأن الطول بني عن كثرة أجزاء. ومال الكثير وبيت كبير، وأشباه ذلك.

وجميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض، إلا النعت المبني عن الكثرة و الزيادة في الأدوات، فلا يكون في الجواهر والأعراض، تقول: علم كثير وحركة سريعة، و هو مجاز، لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات، نعم و قد يوجد في كلام نعت الأعراض بالصفات النفسية نحو قولهم: سواد شديد، وبياض ناصع، وحمرة قانية؟، وحرارة شديدة إلا أن هذه النعوت راجعة (عند) الأشعرية إلى كثرة الأجزاء المتصفة بها، و ليست عنهم كصفات الألوان ولا أعراض، لا معنوية و لا نفسية.

و ذهب غيرهم من المنطقيين إلى أنها صفات نفسية وعبروا عنها بالكيفيات وإلى هذا القول ذهبوا فما تميز سواد من سواد. ولا بياض من بياض حتى صارت أنواعا مختلفة إلا بصفات ذاتية وأحوال نفسية، وهي الكيفيات) و لكن اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع أنواع الأعراض، فرجعت إلى وصفها بما هو جاز في حقها، أو تمييز بعضها من بعض بالإضافة إلى جوهرها، كقولهم: رائحة مسك، ورائحة تفاح.

فنعوت الجواهر ثلاثة أقسام سوى الصفة النفسية، ونعوت الأعراض ثلاثة: صفة نفسية نفي بها حادث، و صفة نفي كثرة ذوات و ليست بصلة في الحقيقة(و) إنما الصفة في الحقيقة ما يضاف غالى ذات واحدة» [41] ص159 .

كما يتبين السهيلي الضرب الثاني في قوله«و لعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هم من أجل الضمير الذي فيه و الضمير الذي فيه و الضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر؟

قلنا: هذا ليس بمانع، لأن خبر المبتدأ حامل للضمير و يجوز تقديمه و رب مضمر يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير.

فان قيل: و لعل الامتناع تقديم النعت إنما وجب من أجل أنه تبين للمنعوت و تكملة لفائدته، فصار كالصلة من الموصول؟

قلنا: «هذا باطل، لن الاسم المنعوت ينتقل به الكلام ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلة ومما بين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته. أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة» [41] ص181 . بان المنعوت يستقبل به الكلام و لا شبه صلة الموصول الذي يحتاج إلى موصول كما يظهر الضرب الأول في أقسام الكلام من خلال تصحيح سيارة أبو قاسم في قوله«أقسام الكلام ثلاثة»، فنوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنسا جامعا لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاما و كذلك الحرف و الفعل، كما أنك لو قلت: الحيوان ينقسم قسمين: إنسانا و بهيمة».

لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيوانا، كذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس، وليس كذلك مسألتنا، فإن"زيد" ليس كلاما على حدته، ولا "من"و"عن"، ولا"قام" بل كل واحد منهن كلمة و ليست بكلام، قال سيبويه:" وإنما يحكى ما كان كلاما لا قولا، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه".

وأصبح من هذه العبارة عبارة من قال: « الكلام(ما) يتألف من ثلاثة أشياء اسم و فعل و حرف إلا أنها(أيضا) معترضة من وجه واحد، وهو أنه قد يوجد في الكلام من يتألف من شيئين، نحو: قام زيد، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة، بل أكثره.

فإن قيل: فما تصحيح عبارة من قال: الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟ فالجواب أن يقال: تصحيحها أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر، واستخبار وطلب. فكل واحد من هذه كلام. وليس كذلك الاسم و الفعل و الحرف».

1 . 8 .اعتماد الأصول:

« وهو ماجرده النحاة بالاستقراء الناقص أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان أصل وضع أم أصل قاعدة، فإذا أصلوا أصلا جعلوه مقيسا عليه ما ظل مطردا، وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم[78] ص263-264. كأن يستدل على إبطال أن رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول، لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب لأن الرفع صفته الفاعل والنصب صفة المفعول فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم [08] ص103-104 .

إن السهيلي يعتمد الأصول في احتجاجه إذ انصب على أن رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول فلا ينبغي أن يستدل على غير ذلك وهذا في قوله:« وتحقيق القول إن الفاعل مضمر في النفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له، دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وغيرنا عنه بمضمر، ولم نعبر عنه بمحذوف. كما قلنا في مضمر المفعول العائد على الاسم الموصول لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تحقيقا، نحو قولنا:" الذي رأسه، والذي رأت " ويجوز حذفه في التثنية والجمع. فلما كان ملفوظا "به" ثم قطع من اللفظ تحقيقا، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما وهو واضح لخفاء به، ولا غبار عليه»[41] ص127 ، كما يعتمد السهيلي الأصول من خلال باب النعت حيث يقول« فكل نعت وإن كان مفردا في لفظه فهو دال على معلوم مسبق، حامل ومعلومين، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة.

وإنما أضمر في هذا الاسم وأشباهه ولم يضمر في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة لأن هذا الاسم مشتق من الفعل، والفعل هو الذي يضمر فيه دون المضمر، لأنه إنما ضيع من المصدر، ليخبر به عن فاعل، فها بدله مما صير من أجله إما ظاهرا وإما مضمرا، وليس كذلك المصدر، لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس، ولذلك ينعت الاسم بالفعل لإحتماله للضمير، تقول: مررت برجل ذهب، فيجري مجرى ذاهب.

فإن قيل: وأيهما هو الأصل في باب النعت؟ (قلت: الاسم أصل للفعل في باب النعت)، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت. وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جاريا على المنعوت في

رفعه ونصبه وخفضه، لأنه هو مع زيادة معنى، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام لأنه عامل في الأسماء وحتى العامل التقديم على المعمول، لاسيما على قول من زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت.فعلى هذا القول لا يتصور كون الفعل أصلا في باب النعت لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال» [41] ص162-163 ، حيث يبين السهيلي أن الاسم أصل الفعل والنعت لأن حقا العامل التقدم على المعمول.

كما فسر السهيلي عدم النعت بالضمير لأن الأصل أن النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره فأصناف السهيلي وإظهاره حيث زاد على رأي أبو القاسم" وقد اعتل" أبو القاسم" في امتناع نعت المضمر بما ذكره في آخر الباب " و لا أراها علة كافية، لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد عرفه، وليس النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون وصف للمنعوت، وقد يكون تمييزا بينه وبين غيره ورفعا للالتباس.

والمضمر قد يحتاج إلى هذا كله ألا تراه يبدل منه لبيان ويؤكد وإنما المانع من نعته غير ما ذكره "أبو القاسم".

وهو أن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت إنما تنعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنها يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.

وكذلك المبهم عندي أيضا لا ينعت، إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: هذا الرجل، فالرجل يبين ل"هذا" أي: عطف بيان وتبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تخليه بالنعت. فإذا عرفت المخاطب ما للذي تشير إليه فحينئذ فانعته إن شئت أو لا تنعته، ولا معنى لوصف" هذا " و "ذلك" بصفة مضافة. وهو إشارة كالإشارة باليد والرأس» [41] ص168 .

1. 9. التقدير والتأويل:

يتكئ السهيلي على التقدير والتأويل في جل مسائله حيث يقول في تعليله.

« وأما الفرق من جهة المعنى فان من جهة المعنى فإن "من" في سورة النحل واقعة على الأمة، وهي مؤنثة لفظان ألا تراه يقول سبحانه «**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا** » [75] ،الآية 30 .

ثم قال تعالى« **وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ**»[42] ،الآية36. أي: من الأمم أمم ضلت أو حقت عليها الضلالة" ولو قال بدل بذلك: ضلت التنعيت التاء، ومعنى الكلامين) واحد، وإذا كان معنى الكلامين واحدا كان إثبات التاء أحسن من تركها، لأنها ثابتة فيما بينها في معنى الكلام " وليس" كذلك قوله تعالى: **«و فريقا حق عليهم الضلالة»** لأن معناه: وفريقا ضلوا بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذا فيما هو في معناه، فكثرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون: "هو أحسن الشبان وأجمله في معنى"هو أحسن فتى وأجمله وفطائره كثيرة، فإذا أحسن الجمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال.

وأحسن من هذه العبارة أن تقول: أنهم أرادوا " أحسن شيء وأجمله" يجعل" شيء" مكان" فتى" في اللفظ، لأن في الصحيح قوله عليه السلام" خير نساء ركبت الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره وأرعاه (على زوج) في ذات يده" فلو كان النقد يرهناك" "أحسن فتى" حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: أحناها على ولد" إذا ذكر ا النسوان، ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه» [41] ص132-133 وهنا يذكر السهيلي التقدير صراحة.

يواصل السهيلي الاحتجاج بالتقدير والتأويل في قول« ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي»، فهذا كلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود، ولم يتحقق هذا التبكيت (و التوبيخ) من حيث كان السجود لما بعقل، ولكن لعله أخرى وهي المعصية و التكبير علي ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبير لمخلوق على مخلوق مثله، و إنما التكبير للخالق وحده، فكأنه يقول له- سبحانه: لم عصتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا، وشرفته وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع" ما" لأن معناها ابلغ ولفظا أعمم. وهو في الحجة أوقع، وللعذر والشبهة أقلع، فلو قال: ما منعك أن نسجد لمن خلقت؟ لكان استفهاما مجردا من توبيخ وتبكيت، ولتوهم أنه مجرد السجود له من حيث كان بعقل، أو لعله موجودة في ذاته وعينه وليس الأمر كذلك فلا معنى لتعينه بالذكر، وترك الإبهام في اللفظ» [41] ص140 .حيث رد السهيلي وقوع ما في معرض الكلام الذي جاء للتوبيخ التبكيت.

كما يظهر التقدير عنده في مسألة [وقوع ما على المصدر] في قوله: « وظن بعض النحويين أن التي يعني بها المصدر ليست بما الأولى، وإنما هي بمنزلة" أن" مع الفعل، بتأويل المصدر. وليس كما ظنوه، ألا ترى أنك لا تقول : يعجبني ما تجلس كما تقول: يعجبني أن تجلس و أن تخرج و أن تقعد، و لا تقول في هذا كله" ما"؟.

والأصل في هذا الفصل أن "ما" لما كانت اسما مهما، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه و يعبر بها عنه، كقول: يعجبني ما صنعت، و ما علمت، و ما فعلت. وكذلك تقول: ما حكمت،لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل. فان قلت: يعجبني ما جلست، و ما انطلق زيد، كان غثا من الكلام، بخروج "ما" عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني، لأنه يكون التقدير، بخروج "ما" عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني، لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرا لأول رافعا للإبهام، فلا معنى حينئذ ل "ما"[41] ص141 .حيث يبرر السهلي خروج ما عن الحالة التي أوردها لأنه فدرا الكلام.

ويواصل في نفس المسألة حيث يقول وأما قولهم «طالما أقمنا في هذا المكان وطالما قعدنا، فما واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعد إلى ضميره، والزمان أقمنا فيه وقعدنا فيه، والزمان مبهم وأما قولهما: كلما جاء زيد كلمته،ه فما التي أضيف إليها " كل" ظرف زمان في المعنى فهمنا كالتي قبلها» [41] ص145 .

قدر هنا السهيلي الكلام لتبرير قوله: كما يظهر التقدير في قوله: « وأما أي فمعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة، لأنه وضع لتميز البعض وتعينه، فلا بد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل فان جعلته موصولا عمل فيه ما قبله ولم يجز الإلغاء، وإن جعلته استفهاما عمل فيه ما بعده ولم يجز أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهما أخوك؟( و لا تقول: ضربت أيهما أخوك، لأن " ضربت" لا يلغى، ولا: أيهما أخوك) بالنصب لأن الاسم المفرد لا يكون صلة.فإن أضمرت مبتدأ كأنك تقول: "ضربت" أيهما هو أخوك لتجعلها بمنزلة" الذي" فحذف ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله عزوجل:**"ثم لتنزعنا من كل شيعة أيهم(أَشَدُّ).** [60] ،الآية69 .

ذهب الخليل إلى أنه محلي، كأنه يذهب إلى أن المعنى: لنقولن: أيهم أشد؟

وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد.

فلو صرحت بـ "هو" لنصبت ثم ب"ننزعن" فلما اختزلت بنيت "أي" لمخالفته النظائر، وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهدا له لم نعدل به

قولا، و لا رأينا لغيره عليه طولا، ولكنا لم نجد ما بني لمخالفته غيره، لاسيما مثل هذه المخالفة، فانا لا نسلم انه حذف من الكلام شيء، وان قال: انه حذف و لابد، والتقدير: أيهم هو أخوك؟فيقال: فلم لم يبنوا النكرة فيقولون مررت برجل أخوك، أو رأيت رجلا أبوك؟» [41] ص153-154 .

كما نجد السهيلي في بعض المسائل يتجنب التقدير كقوله:" فأنت إن جعلت الحال من قولك: فيها قائما رجل، من الضمير، لم يصح تقدير المضمر إلا مع تقدير فهل يتضمنه، ولا يصح تقديم فعل بعده، مبتدأ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلا، (وإذا صار فاعلا بطل ان يكون في الفعل ضمير يتقدم الفعل على الفاعل)، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه، وهذا بديع في النظر» [41] ص184-185. ويذكر صراحة منعه للتقدير بخروجه عن الأصل.

كما يظهر التقدير في تفسير الآية الكريمة من خلال مسألة **[أم العاطفة]** في قوله« مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ » [81] ،الآية20 . ليس على معنى، و لكن عطفا على الاستفهام المتضمن في الكلام، كأنه يقول: أحضر أم كان من الغائبين؟ ألا تراه يقول: مالي؟ و لو هذا التقدير و الإضمار لقال: ما للهدهد لا أراه؟ ولم يقل: لا أرى الهدهد» [41] ص206 .

## 3.2. تميز السهيلي في العلة :

### 2 . 1. خصائص آليات إجراء العلة في كتاب السهيلي:

امتازت آليات إجراء العلة في كتابه بميزات جعلته يشكل بذلك منهجا تعليليا يغترف مما خلفته النحاة قبله كالخليل، سيبويه، الزجاجي، ابن السراج وغيرهم حيث أصبح يمثل شعلة تعتدي بها النحاة مقارنة مع العصر الذي عايش فيه. ولعل أهم ما يميز هذه الآليات في كتاب نتائج الفكر للسهيلي هي:

### 2 . 2. تعداد العلل:

إن التعليل في هذا القرن الذي يصل بنا إلى غاية القرن السادس الهجري ما هو الإمتداد لجهود النحاة المتقدمين من عهود ابن أبي إسحاق الحضرمي حتى عهد السهيلي وإن التعليلات التي ذكرها السهيلي في كتابة" نتائج الفكر" ما هي الإثمار ذاك التراث العتيد وقد نرى أن معظم النحاة الذين جاءوا بعد الخليل وسيبويه كانوا يسرون على نهج من سبقهم في هذا المنحنى، و قد إهتم هؤلاء بالتعليل.

ومنهم من بالغ فيه وأسرق، حتى أصبح التعليل هو المقياس التي تتحد بموجبه منزلة النحوي، ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته لا شك أن تعدد العلل دخل النحو عن طريق الفقهاء إذ أن الفقهاء: اختلفوا في جواز تعدد العلل للحكم الواحد لأن من شروط العلة أن تكون منعكسة والعكس ينفي الحكم عند انتفاء العلة، واشترط الانعكاس مبني على أن العلل المستقبلة لا تتعدد» [82] ص304 .العلل جائزة، ولكنه لم يقع في التشريع، ودليل المذهب وقوع ذلك في الشرع، فان الحدث حكم له علل مختلفة. هي البول، المذي، الرعاف، والقتل، جزاء له علل مختلفة، وهي القتل، العدوان، الردة» [41] ص355

إن النحاة يأخذون بجواز تعدد العلل للحكم الواحد في الشرع، و يطبقونه في النحو حيث نجد أن ابن جني في حديثه في بابا تعارض العلل يذهب إلى أن الحكم الواحد يجوز أن تتجاذبه علتان أو أكثر منهما كرفع المبتدأ، فإننا نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه. وأوضحناه من شرحه، وتلخيص معناه، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعة عندهم، و إما بما يعود عليه منا ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إن وأخواتها، وكذلك نصب ما انتصب، و خبر ما أنجز، وجزم ما أنجزم مما يتجاذب الخلاف في علله، فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل [18] ص84 .

وكان السهيلي ميالا إلى التعليل والإسراف فيه مؤيدا بذلك رأي ابن جني في جواز تعدد العلل حيث نجد السهيلي يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل ومن بين المسائل نذكر **[ المثنى و الجمع السالم]** لقوله: « وأما إلحاق النون بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو:" مسلمون" و " مسلمان"، وهي تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا التشبيه بها هذه الأمثلة الخمسة. فألحقوا النون فيها قي حال الرفع ، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم و مضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مدلين، ومشاركتها له في المعنى، فالحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على السماء كما حملت السماء عليها فجمعت بالواو والياء» [40] ص84.

حيث نجد السهيلي قد جمع بين العلة حمل على المعنى وعلة تشبيه وعلة تعويض وعلة اشتراك.

في تعليله إلحاق النون بعد حروف المد في الأفعال الخمسة كما يظهر تعدد العلل عند السهيلي من خلال مسألة [ الإضافة] في قوله«إن ظروف الزمان أسماء وقد أضيفت إلى الأفعال؟ نعم، وأضيفت إليها أسماء أخرى حيث "وريث" وذي من ذي تسلم، وآية من قوله:« بآية ما يحبون " الطعاما"».

فالجواب: أنه ما أضيف إلى الأفعال في الحقيقة شيء، وإنها أضيفت هذه و ما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث، وذلك أن ظرف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له، لاتصالها بوقته، فتضاف إليه لتخصص وتعرف بالإضافة إليه، وان لم يكن واقعا فيها نحو قوله: (أجل لكم ليلة الصيام) فالليلة من ظروف الزمان، وقد أضيف إلى الصيام و ليس بواقع فيها فلما كان جائزا في بعض الكلام أن يضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث- و إن لم يكن واقعا فيه- أضافوه إلى الفعل لفظا، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إحرازا للمعنى، وتحصينا للغرض، ورفعا لشوائب الاحتمال، حتى إذا سمع المخاطب قولك:" يوم قام زيد". علم أنك تريد: اليوم الذي قام فيه زيد. ولو قلت مكان قولك « ليلة الصيام ».: ليلة صيام زيد، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل، فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحدث، وقس على ذلك المبتدأ والخبر» [41] ص74 .

ووجه أخر وهو " أن الجملة المضاف إليها (هي) نعت للظرف في المعنى، فقولك:" يوم قام زيد" كقولك: "يوم قام زيد فيه" في المعنى، والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح أن يصح أن يضاف إليه الاثنان، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد» [41] ص75 . ووجه ثالث« وهو أن قولك، قام زيد قام عمرو لا يصح إلا أن يكون جوابا لمتى، واليومان جواب لكم، وما هو جواب لكم لا يكون جوابا لمتى أصلا، فان أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضا، لجمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لمتى» [41] ص75 ونلاحظ أن السهيلي يخالف الانباري في هذا الأمر (تعدد العلل) الذي« يعتبر العلة النحوية، كالعلة العقلية فلا يجوز التعليل بأكثر من علة واحدة»[39] ص117 .

والمتتبع لكتاب السهيلي نجده مبدعا ومتقنا في صناعة التعليل لما سبقه من النحاة ويذكر ذلك صراحة من خلال قوله«فان قيل: فلم قال سورة سبأ «**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**»،[69] الآية24 وفي سورة يونس« **قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**».[83] الآية31 ، وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقا بين الموضعين؟ قلنا: نعم، قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من

السموات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظة بصيغة الأفراد كالوصف المعبر عن الموصوف، كما تقدم في الوصف قبل هذا.

وقد يكون السماء عبارة عن السماء الدنيا عرفا، و يكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء، وكان المخاطبون بهذه الآية- أعني التي في يونس- مقرين بنزول الرزق من هذه السماء- أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه وقد قال في آخر الآية:« فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ »، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة، لأنهم لا يقرون بما ينزل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت السماء فيها بلفظ الأفراد، بخلاف الآية الأخرى، فانه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل من الرزق، ولكنه قال تعالى **قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** » [69] الآية24 . فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخبر هو الحكمة و العلم- وهو أفضل الرزق- من فوق سبع سموات، و أما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعا إذ لا ينكر رزق الأرض و ما ينزل من الغيث من هذه السماء بر ولا فاجر، بل يعترف به المؤمن و الكافر فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف لم أزاحم عليها و لا وجدتها لأجد تقدمني إليها» [41] ص124 .

ويعلل السهيلي ضم أول المصغر فيقول«وما الحكمة في أن ضم أوله وفتح ثانية وزيدت فيه ياء ثالثة وقد كان يمكن في اللفظ التصغير دروب من التغير غير هذا؟. فأجاب التصغير هو تقليل أجزاء المصغر وتباعد بينهما. فكان العلة الثانية إنما هي صياغة أخرى التي بنيت عليها العلة الأولى.

ومن خلال عرضنا لعلة المسائل يتضح منهج السهيلي الذي يقوم على تعدد العلل وتفريعها لتثبيت الأحكام كما كانت بعض علله حصيلة كجهود عدد من النحاة الذين سبقوه فلو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا هذا العلل وهو يذكر علل سيبويه والزجاجي صراحة.

والمتتبع لمنهج السهيلي نجد يعدد العلل بغاية في شرح المسألة و توضيحها و إزالة إبهامها وعرض كل الأحكام و العلل فيها لتبسيطها وإعطاء الرأي الصواب في ذلك وتفسير الحكم وتثبته وهذا منهج سيبويه في كتابه وليس بتعقيد المسائل كما ذهب إليه بعض النحاة المحدثين في رأيهما فيما يخص تعدد العلل وتبنيهم منهج الإكتفاء في التعليل أي الاكتفاء بالعلة الواحدة التي تتصل بالحكم أوثق إتصال حيث اعتبروا تعدد العلل في المسألة الواحدة بعثرة وضياع لجهود العالم والمتعلم.

2 . 3. العناية بالعلل الثواني:

إن مصطلح علل الثواني مصطلح نحوي قديم وقد ذكره ابن السراج(ت 316) إذ قال في حديثه عن المفعول به( فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قديم قبل مجيئه، وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها هنا هي العلل الأولى وها هنا علل ثوان أقرب منها)

ونجد السهيلي يورد العلل الثواني على الرغم من آية لم يصرح بمصطلحها النحوي ومن تعليلاته: مضارعة الأفعال للحروف في قوله «إعلم أن الأفعال مضارعة للحروف، من حيث كاتب عوامل في الأسماء مثلها، و من هنا استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يقضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا، و الفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله في البناء ومضارعه الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهما عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينه تضمنه إليه نجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال ألبته، لا تقول" جاء زيد ضحك". لتجعل هذا الفعل في موضوع الحال من " نريد" إذ لا جامع بينهما» [41] ص110 .

وتعليله مضارعة الفعل المضارع للاسم« وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل(عليه، والتصرف بوجوده الإعراب كالاسم، و أخرجته عن شبه العوامل) التي لها صدر الكلام وصيرته كالأسماء المعمول فيها فوقع موقع (الحال و) الوصف و موقع خبر المبتدأ و"إن" ولم يقطعه دخول " الكلام" عن أن يكون) خبرا في باب "إن" كما قطع الماضي، ومن حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام»[41] ص110. ومن خلال الأمثلة التي عرضناها أنه قد أعطى اهتماما لهذا النوع من العلل.

2. 4. الاعتماد على تعليلات نظرية:

إن النظر في اللغة هو محاولة تفسير ظواهرها وأحكامها، استنادا لطبيعة اللغة ذاتها، وأن النظر في اللغة يدخل ضمن حدود القياس المعروفة، إذ يحمل شيء على شيء آخر، وتولد صيغة من صيغ اللغة قياسا على ما هو موجود من الصيغ الأخرى، ويدخل ضمن هذا أيضا السماع، إذ يعد أساسا من أسس توليد الصيغ أو الاستعمالات التي لم تكن موجودة، فيقاس على سمع من الاستعمالات والصيغ والأبنية.

ولكننا نجد النحاة المعللين لم يكتفوا بهذا النوع من النظر في اللغة، لأنهم لم يقفوا عند الظاهرة منها، ولكنهم قد ذهبوا بعيدا واستعملوا خيالهم لاقتناص العلل والإكثار منها، وقد يكون خيالهم بتناول مسائل جانبية غير حاصلة في اللغة فأخذوا يعللون لماذا لم تثن الأفعال ولا تجمع؟ولماذا يجعل الجر للأفعال والجزم للأسماء؟ولماذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول؟ ولماذا لا يكون العكس؟ و لماذا جعلوا الفتحة للفعل الماضي؟ ولم رفع المثنى باللف والجمع المذكر السالم بالواو؟ ولماذا لا يكون العكس؟ فهذه التساؤلات لا يمكن أن نجد لها جوابا من اللغة ذاتها، فعلى المسئول أن يقول: هكذا وجدت اللغة، و لا يحق له أن يتشعب في دقائقها التي قد تضر المتعلم إذا أسرف في التساؤل عنها، وقد يؤدي هذا التساؤل إلى افتراضات نظرية تستند إلى النظر العقلي المجرد، فيقبلها العقل، إلا أنها لا تقنع من يرى أن اللغة منطقا خاصا ومسلكا لا يتناسب مع ما يفترضه النحاة المحللون.

ولو تبعنا ما عرضه السهيلي نجده قد اعتمد على النظر العقلي والفلسفي ومن أمثلة ذلك تعليله إعراب الأسماء الخمسة بالحروف دون الحركات في قوله« فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافا لنظائرها مما علته كعلتها، و هي الأسماء المقصورة؟

قلنا: في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى،اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها، كقولهم:" أين؟" و " لم أبل"» [41] ص77-78 .

ويعلل السهيلي **[عمل الحروف]** التي تتصدر الكلام في قوله« وهلا كان لأن صدر الكلام كما ليت ولعل ولجميع الحروف الداخلة على الجمل؟« قلنا: ليس في "أن" معنى زائد على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنى زائد فيه، فصح أن يكون الحديث المؤكد بها محمولا لما قبلها، حيث منعت هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها، فتسلط العامل الذي قبلها على الحديث، ولم يكن له مانع في صدر الكلام يقطعه عنه كما كان ذلك في غيرها. فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعارا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها.

فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يصيروها في معنى الحديث، فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء

والانقطاع عما قبل، وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام، لأنه معنى كسائر المعاني، و إن لم يكن في الفائدة مثل غيره.

وكان الكسر بهذا الموطن أولى لأنه أثقل من الفعل، والثقل أولى ما يعتمد عليه ويصدر الكلام به، والفتح أولى بما جاء بعد الكلام لحقته، و أن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه ، مع أن المفتوحة قد تلي الضم والكسر من قولك: «لأنك وبأنك، وعملت أنك، فلو كسرت لتوالي الثقل» [41] ص267 . وكل هذا تصور نظري وافتراضات عقلية محضة كما يظهر السهيلي من خلال تعليل للوضعيات حيث قدم لنا رؤية عامة لظواهر اللغة وأساليبها بتحليلاته وتعليلاته، فليس بمستغرب أن تكثر التعليلات في كتاب" نتائج الفكر" كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو للأمثلة الشاذة، فالسهيلي لم يقتصر على تعليل الوضعيات (أي ما جاء على أصله)، وهذا إن كان يدل على شيء فإنه يدل على شيء على أن السهيلي كان شغوفا بالتعليل، ومن أمثلة تعليلية للوضعيات قوله مسألة **[الجزء الخاص بالأفعال والخفض بالأسماء]**، قولهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال سؤال غير لازم عند شيخنا أبي الحسين رحمه الله لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء الثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم قلة الرفع، وفعل في تأويل اسم فله النصب، لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء: فاستخفت من الأفعال ما هو في تأويل الاسم ولا واقع موقع الاسم) فله الجزم لأن الجزم ليس، إعراب الأسماء».

ويعلق السهيلي على قول الزجاجي بقوله: «وكل ما قاله صحيح، ألا قوله: "لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال" فان للسائل أن يقول: لم أزد إعرابا رابعا، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلا من الخفض، والخفض بدلا من الجزم، فيعاب حينئذ بما اعتل به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة التنوين، مع أن الأسماء أفق فكانت أجمل لنقل الحركة، فالأفعال عكس ذلك» [41] ص72-73 .

فهذا التعليل يشبه تعليل سيبويه لعدم جزم الأسماء بقوله«وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاف التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه و ذهاب الحركة» [14] ص14.

2 .5. شمول التعليلات:

من التسميات البارزة في التعليلات السهيلي: الشمول أي أنها يتناول كل جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها فكان يعلل كل مظهر من مظاهر اللغة سواء كان بارزا أم خفيا فكان يقول ما الحكمة من ذلك وذاك بعد أن يعرض المسألة من جميع جوانبها، و ربما كان اعتزازا السهيلي بلغته

سببا من أسباب تعليل كل ظاهرة من ظواهرها أو يريد أن يبين أنها لغة تمتاز بالدقة والبناء المحكم فهو يعلل إلحاق النون بالأسماء و سقوطها في الوقت في قوله«ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء, وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفا في حال النصب وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمه وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمه وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف و ما لا ينصرف ونتف في أبواب أخر، لعلنا- إن شاء الله تعالى- أن نكشف عنها، و يشفى منها، و نقدم (لها) ها هنا أصلا فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل و المتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة، و لا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه إلا مضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر و المبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف، لان الموقوف عليه لا يكون مضافا إلى غيره، إذا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض» [41] ص69 .

هكذا تجري تعليلات السهيلي، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظاهرة اللغوية وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فنفسر سبب حدوثها ولما ظهرت بهذا الشكل ولماذا لم تظهر بهذا الشكل وما الحكمة من ذلك ومن خلال التساؤلات تتعدد الأوجه وتكثر العلل ويظهر أن ظاهرة الشمول أثرت تأثيرا كبيرا على تعليلاته.

2 . 6.اعتماد الأحكام النحوية في التعليل:

لقد وضع النحاة أحكاما وقوانين لضبط اللغة، وكانت هذه الأحكام والقوانين مستمدة من واقع اللغة، وقد طلعوا علينا بكثير من الأصول والقواعد القائمة على الافتراضات والتطورات النظرية، التي كان اعتمادها الرئيسي على النظر العقلي المحض من ذلك قولهما: إن الأسماء خفيفة والأفعال ثقيلة وأن المصدر أصل الفعل. وبعد أن استقرت هذه الأحكام اخذ النحاة ينظرون إلى اللغة من خلالها دون مراعاة للواقع اللغوي، دون النظر إلى طبيعة اللغة، وحينما نظر إلى تعليلات السهيلي فإننا نجد هذه التسمية- وهي النظر إلى اللغة من خلال الأحكام النحوية- بارزة فيها وقد تكون من أبرز خصائص التعليل عنده.

يقول معللا«إعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هنا استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا و أصلا، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينه تضمنه إليه نجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال ألبته لا تقول" جاء زيد ضحك". لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من " زيد" إذا لا جامع بينهما.

فان قلت: فقد يكون في موضع الصفة من النكرة كقولك:" مررت برجل ذهب"؟ قلنا:افتقار النكرة إلى الوصف، وفرط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر هو الربط بين الفعل وبينهما، بخلاف الحال، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه و أما كونه خبرا للمبتدأ فلفرط احتياج المبتدأ إلى خبره، جاز ذلك، حتى انك إذا أدخلت " إن" على المبتدأ بطل أن يكون الماضي في موضع الخبر، إذا كان في خبرها اللام لما في اللام من معنى الابتداء والاستئناف لما بعدها، فاجتمع ذلك مع صيغة المعني وتعاونا على منع الفعل الماضي من أن يكون خبرا لما قبلها، و ليس ذلك في المضارع، فهذا أصل يبين لك ما تقدم قبله، ويفيدك اسم أمر فيما يرد عليك من هذا الباب بعده.

وليس الفعل المضارع كالماضي لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل (عليه، والتصرف بوجود الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل) التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع ( الحال و) الوصف وموقع خبر المبتدأ "إن " ولم يقطعه دخول " اللام" عن أن يكون خبرا في باب "إن" كما قطع الماضي، من حيث الماضي لها صدر الكلام» [41] ص110 .

ففي هذه الأمثلة أراد السهيلي أن يذكره بأسس و أصول نحوية لا بد أن يعيها المتعلم ومن هنا جاء قوله مضارعة الأفعال للحروف بعلة التشبيه ولذلك استحقت البناء. ومضارعة المضارع للاسم أيضا لعلة الشبه ولذلك وجب إعرابه.

كما أعطى السهيلي أحكام نحوية جديدة عن آراء النحاة منها« تعليل عمل إن وأخواتها: رأي جمهور من النحاة البصريون أن "إن" عاملة واحتجوا بأن قالوا: " إنما قلنا أن هذه الحروف تعمل في الخبر وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل، لأنها أشبهته " لفظا ومعنى، ووجه المشابهة بينها من خمسة أوجه:

**الوجه الأول:** إنها على وزن الفعل، الوجه الثاني: إنها مبنية على الفتح. كما أنه الفعل الماضي مبني على الفتح، والوجه الثالث: أنها تقتضي الاسم، كما أن الفعل يقتضي الاسم،

**الوجه الرابع:** أنها تدخلها نون الرقابة نحو أنني وكأنني، كما تدخل على الفعل....

**الوجه الخامس:** أن فيها معنى الفعل» [84] ص131. بينما يرى السهيلي أن هذه الحروف قد عملت لعلة تختلف عما علل به النحاة، وهي أنها عملت إظهارا لتشبهن بالحديث، بقول السهيلي: «تقول:أنه التشبيه، ولعله، فأعملها في الجملة إظهارا لتشبهن بالحديث الواقع بعدهن....» [41] ص60

2. إعراب الفعل المضارع: يرى جمهور النحاة أن الفعل المضارع إعراب لأنه أشبه لاسم الفاعل، وذلك من حيث انه يقع موقعه، وذلك بدلالة دخول اللام المفتوحة عليه التي تسمى لام الابتداء وتدخل على المبتدأ لتأكيد الجملة الاسمية مثل: لزيد قائم، فهذه اللام من خصائص الأسماء، والأسماء المعربة، فلما صح دخولها على الفعل المضارع، مثل زيدا ليقوم، كان ذلك دليلا على شبه هذا الفعل باسم الفاعل ولذلك أعرب» [84] ص21-22. بينما يرى السهيلي أن الفعل المضارع أعرب لأنه تضمن معنى الاسم «"الهمزة" تدل على المتكلم والتاء على المخاطب و"الياء" على الغائب فلما تضمن معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب ويقول السهيلي في هذا الصدد" ودع عنك ما علل به النحويون-في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد» [84] ص111.

3.سر زيادة ألف التثنية:

قال ابن جني: « أعلم أن الألف زيدت في الاسم المثنى علما للتثنية وذلك قولك: رجلان وفارسان وزيدان» [85] ص47 . واختلف السهيلي معه في تعليل ذلك بقوله: ولما كانت الألف علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل، كانت علاما في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم وكانت أولى بضمير الاثنين لقرب التشبيه من الواحد" [41] ص116 .

2 . 7. الاعتماد على نظرية العامل:

يتكئ السهيلي اتكاء كبيرا على نظرية العامل في تعليل أحكامه النحوية حيث يؤكد في مسألة **[ الحروف]** « فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملا في الاسم لما بين في المسألة قبل هذا.فإن قيل : فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل

الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه. وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فان الحرف دخل بمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف (عليه) ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولا توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه، وليته، ولعله، فاعملوها في الجملة إظهارا لتشبهن بالحديث الواقع بعدهن، وسيأتي بيان ذلك- إن شاء الله تعالى- بأكثر من هذا. نعم وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفا من حرفين، نحو "هل". فربما يوهم الوقف عليه أو خيف ذهول السامع عنه فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل، نحو قولك: هل زيد بقائم وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب "الباء" وهي لا تدخل في الوجوب، تأكد عنده ذكرا لنفي والاستفهام وأن الجملة غير مفصلة عنه، ولذلك أعمل أهل الحجاز "ماء" النافية تأكيدا لتثبيتها بالجملة.

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبه ( في التأثير) عن العمل الذي هو النصب» [41] ص59-60 . حيث نجده يقر السهيلي أن كل حرف عامل ويعلل عدم تعليل عدم بعض الحروف لعمل عوامل أخرى في الجملة كالابتداء ونحوه كما يعتمد السهيلي على بعض أصول نظرية العامل بينهما « ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، و الفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفعه- لاشك- بعامل، وذلك العامل- في قولهم – هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل- الذي هو الابتداء- الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في "أن" و أخواتها؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ- و إن كان معنويا- كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون (في) اللفظ كذلك لأن تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به و الاسم التابع له فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ. كما تقدم بيانه. و الجواب الآخر: أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة، إنما دخلت بمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو مكان أو نهي أو

جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، و لم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي و لا لفظي» [41] ص62-63 . حيث علل ذلك السهيلي بوجهين:

**الوجه الأول:** اعتبار العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

**الوجه الثاني:** الحروف لم تدخل على معنى الجملة كما تظهر نظرية العامل عن السهيلي من خلال تعليله للعامل في نفس في قوله« إذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال».

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت و فيه قولان، أحدهما، أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت وكانا سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو، جاء زيد و هذا محمد العاقلان.وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا مكن حيث كان الفعل عاملا فيه، و كيف ( يعمل) فيه وهو لا يدل ( عليه، وإنما يدل على) فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، و أما مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، و أما الظروف فمن دليل آخر، و إلى هذا القول أذهب، وليس فيه ( نقص) لما منعه سيبوبه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت وإن كان معنويا. فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت و لا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، و لو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة و لكنهما عاملان فيما هو في المعنى»[41]ص180.

حيث يؤكد السهيلي أن العامل في النعت معنوي و هذا يبرر قول سيبويه لعدم الجمع بين نعتين كما تظهر نظرية العامل في قوله« العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، و هو في معنى العامل في الاسم الأول وكأنك إذا قلت: قام زيد و عمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، و أغنت الواو عن إعادة الفعل، و إنما قلنا ذلك للقياس و السماع.

أما القياس فإنه ما بعد حرف لا يعمل فيه ما قبله، و لا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، لعله تذكر. ووجه آخر، و هو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه و بين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، (فكيف) بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، و بينهما واسطة و هو الحرف؟

وأما ما يدل على إضمار (العامل من) السماع، فقول الأنصاري:

**بل بنـي النجـار إن لنـا *** فيهمـا قتلـى و إن تـراه**

أراد: قتلى وتراه، ثم أظهر "إن"، فدل على ما قلنا و هذا الأصل متسبب في جميع حروف العطف إلا في " الواو" الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك، اختصم زيد و عمرو، و جلست بين زيد وعمرو، فإن " الواو" هاهنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان واجتمع الرجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو. ومعرفة هذه الواو أصل ينبني عليه فروع كثيرة، منها أنك تقول: رأيت الذي قام زيد وأخوه، على أن تكون" الواو" جامعة، وإن كانت عاطفة لم يجز لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه، فخلت الصلة من عائد يعود على الموصول.

ومنه قوله سبحانه: « **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**»[44]،الآية09. غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت: طلع الشمس و القمر، قبح ذلك، إلا أن تريد الواو الجامعة، وأما في الآية فلا بد أن تكون جامعة، لأن لفظ "جمع" يدل عليها [41] ص195-196 . الضبط والتعقيد.

إن السهيلي في كتابه يطلق أحكاما نحوية كثيرة خاصة إذا علمنا أن مذهبه مذهب تعقيدي تقني وهو ما جعله يقلب المسألة الواحدة على الإحتمالات كلها، فتراه يمثل، ويعلل و يقيس، ويؤول ثم يستطرد في الكلام ويتعمق حق يصل إلى الفهم الدقيق والسليم فيطلق الحكم على المسألة.

إن السهيلي يطلق بعض الأحكام والقواعد في تعليله لأغلب مسائله و من ذلك تعليله كقول القائل «تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين»، «قال بعضهم في حد التنوين: التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة».

وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: « التنوين: إلحاق الاسم نونا ساكنة»، لأن التنوين مصدر " نونت الحرف"، أي: ألحقته نونا. كما أن التنعيل مصدر«نعلت الرجل»: إذا جعلت له نعلا، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها، و هذا يطرد في الحروف، تقول: " سينت الكلمة"، أي: ألحقت بها سينا، و"كوفتها" أي: ألحقت بها كافا، ومن الزاي: زينتها- في قول بعضهم- والصحيح"زويتها" حكي عن بعض الأعراب أنه قال: «إنها زاي فزوها». فإن قيل ما الحكمة في إلحاق النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفا في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر المسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونتف في أبواب آخر، لعلنا- إن شاء الله تعالى—أن نكشف عنها، ويشفى منها، ونقدم (لها) ها هنا أصلا فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف، لأن الموقوف عليه لا يكون مضافا إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض وبالله التوفيق.

فإن قيل: ما الحكمة في اختيار" النون" الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟

فالجواب: أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارحة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها- و هي الحركات- متى قدر عليه فهي أخف من غيرها، و متى لم يكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها، وأخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات وغير حروف المد واللين، لأن حروف المد واللين هي أنفس الحركات إلا أنها مدت وطول بها الصوت.فإذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المد واللين "النون" الساكنة لخفائها و سكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واختيرت علامة تمكن الاسم، وتنبيها على انفصاله، ولذلك لا نجد فعلا منونا أبدا، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده» [41] ص68-69-70 .

يعلل قول القائل فما بال «سنين» ومئين وبابهما جمع على حدة التثنية، وليس من صفات العاقلين و لا أسمائهم الإعلام؟

و الجواب أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اشتملت قيه أربع شروط : أحدهما أن يكون معتل اللام والثاني : أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد و لين والثالث : أن يكون مؤنثا والرابع : أن يكون له مذكر»[41]ص119 حيث تناول السهيلي أربع أحكام في تعليله لجمع سنين على هذا الوزن.

كما يعلل[عطف النعوت على بعضها البعض] في قوله «و إن شئت عطفت بعض النعوت على بعض» و إنما يعطف على غيره ,وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل يلزم معه تكرار العامل يلزم معه تكرير المعمول .

فإذا ثبت هذا ووجدت شيء معطوفا على ما هو في معناه مثل قوله : «كذبا و زورا» و« كذبا و مينا» فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني أو لضرورة الشعر، فيشبه حينئذ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فيعطف أحدهما على الأخر، كما فعل بأشياء أضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين.

كما يطلق حكما آخر في قوله و أما "لكن" فأصبح القولين فيها: أنها مركبة من " لا" و"إن"، (و الكاف).و" الكاف" التي هي للخطاب- في قول الكوفيين- ما أراها إلا كاف التشبيه لأن المعني يدل عليها إذا قلنا: ذهب زيد لكن عمرا مقيم، تبريد: لا تفعل عمرو. فلا توكيد النفي عن الأول، و إن لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول، لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فذل على انتفاءه.

فلا تقع " لكن" إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من "لا" و "الكاف" و "إن" إلا أنهم لما حذفوا "الهمزة" المكسورة، كسروا الكاف إشعارا بها، ولابد بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها منفيا اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت نونها لا تعمل- صارت كحروف العطف، فألحقوها بها، لأنهما حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأخرى، ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى،فان قيل: أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي، و هي في كل حال لا تقع إلا بين كلامين متضادين، فلم قالوا: ما قام زيد لكن عمروا اكتفاء بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب؟ ولم يقولوا: قام زيد لكن عمرو( اكتفاء) بدلالة الوجوب على نقيضه و هو النفي؟

فالجواب: أن الفعل الموجب قد يكون له معان متضادة وتناقض وجوده، كالعلم فانه يناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت، وأخص أضداده به الجهل، فلو قلت: قد عملت الخبر لكن زيد،لم يدر ما تضيف إلى زيد، أظن أم شك أم غفلة؟ أم جمل؟ فلم يكن بد من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تريد، فإذا تقدم النفي نحو قولك: ما علمت الخبر لكن زيد، اكتفى باسم ( واحد لعلم المخاطب أنه لا يضاء نفي العلم إلا وجوده، لأن النفي) يشمل على جميع الأضداد المنافية للعلم" [41] ص200-201 . فيؤكد السهيلي أن لكن لا تكون إلا بين كلامين متناقضين فركبت من لا والكاف و إن و حذفت الهمزة لعلة إشعار.

2 . 8. تميزه في درس العلة والتعليل:

لقد اختص السهيلي بمجموعة من العلل، لم نعثر عليها عند بقية النحاة و منها.

**علة توسط:** و تظهر هذه العلة في قوله" و إنما صحت الواو في قولهما" ذو" لأنها كانت في حكم التوسط، إن المضاف مع المضاف طرف من معنى ذا الذي هو اسم مبهم، ألا تراه بين بأسماء الأجناس كقولك: هذا الغلام، وهذا الرجل، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها "ذو" على جهة الإضافة، وبذلك قالوا في المؤنث من ( الذي: التي بالتاء: كما قالوا في المؤنث من) ذا: هاتا، وهاتين" [41] ص138 .

ومعنى هذا أن الواو صحت في ذو لعلة وهي توسطها بين المضاف و هو اسم الإشارة (الذال) و المضاف إليه.

علة تعلق بالحديث: ومنها تعليله عدم حمل بعض الحروف في قوله« فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، و سبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، و كان الحرف داخلا لمعني في الجملة لا لمعنى في اسم مفردا فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، و هو الابتداء ونحوه، وذلك نحو، هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فان الحرف دخل لمعنى في الجملة، و لا يمكن الوقوف( عليه) و لا يتوهما انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه. و لو توهما ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في " إن" و أخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول إنه، و ليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبهن بالحزين الواقع بعدهن » [41] ص55- 60 .

علة تنبيه المخاطب: يقول السهيلي في مسألة عدم نعت الضمير " النعت تابع للمنعوت في رفعه و نصبه وخفضه و تعريفه و تنكيره» .

و قد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا: «وفي تشبيه و جمعه و إفراده، و تأنيثه و تذكيره» وينبغي أن تزاد كلمة أخرى، فيقول: و في إظهاره، لأن المضمر لا ينعت و لا ينعت به فلا بد أن يكون نعت الاسم الظاهر(ظاهر) مثله.

و قد اعتل " أبو القاسم" في امتناع نعت المضمر بما ذكره في آخر الباب، و لا أراها علة كافية، لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، و إن كان المخاطب قد عرفه، و ليس النعت بآلة تعريف، و لكن الغرض به قد يكون تحليه للمنعوت، و قد يكون تمييزا بينه و بين غيره ورفعا للالتباس.

و المضمر قد يحتاج إلى هذه كله، ألا تراه يبدل منه للبيان، و يؤكد و إنما المانع من نعته غير ما ذكره " أبو القاسم"، و هو أن المضمر إشارة إلى المذكور و الإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهرة لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.

وكذلك المبهم عندي أيضا لا ينعت إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: «هذا الرجل، فالرجل تبين لـ "هذا" أي عطف بيان، و تبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تحليته بالنعت، فإذا عرفت المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذ فانعته إن شئت أو لا تنعته، و لا معنى لوصف "هذا" و " ذلك" بصفة مضافة، و هو إشارة باليد و الرأس» [41] ص167-168. كما تظهر هذه العلة في مسألة [المبهمات] ( هذا و هذان) «و أما دخول الهاء التي للتنبيه على هذه الأسماء، و لأن المخاطب يحتاج إلى تنبيه على الاسم الذي يشير به إليه، لأن للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو منبه له، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه، وقلما يتكلمون به في المبهم الغائب، لأن كاف الخطاب تعني عنها، مع أن المخاطب مأمور بالالتفات بلحظة إلى المبهم الحاضر، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن، لأنه بمنزلة الأمر الذي له صدر الكلام» [41]ص178-179 .

علة إشارة إلى الأصل: و من ذلك تعليله عدم بناء النكرة في قوله« علم لم يبنوا النكرة فيقولون مررت برجل أخوك، أو رأيت رجلا أبوك؟.

ولم خص" أي" بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثم يبني للحذف؟ ومتى وجدنا شيئا من الجملة بحذف ثم يبني الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف ولا مضارعا له، وهذه علة البناء وقد عدمت في أي و إنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في "أي"، كما تحليه بعد العلم إذا قلت: قد علمت أخوك؟ وأقام زيد أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حالة قبل دخول

الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في "أي" الذي كان موجودا فيها وهي استفهام، لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له، استفهاما كانت؟أو أخيرا، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: «اللهم، اغفر لي أيها الرجل" و"ارحمنا أيتها العصابة". حكي لفظ هذا إشعارا بالتعين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذا هذا، حكيت حاله في النداء وإن ذهب النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه» [41] ص155 .

ووجه آخر أقوى« من هذا" وهو أن "أيا" لا يكون بمعنى "الذي" حتى يضاف إلى معرفة. فتقول: لقيت أيهم في الدار،(إذ) من المجال أن يكون بمعنى الذي هو نكرة، والذي لا ينكروهذا أصل يبني عليه في "أي"» [41] ص156.

كما تظهر هذه العلة عند السهيلي وفي تعليله إلحاقهم ضمير المتكلمين«" نحن" نونا في أوله ونونا في آخره بقوله: و" أما" " نحن" فهي ضمير ومنفصل للمتكلمين جماعة كانوا أو اثنين و خصت بذلك لما ثم يمكنهم التشبيه والجمع والمتكلم المضمر، لأن حقيقة التشبيه ضم شيء إلى أكثر ما يماثله في اللفظ،ثم كانت الكلمة نونا في أولها و نونا في آخرها، إشارة إلى الأصل المتقدم الذي لم يمكنهم الإتيان به، وهو تشبيه( أنا)، التي هي بمنزلة أعطت اللفظ مثله، فإذا لم يمكنهم ذلك اللفظ مثنى، كانت النون المكررة تنبيها عليه وتحوي إليه».

ويستمر في التعليل إلى أن يقول: « ثم جعلوا بين النونين هاء ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون و بعدها، ثم بنوها على الضم دون الفتح والكسر إشارة إلى انه ضمير مرفوع» [41] ص156 .

علة استواء: و ذلك قوله في باب **[تفسير المضمرات]** « وإما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان ياء لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظة استغناء، و لم يكن به من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرف من حروف الاسم المضمر، و ذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين، وإنما زادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، و الأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن " الكسرة" لا تستقل بنفسها حتى يمكن فتكون " ياء" فجعلوا الياء علامة"لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام» [41] ص172 .

علة الانقطاع: وردت هذه العلة في قوله: «... ومن حيث كانت " حتى" للغاية خفضوا بها كما يخفضون "إلى" التي لانتهاء " الغاية"، و الفرق بينهما أن " حتى" غاية لها قبلها و هو منه، و ما بعد "إلى" مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف، و لذلك فارقتها في أكثر أحكامها، و لم تكن" إلى" عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها بخلاف "حتى" [41] ص198 .

ومعناه: أن "التي" ليست حرفا من حروف العطف لأنها تقطع ما قبلها عما يليها وذلك بخلاف حروف العطف.

ويقول معللا كسر همزة " إن" « فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل ما قبلها كسروا الهمزة ليؤذوا بالابتداء والانقطاع عما قبل» [41] ص267 .

علة قصد: وتلفظ في قوله: «والمفعول إنما يتقدم على فعله قصدا إلى تعينه وحرصا على تشبيه، وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره» [41] ص157 . ولذلك لم يجز أن يتأخر عن الفعل قوله تعالى:" **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**" [86] ، الآية02 .

علة وقاية: ومنها تعليله زيادة النون في أخر الفعل مثل أعجبني و أسخطني، وقال أن «هذه النون زيدت وقاية لآخر الفعل في الكسر»[41] ص150.

علة مغايرة: "أورد السهيلي قوله تعالى: **"غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ"** [87] ،الآية03 . فإنما حتى العطف بين الاسمين الأوليين لكونهما من صفات الأفعال وفعله- سبحانه- في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين". ثم يقول:"، ثم قال: " شَدِيدِ الْعِقَابِ " [87] ،الآية03. بغير واو،« لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة و القدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل».

وغير هذه العلل كثيرة، لا يسعنا عرضها بأكملها وإنما اقتصرنا على أهميتها، وتخلص بعد هذا إلى أن العلل التي علل بها السهيلي هي من تلك العلل التي تأتي ومن داخل اللغة باحثة عن إسرارها مبينة لحكمة الناطقين لهذه اللغة مسافة وفق كلام العرب وهي علل طبيعة ليس للمنطق والفلسفة فيها نصيب، وقد صدرت عن عقلية خيرت التعامل مع اللغة".

علة عدم توهم: علل بهذه العلة في قوله: «ووجه آخر وهو جعلهم ( النون) مع (الياء) بعد حروف الخفض، نحو قولهم: مبني وعني، ومن لدني، كيلا يتوهم أن "عن" و"لدن" و "من" أسماء مضافة إلى الياء».

وفي الأخير نقول أن المتتبع لكتاب السهيلي يستخلص أن هذه الأخير احتل مكانة بين النحاة القدماء ومعاصريه وذلك من أرائه المنفردة والفذة مما جعله متميزا في تأسيس مذهبه الخاص في النحو العربي.

# خاتمــة

إن مسيرتنا مع كتاب نتائج الفكر للسهيلي أفضت بنا إلى نتائج واستنتاجات ترسم لنا جزيئات الفرضية التي انطلقنا منها إذ نستطيع أن نحمل ما توصلنا إليه خلال هذه المرحلة في نقاط أهمها:

1. أن كتاب نتائج الفكر يعتبر بحق مادة دسمة في العلل النحوية ومصدرا من أمهات المصادر في أصول النحو، ذلك بما احتواه من مسائل نحوية وتعليلات النحاة لها.

2. يعد كتاب نتائج الفكر للسهيلي كتابا تطبيقيا للعلل وإجراءاتها بعيدا عن التنظير.

3. كتاب نتائج الفكر يحتوي أهم طرق البحث والاستدلال وأبدع طرق الحوار النحوي إذ يعتمد الأحكام النحوية ثم يعلل مرجحا رأيه أو آراء الشيوخ الذين يستند عليهم كالخليل أو سيبويه أو الزجاجي، حيث يتناول كل ذلك بأسلوب تفحصي يظهر السهيلي من خلال تبحره في اللغة وتمكنه من أسرارها وخبايا تراكيبها وتعابيرها.

4. يعد كتاب السهيلي بابا مفتوحا على النحوية استنباطا واستطرادا واسترسالا في التنقيب لكشف عن علل الأحكام النحوية وهو ما جعل تعليلات السهيلي تتسم بالشمول والاستقصاء حيث إنه لم يغفل أي ظاهرة لغوية أو نحوية، إلا عللها مقلبا المسألة الواحدة على مختلف أوجهها بل لا يترك أي سؤال يمكن أن يخطر ببال أحد إلا طرحه وعلله، ويقين راسخ في ذهن السهيلي بان هذه اللغة البديعة وراء كل درة من دررها تختبئ أسرار وأعاجيب معجزة.

5. يسترسل السهيلي في تعليلاته مقتفيا أثر الأحكام النحوية متعمقا في ذلك معملا فكره إعمالا كبيرا، فراح يعلل الحكم الواحد بأكثر من علة أو علتين أو ثلاث حيث يحشد للحكم الواحد أكثر من علة، إذ وصل إلى أن استعمل ستة علل ( العلل السوادس) .

6. يظهر تأثر السهيلي بآراء مدرسة البصرة جليا وذلك من خلال تبنية لأراء روادها خاصة سيبويه والذي لا طالما انتصر لرأيه ورجحه على بقية الآراء النحوية الأخرى.

7. يعتمد السهيلي في كتابه على الأصول ومقاييس يستمدها من نظرية العامل أومن أصول التقدير أو القياس وسبيل يصفي على تعليله متانة وقوة، لأن الاستناد إلى الأصول الثابتة والمجمع عليها يكسب رأيه تعزيزا، وتثبيتا يصعب وسمه بالضعف والنقص.

8. يظهر السهيلي متأثرا لكتاب سيبوبه والزجاجي ولا أدل على ذلك من ترجيحه لكثير من أرائه وانتصاره لبعض أراء سيبويه بالإضافة إلى أراء الزجاجي.

9. إن أغلب تعليلات السهيلي هي بهدف تفسير الفروع والشواذ وردها إلى الأصول ما أمكن، وذلك لإثبات خضوع هذه اللغة لنظام دقيق محكم، وبالتالي لإثبات حكمه الواضع لان الحكم عنده معروف في الفرع كما هو معروف في الأصل، وإنما يريد بالتعليل في كتابه الوصول إلى معرفة علة وجود حكم الأصل في الفرع على الرغم من التوسع والاسترسال التي اتسمت به علله.

10. إن العلة عند السهيلي لا تختلف عنها عند بقية النحاة، إلا أنه بالغ في تعليله للوضعيات وتفرد ببعض الآراء.

وهذا دليل على شغفه بالتعليل وإن كان في ذلك قد أشبه الخليل وتلميذه سيبويه، هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث وأرجو أن أكون قد لمست جزء من حق البحث وأصبت فيما ذهبت إليه من أراء وآمل أن وفيت البحث حقه من الدراسة.

# قائمة المصادر والمراجع


1. ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، 1991.
2. ابن منظور محمد، لسان العرب المحيط، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، الجزء السادس، 1988.
3. تاج العروس، تحقيق محمد الفارسي، الجزء الثامن، دار الجيل، بيروت، 1979
4. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، حجة الإسلام الغزالي، وضع حواشيه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة1، 1999.
5. الرماني، رسالة الحدود، ضمن رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1974.
6. الدكتورة خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات الجامعة الكويتية، رقم 37.
7. د/ الملخ حسن السعيد، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
8. السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حسين محمد حسن إسماعيل، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1995.
9. د. علوش (جميل)، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتب، ليبيا، تونس، 1981م.
10. د. وليد السيرافيي مظاهر التعليل النحوي في كتاب التدليل والتكميل ، مجلة التراث العربي، العدد 87، 86، أوت 2002.
11. المبارك مازن، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1981م.

12. الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.سامرائي، مكتبة الهلال.
13. حاج صالح عبد الرحمان، علم العربية واللسانيات العامة، رسالة دكتورا، قرص مضغوط، الجزء الثاني.
14. سيبويه أبي البشر عمر وبن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، الجزء الثاني.
15. الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحث ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، 14 ماي 1992م.
16. بن لعلام مخلوف، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتورا، جامعة سعد دحلب، البليدة.
17. الجرجاني الشريف، التعريفات، المطبقة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، 1306هـ.
18. ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، الجزء الأول.
19. ابن حجر محمد، العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء (رسالة لنيل شهادة ماجستير)، "نشرت" جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.
20. د. الراجحي عبد، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979.
21. عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاد وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة السادسة، 1997.
22. الملخ حسن السعيد، نظرية التعليل في النحو العربي، عين القدماء والمحدثين،دار الشروق، الطبعة الأولى، 2000.
23. سورة التوبة
24. ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الجزء الأول.
25. الفرزدق، ديوان الفرزدق، نشر الحاوي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1983م.
26. الدكتورة خديجة الحديثي، المدارس النحوية، جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1990.
27. ابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السمرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الأردن، 1985.

28. المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، الجزء الثالث، 1963م.
29. الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النقائص، الطبعة الثالثة، بيروت، 1979.
30. السهيلي أبي القاسم عبد الرحمان بن عبد الله، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، الطبعة الخامسة، القاهرة.
31. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الإسلامي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 1986.
32. سورة الحجرات.
33. ابن الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
34. ابن يعيش أبو البقاء علي، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت، الجزء الثامن، 1972.
35. الفراء أبو زكرياء، معاني القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1980، الجزء الثاني.
36. العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طلبيات، عبد الإله نبهان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
37. التهانوي محمد علي، كشاف إصلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن مسح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 1998م.
38. النواجي أشرف ماهر، مصطلحات علم أصول النحو، دراسته وكشاف معجمي، دار غريب، القاهرة، 2000.
39. ابن الأنباري أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق أ. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975.
40. الكفوي أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، إحياء التراث العربي، د ت.
41. السهيلي (أبي القاسم عبد الرحمان)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.
42. سورة الاعراف.
43. سورة النحل.
44. سورة القيامة.

45. السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1984م.
46. الزجاجي أبو القاسم، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأنباري، دار الكتاب، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، 1986.
47. الدكتورة ألياس منى، القياس في النحو، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 1985.
48. بن لعلام مخلوف، محاضرات في اللسانيات العربية 2008-2009، جامعة سعد دحلب، البليدة.
49. سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.
50. سورة فاطر.
51. التونيجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1999.
52. سورة الأعلى.
53. ابن خالويه، الحجة في القرارات السبع، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 1995.
54. الأستراباذي الرضى، شرح كافية بن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول، 1985.
55. سورة الكهف.
56. سورة المائدة.
57. البجة (عبد الفتاح حسن علي)، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1998م.
58. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، الجزء الثاني.
59. ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979.
60. سورة مريم.
61. سورة العنكبوت.
62. سورة يوسف.
63. سورة البقرة.
64. سورة الإسراء.
65. سورة الفتح.
66. سورة إبراهيم.

67. سورة الذاريات.
68. سورة الملك.
69. سورة سبأ.
70. سورة ق.
71. عفيفي أحمد، ظاهرة التحقيق في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1996م.
72. سورة الأنعام.
73. سورة طه.
74. ابن الأنباري أبو البركات، الأغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975.
75. سورة النحل
76. سورة الكافرون.
77. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975.
78. د. حسان تمام، الأصول، دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
79. السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى اليابي، القاهرة، 1965، الجزء الأول.
80. الغزالي، المتحول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دمشق، 1970.
81. سورة النمل.
82. محمد الحصري، أصول الفقه، مصر، تجارية، 1965.
83. سورة يونس.
84. د. الراجحي عبده، دروس في المذاهب النحوية، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1988.
85. ابن جني أبو الفتح، علل التثنية، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الجزائر، دار الهدى، الطبعة الثانية، 1991م.
86. سورة الفاتحة.
87. سورة غافر.